A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

SCP/26/8 PROV.
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 31 أغسطس 2017

اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات

الدورة السادسة والعشرون
جنيف، من 3 إلى 6 يوليو 2017

مشروع التقرير

وثيقة من إعداد الأمانة

مقدمة

1. عقدت اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات (المشار إليها فيما يلي باسم "اللجنة الدائمة" أو "اللجنة") دورتها السادسة والعشرين في جنيف في الفترة من 3 إلى 6 يوليو 2017.

2. وكانت الدول التالية الأعضاء في الويبو أو في اتحاد باريس ممثلة في الاجتماع: ألبانيا والجزائر وأنغولا والأرجنتين وأستراليا والنمسا وجزر البهاما والبرازيل والكاميرون وكندا وشيلي والصين وكولومبيا وكوستاريكا وكوت ديفوار وقبرص والجمهورية التشيكية والدانمرك وجيبوتي والجمهورية الدومينيكية وإكوادور ومصر والسلفادور وإستونيا وفنلندا وفرنسا وجورجيا وألمانيا وغانا واليونان وغواتيمالا والكرسي الرسولي وهنغاريا والهند وإندونيسيا وإيران (جمهورية - الإسلامية) وإيرلندا وإيطاليا واليابان والأردن وكينيا والكويت ولاتفيا وليتوانيا ولوكسمبورغ وماليزيا ومالطة وموريتانيا وموريشيوس والمكسيك وموناكو والمغرب وميانمار ونيبال ونيجيريا والنرويج وباكستان وبنما وبيرو والفلبين وبولندا والبرتغال وجمهورية كوريا وجمهورية مولدوفا ورومانيا والاتحاد الروسي والمملكة العربية السعودية والسنغال وصربيا وسيشل وسنغافورة وسلوفاكيا وجنوب أفريقيا وإسبانيا والسودان والسويد وسويسرا وتايلند وتونس وتركيا وأوغندا وأوكرانيا والإمارات العربية المتحدة، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية وفيت نام وزامبيا (87).

3. وشارك ممثلو المنظمات الحكومية الدولية التالية في الاجتماع بصفة مراقب: المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية (OAPI) والمنظمة الأفريقية الإقليمية للملكية الفكرية (ARIPO) والاتحاد الإفريقي (AU) والمنظمة الأوروبية الآسيوية للبراءات (EAPO) والمكتب الأوروبي لبراءات الاختراع (EPO) والبراءات والاتحاد الأوروبي (EU) ومكتب براءات الاختراع التابع لمجلس التعاون الخليجي (GCC Patent Office) ومركز الجنوب (SC) والأمم المتحدة (UN) ومنظمة التجارة العالمية (WTO) (10).

4. وشارك في الاجتماع ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية بصفة مراقب: الرابطة الآسيوية لوكلاء البراءات (APAA) والمعهد القانوني لوكلاء البراءات (CIPA) وائتلاف المجتمع المدني (CSC) والشبكة العالمية لصناعة العلوم النباتية (CROPLIFE) والرابطة الأوروبية لطلاب القانون (ELSA International) ومعهد فريتوف نانسن (FNI) ومؤسسة بصائر الاختراع ومعهد الوكلاء المعتمدين لدى المكتب الأوروبي للبراءات (EPI) والجمعية الدولية لحماية الفكرية الملكية الفكرية (AIPPI) والجمعية الدولية للمحامين (IBA) وغرفة التجارة الدولية (ICC) والاتحاد الدولي لوكلاء الملكية الفكرية (FICPI) والاتحاد الدولي لجمعيات المنتجين الصيدليين (IFPMA) والجمعية اليابانية للملكية الفكرية (JIPA) والجمعية اليابانية لوكلاء البراءات (JPAA) والمؤسسة الدولية للإيكولوجيا المعرفية (KEI) ورابطة الصناعات الدوائية بأمريكا اللاتينية (ALIFAR) وجمعية أطباء بلا حدود (MSF) ومؤسسة تجميع براءات الأدوية (MPP) وشبكة برهارد للعالم الثالث (TWN) (21).

5. وترد قائمة بالمشاركين في مرفق هذا التقرير.

6. وعُرضت الوثائق التالية التي أعدتها الأمانة على اللجنة الدائمة قبل الدورة: "مشروع التقرير" (SCP/24/6 Prov.2)؛ و"مشروع جدول الأعمال" (SCP/25/6 Prov.3)؛ و"تقرير عن النظام الدولي للبراءات: بعض الجوانب من قوانين البراءات الوطنية/الإقليمية" (SCP/26/2)؛ و"الردود على الاستبيان بشأن مصطلح "جودة البراءات "والتعاون بين مكاتب البراءات في البحث والفحص (الجزئين 1 و 2)" (SCP/26/3 وSCP/26/4، على التوالي)؛ و"القيود التي تواجهها البلدان النامية وأقل البلدان نموا في الاستفادة الكاملة من مواطن المرونة في البراءات وأثرها في الحصول على الأدوية الضرورية بأسعار ميسورة لأغراض الصحة العامة في تلك البلدان" (SCP/26/5)؛ و"اقتراح وفد كندا" (SCP/26/6).

7. وبالإضافة إلى ذلك، نظرت اللجنة أيضا في الوثائق التالية التي أعدتها الأمانة: "اقتراح مقدم من البرازيل" (SCP/14/7)؛ و"اقتراح مقدم من وفد جنوب أفريقيا باسم المجموعة الأفريقية ومجموعة أجندة التنمية" (SCP/16/7)؛ و"تصويب: اقتراح مقدم من وفد جنوب أفريقيا باسم المجموعة الأفريقية ومجموعة أجندة التنمية" (SCP/16/7 Corr.)؛ و"اقتراح مقدم من وفد الدانمرك" (SCP/17/7)؛ و"اقتراح منقح من وفدي كندا والمملكة المتحدة" (SCP/17/8)؛ و"اقتراح مقدم من وفد الولايات المتحدة الأمريكية" (SCP/17/10)؛ و"براءات الاختراع والصحة: اقتراح مقدم من وفد الولايات المتحدة الأمريكية" (SCP/17/11)؛ و"استبيان بشأن جودة البراءات: اقتراح مقدم من وفدي كندا والمملكة المتحدة" (SCP/18/9)؛ و"اقتراح من وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن كفاءة نظام البراءات" (SCP/19/4)؛ و"اقتراح مقدم من وفد البرازيل بشأن الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات" (SCP/19/6)؛ و"اقتراح من وفود جمهورية كوريا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تقاسم العمل بين المكاتب لأجل تحسين أوجه الكفاءة في نظام البراءات" (SCP/20/11 Rev.)؛ و"اقتراح مقدم من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي" (SCP/22/5)؛ و"اقتراح مقدم من وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن دراسة تقاسم العمل" (SCP/23/4)؛ و"اقتراح مقدم من وفد إسبانيا" (SCP/24/3)؛ و"اقتراح مقدم من مجموعة البلدان الأفريقية بشأن برنامج عمل الويبو حول البراءات والصحة" (SCP/24/4).

8. ودوَّنت الأمانةُ المداخلات التي تم تقديمها وسجلتها على شريط تسجيل. ويلخص هذا التقرير المناقشات بناء على جميع الملاحظات التي أُبدِيت.

مناقشة عامة

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

9. افتتح المدير العام السيد/ فرانسس غري الدورة السادسة والعشرين للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، ورحب بالمشاركين. وترأست الدورة السيدة/ بوكورا إونيسكو (رومانيا). وتولى السيد/ ماركو أليمان (الويبو) مهمة أمين اللجنة.

البند 2 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

10. اعتمدت اللجنة مشروع جدول الأعمال (الوثيقة SCP/24/6 Prov.2).

البند 3 من جدول الأعمال: اعتماد مشروع تقرير الدورة الخامسة والعشرين

11. اعتمدت اللجنة مشروع تقرير دورتها الخامسة والعشرين (الوثيقة SCP/24/6 Prov.3) كما هو مقترح.

البيانات العامة

12. تحدث وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية وأشار إلى أنه تم تقديم ردود متباينة على الاستبيان بشأن مصطلح "جودة البراءات" والتعاون بين مكاتب البراءات في البحث والفحص. وأشار الوفد إلى أن هذه الاختلافات تؤكد تصور البلدان المختلف لهذه القضايا. وصرح بأن جدول أعمال اللجنة يشمل قضايا أخرى تغطي المجالات الأساسية للبلدان النامية بوجه عام، لاسيما بالنسبة للمنطقة الأفريقية. وعلى وجه التحديد، أعرب الوفد عن تطلعه إلى مناقشات بشأن دور البراءات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية للدول الأعضاء. واستطرد الوفد بأن الآلية داخل النظام العالمي للملكية الفكرية تحدد بوضوح العقبات القانونية التي ينبغي إزالتها حتى يمكن للنظام أن يخدم النمو والتنمية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وأفاد الوفد أنه ينبغي للجنة الدائمة أن تتفق على برنامج عمل يأخذ في الاعتبار البيئة العالمية والاحتياجات الملحة للبلدان النامية في الظروف الراهنة. وعلاوة على ذلك، رأى الوفد أن برنامج عمل اللجنة ينبغي أن يتمحور حول أجندة التنمية التي تمثل نقطة مرجعية عامة للويبو من حيث قضايا التنمية. كما رأى الوفد أن المناقشات داخل اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات ينبغي أن تسهم بشكل أكبر في نشر التكنولوجيا ونقلها. وأفاد أنه يولي أهمية كبيرة لمسألة الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات واستخدام مواطن المرونة التي تمثل عناصر التوازن في نظام الملكية الفكرية الدولي. ومع ذلك، أعرب الوفد عن رغبته في التأكيد على أن مسألة البراءات والصحة تظل من أولويات المجموعة الأفريقية. وذكر بأن السبب في ذلك يرجع إلى أن المشكلة تتعلق بإمكانية الحصول على الأدوية والعلاج، وهي أمور ضرورية لمواجهة تحديات الصحة العامة في البلدان الأفريقية. أعرب الوفد عن مواصلة تأييده لاقتراح مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي حول مراجعة قانون الويبو النموذجي لعام 1979 للبلدان النامية بشأن الاختراعات، الوارد في الوثيقة SCP/22/5.

13. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ وأعرب عن ثقته في خبرة الرئيس ومهاراتها القيادية، كما أعرب أيضا عن تقديره للعمل الشاق الذي اضطلعت به الأمانة من أجل التحضير للاجتماع. وذكر الوفد أنه حتى لو كانت اتفاقية باريس واتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (TRIPS) قد وضعت الحد الأدنى من المعايير الدولية لحماية البراءات، فإن قوانين البراءات ظلت إقليمية أساسا، ولدى الحكومات مرونة في صياغة قوانينها المحلية للبراءات. وفي إشارة إلى أن مواطن المرونة هذه بالغة الأهمية بالنسبة لصانعي السياسات في صياغة وتعديل القوانين المحلية للبراءات وفقا لأولويات التنمية الوطنية والواقع الاجتماعي والاقتصادي، ذكر الوفد أن مواطن المرونة في اتفاق تريبس تأخذ في الاعتبار هذه الاختلافات، وتسمح للحكومات، لاسيما تلك التي لديها موارد محدودة، بحيز السياسات اللازم لتلبية احتياجاتها الصحية، وفي الوقت نفسه، بتعزيز الابتكار. واستطرد الوفد بأن عمل اللجنة مهم للغاية في إيجاد توازن بين حقوق أصحاب البراءات والمصالح العامة الأوسع نطاقا، لاسيما في مجالات الصحة العامة ونقل التكنولوجيا ومواطن المرونة المتعلقة بالبراءات. وذكر الوفد أن مجموعته ستشارك على نحو بناء وتسهم في إجراء مناقشة مثمرة بشأن تلك القضايا الإنمائية الهامة. وأعرب الوفد عن أمله في أن يوفر تبادل خبرات الدول الأعضاء ودراسات الحالة بشأن فعالية الاستثناءات والتقييدات خلال الدورة الحالية للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات توجيهات لتحسين نظام البراءات وزيادة تحسين كفاءته بطريقة

تراعي الاحتياجات المتنوعة لأعضاء اللجنة. وأعرب الوفد على وجه التحديد عن أمله في أن توفر اللجنة الدائمة معلومات قيمة عن أسباب عدم استخدام الاستثناءات والتقييدات إلى أقصى حد ممكن على الرغم من وجودها في النظم الأساسية في معظم البلدان النامية وأقل البلدان نموا، وكذلك معلومات عن القيود التي تحول دون استخدامها الأمثل. ورأى الوفد أن الوثائق الواردة في الوثيقة SCP/25/3 تشير بوضوح إلى ضرورة ضمان أن تأخذ المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في تصميم قوانين البراءات الوطنية أو استراتيجيات الملكية الفكرية الوطنية تلك القيود في الاعتبار، وأن الويبو ستقدم المساعدة إلى البلدان النامية بشأن كيفية التغلب عليها والاستفادة الكاملة من مواطن المرونة المتاحة. كما أعرب الوفد عن رغبته في انتهاز هذه الفرصة لتوجيه انتباه اللجنة إلى تقرير الفريق الرفيع المستوى التابع للأمين العام للأمم المتحدة والمعني بإمكانية الحصول على الأدوية (UNHLP). وأشار الوفد إلى أن التقرير قد بحث على وجه التحديد عدم اتساق السياسات بين الملكية الفكرية والتجارة وحقوق الإنسان، وقدم عددا من التوصيات في هذا الصدد. واستطرد الوفد بأن بعض تلك التوصيات موجهة تحديدا إلى الويبو وتتصل مباشرة بموضوع جلسة التقاسم بشأن البراءات والصحة. وذكر الوفد إن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ تود أن تطلب من اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات أن تبدأ تلك المناقشات الاستكشافية استنادا إلى ذلك التقرير الهام. وعلاوة على ذلك، أشار الوفد إلى أنه ينبغي للجنة أن تضمن مشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدراسة المتعلقة بالقيود التي تواجهها البلدان النامية وأقل البلدان نموا في الاستفادة الكاملة من مواطن المرونة في البراءات وأثرها على الحصول على الأدوية بأسعار ميسورة (UNDP)، لاسيما في تلك البلدان، والذي يسر إعداد تقرير الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية. وذكر الوفد أن مجموعته مهتمة أيضا بمواصلة مناقشة الاقتراحات التي تقدمت بها بعض الوفود فيما يتعلق ببند "براءات الاختراع والصحة" من جدول الأعمال. وشدد الوفد على ضرورة أن تولي اللجنة أهمية مماثلة لهذه المسألة في عمل اللجنة الدائمة كما فعلت فيما يتعلق بمسألة جودة البراءات. ورأى الوفد أنه ينبغي أن يكون هناك برنامج عمل بشأن أنظمة الاعتراض يتضمن استبيانا أو مسحا بشأن مختلف أنواع آليات المعارضة المتاحة في مختلف البلدان وإجراءات وطرق استخدامها، والقيود المفروضة على استخدامها، وكيف يمكن تعزيز هذه النظم وإزالة تلك القيود. وفيما يتعلق بموضوع جودة البراءات، رأى وفد مجموعة آسيا والمحيط الهادئ أن اللجنة يجب أن تتفق على فهم مشترك لمصطلح "جودة البراءات". وتساءل الوفد على وجه التحديد عما إذا كان هذا المصطلح يعني كفاءة مكاتب البراءات في تناول طلبات البراءات، أو جودة البراءات الممنوحة، بما يضمن عدم منح المكاتب لبراءات ذات صحة مشكوك فيها. وفي هذا الصدد، رحب الوفد بالوثيقتين SCP/25/3 وSCP/25/4 التي تضمنت ردود على الاستبيان بشأن مصطلح "جودة البراءات" والتعاون بين مكاتب البراءات في البحث والفحص. وأعرب عن أمله في أن تكون تلك الوثائق أساسا جيدا للدول الأعضاء لتوضيح معنى هذا المصطلح. وعلاوة على ذلك، طلب الوفد من الأمانة تقديم معلومات منتظمة إلى الدول الأعضاء بشأن نتائج طلبات البراءات في مختلف الولايات القضائية ونتائج إجراءات المعارضة. وفي إشارة إلى المادة 29.2 من اتفاق تريبس التي تنص على أنه "يجوز للأعضاء أن يطلبوا من مقدم الطلب الحصول على براءة اختراع أن يقدم معلومات بشأن طلبات الحصول على البراءة الأجنبية المقابلة لمقدم الطلب ومنحها"، طلب الوفد أن تجري الأمانة دراسة عن مدى تنفيذ هذا الحكم في البلدان المختلفة، وكيف يمكن لاستخدامه على نطاق أوسع أن يعزز الجودة. وشجع الوفد الدول الأعضاء الأخرى على بذل جهد مشترك والمشاركة البناءة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن عمل اللجنة في المستقبل استنادا إلى المسائل ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للمصلحة المشتركة لأعضائها.

14. وشكر وفد باراغواي، متحدثا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، الأمانة على التحضير للدورة. وذكر الوفد أن المناقشات التي دارت حول الموضوع داخل اللجنة تستحق الاهتمام من وجهة نظر مجموعته، وأنه ينبغي له أن يقدم إسهامات موضوعية. وأشار الوفد إلى أن اللجنة منذ إنشائها في عام 1998 كانت بمثابة منتدى لمناقشة القضايا المختلفة المتعلقة بالتطوير الدولي لقانون البراءات، وأنه منذ دورتها السادسة عشرة في عام 2011، تناولت اللجنة خمسة موضوعات، بالإضافة إلى بعض القضايا الأخرى. ودعا الوفد مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وجميع المجموعات الإقليمية إلى إجراء مناقشة شاملة وبناءة، على الرغم من وجود رؤى وأولويات مختلفة، من شأنها أن تمكن الدول الأعضاء من الاتفاق على عمل مستقبلي يعكس بدقة تلك الحقيقة التي يتطلب ميزانها مرونة من جانب الجميع. وفي هذا السياق، شدد الوفد على أهمية

الطابع الشامل لأي عملية تشاور غير رسمية قد يتم إجرائها. وعلاوة على ذلك، أشار الوفد إلى أن الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات والبراءات والصحة ونقل التكنولوجيا هي مسائل ذات أهمية خاصة بالنسبة لمجموعته، وأعرب عن أمله في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تلك الموضوعات من أجل المضي قدما. وفيما يتعلق ببند جدول الأعمال المتعلق بالاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات، ذكر الوفد أن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي تؤيد دائما مناقشتها. ورأى الوفد أن تبادل المعلومات مفيد دائما كمرجع للدول الأعضاء، وسيتيح لهم معرفة الحالات والوقائع الملموسة. ولذلك، ذكر الوفد أنه ينبغي الإبقاء على هذه الأنواع من الممارسات، مع مراعاة أن الموضوع جزء لا يتجزأ من نظام الملكية الفكرية. وفي هذا السياق، أعرب الوفد عن تأييده لاقتراح وفد البرازيل الوارد في الوثيقة SCP/14/7، ووضع دليل غير شامل بشأن هذا الموضوع. وفيما يتعلق بالبند 7 من جدول الأعمال بشأن البراءات والصحة، ذكر الوفد أن العديد من الدول الأعضاء مهتمة بمناقشة هذا الموضوع الهام، مع مراعاة الصعوبات التي تواجهها البلدان في ضمان توافر الأدوية بطريقة مستدامة. واستطرد بأن النقاش بشأن العلاقة بين البراءات والصحة هو أساس تعزيز التوازن الدقيق المطلوب لنظام البراءات. وأشار الوفد إلى أن المجموعة المتنوعة من الوثائق والمقترحات المطروحة حول هذا الموضوع ينبغي أن تكون أساسا لوضع خطة عمل بشأن هذه المسألة. وفيما يتعلق بالبند 9 من جدول الأعمال بشأن نقل التكنولوجيا، أعرب الوفد عن تقديره لجلسة التقاسم بشأن العلاقة بين نظم البراءات ونقل التكنولوجيا التي جرت في الدورة السابقة حيث تبين أن مسألة كفاية الكشف حاسمة لنشر المعرفة في البلدان النامية. ولذلك، رأى الوفد أن هذا البند من جدول الأعمال ينبغي أن يواصل دراسة الأمثلة والحالات التي يمكَن فيها الكشف ويسهل نقل التكنولوجيا، وكذلك طريقة جعل هذه المعلومات متاحة للجمهور. وفيما يتعلق باقتراحه حول مراجعة قانون الويبو النموذجي لعام 1979 للبدان النامية بشأن الاختراعات الوارد في الوثيقة SCP/22/5، ذكر الوفد أنه أحاط علما بالتعليقات وردود الفعل المختلفة في الدورات السابقة للجنة، وأعرب عن تقديره للدعم الذي تلقاه من بعض الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، وإقرارا بأنه لم يكن هناك توافق في الآراء بشأن الاقتراح، سلط الوفد الضوء على أن إيلاء مجموعته لاهتمام خاص بالمساعدة التقنية والتدريب، وأن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي تنظر في هذا الصدد في مقترحات بديلة. وفي الختام، أشار الوفد إلى أنه من الضروري مواصلة عمل اللجنة وأن جزءا من الالتزام قد انعكس في مختلف المقترحات التي قدمها. وأعرب عن التزام مجموعته بإحراز تقدم في المناقشات خلال تلك الدورة.

15. وأفاد وفد جورجيا، متحدثا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق (CEBS)، أنه خلال الدورات السابقة تم تخصيص قدر هائل من الجهد والوقت للمناقشة بشأن برنامج العمل المقبل للجنة. وأعرب عن أمله في أن تتفق الدول الأعضاء خلال الدورة السادسة والعشرين على العمل المقبل والتوصل إلى توافق في الآراء. ولذلك، رحب الوفد بالمناقشات التي دارت حول مختلف المقترحات وأعرب عن أمله في الإبقاء على التوازن في مناقشة برنامج العمل بشأن خمسة موضوعات. ورأى أن بنود جدول الأعمال الخمسة هذه تستوعب مصالح جميع الدول الأعضاء في توازن دقيق. وفي إشارة إلى أن مصلحة كل دولة من الدول الأعضاء تقع ضمن واحدا من هذه الموضوعات الخمسة على الأقل، شجع الدول الأعضاء على أن تضع ذلك في الاعتبار عند الدخول في مناقشات بشأن العمل المقبل. وعلاوة على ذلك، ذكر الوفد أن مجموعته تحبذ العمل بشأن بند جدول الأعمال حول جودة البراءات، وأن هناك حاجة إلى مواصلة العمل على تحسين جودة البراءات. ولذلك، أيد الوفد الاقتراح الذي تقدم به وفد كندا والمملكة المتحدة والدانمرك والولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا بشأن هذا الموضوع. وفيما يتعلق بسرية الاتصالات بين مستشاري البراءات وموكليهم، أيد الوفد نهجا قانونيا غير ملزم. كما أعرب الوفد عن اعتقاده بأن اقتراح مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي حول مراجعة قانون الويبو النموذجي لعام 1979 للبدان النامية بشأن الاختراعات قد ينقل التوازن المحقق على جدول الأعمال. وعلاوة على ذلك، رأى الوفد أن الاقتراح لا يعكس بالضرورة الاحتياجات المختلفة للبلدان التي يفترض أن تستفيد منه، وأن من شأن استمرار النقاش أن يخلق اختلالا في مناقشات اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. وأخيرا، رأى وفد المجموعة أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تركز جهودها على مناقشة موضوعية تستند إلى مقترحات مختلفة طُرحت خلال الدورات السابقة، أو أي مقترحات جديدة، وأن تتوصل إلى اتفاق بشأن عمل اللجنة في المستقبل. ومع ذلك، أكد الوفد أنه لا ينبغي تخصيص وقت مفرط للمناقشات المتعلقة بالعمل في

المستقبل. وفي الختام، ذكر الوفد أن مجموعته مستعدة للمشاركة في تلك المناقشات بطريقة بناءة وأبرز الأهمية التي يعلقها على عمل اللجنة.

16. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء وأعرب عن تقديره لالتزام الرئيس المستمر بعمل اللجنة، كما أعرب عن تقديره للأمانة على ما تبذله من جهود للتحضير للدورة. وذكر أن مجموعته تؤيد عمل اللجنة الدائمة وتعلق أهمية كبيرة على ولايتها. وأعرب الوفد عن أمله في أن تؤدي مناقشة البنود الخمسة من جدول الأعمال إلى نتائج مثمرة تراعي مصالح جميع الدول الأعضاء. كما أعرب الوفد أن اعتقاد المجموعة القوي بأن اللجنة - وهي منتدى متعدد الأطراف في مجال البراءات - تتحمل مسؤولية توفير مكان لإجراء مناقشات بشأن المسائل المتعلقة بالقانون الموضوعي بطريقة تستجيب للعالم الحقيقي دائم التطور. وأشار الوفد إلى أن جودة البراءات، بما في ذلك أنظمة الاعتراض، تشكل جانبا هاما من جوانب نظام البراءات وأن العدد الكبير من الردود على الاستبيان بشأن هذا الموضوع يؤكد هذه الحقيقة. واستطرد الوفد بأن تقاسم العمل الدولي والمتطلبات الموضوعية للبراءة، مثل الخطوات الابتكارية، هي من المسائل الهامة في هذا الصدد، كما أكدته مجموعته. وأشار إلى أن الخبراء الوطنيين من مختلف البلدان والمناطق قد تبادلوا خبراتهم بشأن تقييم الخطوة الابتكارية خلال الدورات السابقة للجنة، وأشار إلى أن الدول الأعضاء من عدة مجموعات إقليمية قد أبدت اهتماما كبيرا بالمناقشات حول هذا الموضوع والموضوعات التقنية، بشكل عام. واستطرد الوفد بأن تقاسم العمل يمكن أن يوفر إطارا مفيدا للخبراء للتعلم من بعضهم البعض وأشار إلى أن المقترحات المتعلقة بتقاسم العمل حظيت بدعم واسع من الدول الأعضاء. وأشار الوفد إلى أن الردود على الاستبيان بشأن مصطلح "جودة البراءات" والتعاون بين مكاتب البراءات في البحث والفحص أظهرت أن تقاسم العمل فعال في مساعدة المكاتب ذات القدرات المحدودة على تحسين جودة بحثها وفحصها. وذكر الوفد أنه ينبغي للجنة أن تبني على الأهمية التي توليها العديد من الدول الأعضاء لهذا الموضوع وتكثف عملها بشأن تلك الموضوعات التقنية من أجل ضمان وزيادة جودة البراءات الصادرة في جميع أنحاء العالم. وفيما يتعلق بموضوع "سرية الاتصالات بين مستشاري البراءات وموكليهم"، ذكر الوفد أنه مجال هام يظهر اختلافات كبيرة في القوانين الوطنية. وأشار الوفد إلى أن أهمية حماية الاتصالات بين مستشاري البراءات وموكليهم قد نوقشت على نطاق واسع في اللجنة وأن مستخدمي نظام البراءات شددوا على ضرورة معالجة الموضوع على الصعيد الدولي. وأعرب الوفد عن اعتقاد المجموعة باء بأنه ينبغي للجنة أن تتخذ خطوة إلى الأمام نحو إيجاد حل تنظيمي على الصعيد الدولي، في شكل قانون غير ملزم على سبيل المثال. وفيما يتعلق باقتراح مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي حول مراجعة قانون الويبو النموذجي لعام 1979 للبلدان النامية بشأن الاختراعات، أشار الوفد إلى أن هذا الموضوع ليس جزءا من الموضوعات الخمسة المدرجة على جدول الأعمال وأن مناقشته المستمرة ستكون غير منتجة وستؤثر سلبا على توازن برنامج العمل. واختتم الوفد كلمته بأنه يتوقع أن توافق اللجنة على بعض الأعمال الملموسة والموضوعية في إطار الموضوعات الخمسة المدرجة في جدول أعمالها للدورات المقبلة.

17. وتحدث وفد إستونيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وشكر الأمانة على الإعداد للاجتماع. وذكر الوفد أن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء سعداء بأن الدورة السابقة للجنة الدائمة عقدت أربع جلسات مشاركة مثيرة للاهتمام. وأعرب الوفد عن أسفه لأن اللجنة لم تتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء على الرغم من استغراق وقت طويل في المداولات بشأن برنامج العمل المقبل. كما أعرب الوفد عن أمله في التوصل إلى توافق الآراء في الدورة السادسة والعشرين للجنة. وأفاد بأن البرنامج في الأيام المقبلة ينبغي أن يتيح فرصا لجميع الدول الأعضاء لاتخاذ خطوات إلى الأمام بشأن المسائل الهامة. وعلاوة على ذلك، أبرز الوفد مجالات اهتمامه. وعلق الوفد أهمية خاصة على المضي قدما في العمل بشأن جودة البراءات على غرار الخطوط التي اقترحتها وفود كندا والمملكة المتحدة والدانمرك والولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا، وكما أقرته جميع الدول الأعضاء الأخرى والاتحاد الأوروبي، لأنه يعتقد أن العمل بشأن هذا الموضوع سيكون موضع اهتمام الدول الأعضاء في جميع مجالات التنمية. وأعرب الوفد عن حرصه على مواصلة المناقشات حول موضوع سرية الاتصالات بين مستشاري البراءات وموكليهم في مجال البراءات، حيث أن التقارب بين الأحكام المختلفة سيكون مفيدا لمستخدمي نظام البراءات، بغض النظر عن التطور على المستوى الفردي للدول الأعضاء في الويبو. وفيما يتعلق بالبراءات والصحة، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن أي عمل آخر في هذا المجال ينبغي أن يعكس نهجا متوازنا، مع مراعاة مختلف العوامل ذات الصلة بالبراءات والصحة، على سبيل

المثال، التي اقترحها وفد الولايات المتحدة الأمريكية في الوثيقة SCP/17/11. وفي الوقت نفسه، أعرب الوفد عن رغبته في التذكير بأنه لا يمكن تجاوز ولاية اللجنة الدائمة والويبو، وأنه ينبغي تأجيل المناقشات حول العوامل الأخرى بشأن الحصول على الأدوية مقابل حماية البراءات إلى منتديات أخرى أكثر ملاءمة. وفيما يتعلق بالمناقشات المتعلقة بعمل اللجنة في المستقبل، شدد الوفد على أهمية الإبقاء على التوازن الدقيق في برنامج عمل اللجنة الحالي. وعلاوة على ذلك، أعرب الوفد عن أمله في أن تتمكن اللجنة خلال الدورة السادسة والعشرين من الاتفاق على برنامج عمل متوازن يستند إلى قائمة المسائل غير الشاملة التي ستمكن اللجنة أيضا من العمل من أجل التنسيق الدولي لقانون براءات موضوعي. وأخيرا، أعرب الوفد عن رغبته في تسليط الضوء على أن الاتحاد الأوروبي، في إطار إجراءات التعاون المعززة، حقق تقدما كبيرا بشأن البراءات الأوروبية ذات التأثير الموحد. وفي هذا السياق، أشار الوفد إلى إحراز تقدم كبير في إنشاء المحكمة الموحدة للبراءات. وذكر الوفد أن البراءة الموحدة ستساعد على اجتذاب الابتكار والموهبة والاستثمار والاستبقاء عليها.

18. وأيد وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ. وذكر الوفد أن أنشطة اللجنة ذات أهمية كبيرة لأنها توفر محفلا متعدد الأطراف لمناقشة القضايا المتعلقة بالبراءات وتبادل الأفكار والخبرات في المجالات الحاسمة للتنمية. وأشار الوفد إلى أن التبادل الواسع والمتعمق للمعلومات بشأن القضايا المدرجة في جدول أعمال اللجنة الدائمة سيساعد الدول الأعضاء على زيادة تعميق فهمها والتعلم من بعضها البعض وتحسين التشريعات والممارسات المحلية. وذكر الوفد أنه ينبغي للجنة أن تركز على دور نظام البراءات في تعزيز الابتكار، مع مراعاة مختلف مستويات التنمية فضلا عن أولويات وأهداف كل بلد. كما أفاد الوفد إنه ينبغي إجراء مداولات اللجنة وفقا لتوصيات أجندة التنمية على أساس الفهم العميق لتأثير نظام البراءات على الشواغل الإنمائية واستخدام وكفاية مواطن المرونة الموجودة في نظام البراءات في معالجة تلك الشواغل. ورأى الوفد أن المناقشات بشأن موضوعات الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات والبراءات والصحة ونقل التكنولوجيا هامة لتحقيق التوازن بين مصالح أصحاب البراءات والمصلحة العامة المتمثلة في الاستفادة الفعالة من مواطن المرونة لتحقيق قيمة اجتماعية أفضل لنظام البراءات. واستطرد الوفد بأن المداولات بشأن تلك الموضوعات ستساعد اللجنة على فهم التحديات التي تواجهها البلدان النامية في تطورها الاقتصادي والاجتماعي بشكل أفضل، واستكشاف سبل تكييف نظام البراءات على نحو أفضل لتلبية احتياجات التنمية الوطنية وأولوياتها. وذكر الوفد في هذا السياق أنه لا يزال يعتقد أن التنسيق الدولي لقانون البراءات، نظرا للتغيرات في مستويات التطورات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والاختلافات الكبيرة بين النهج والأهداف حول قانون البراءات الوطني، لن يفيد الدول الأعضاء. واستطرد الوفد بأن أنشطة اللجنة الدائمة ينبغي أن تيسر نشر التكنولوجيا ونقلها وأن تكفل مساهمة نظام البراءات في تعزيز الابتكار من أجل تحقيق تنمية بشرية واجتماعية أوسع نطاقا. ولذلك، من المتوقع أن تناقش اللجنة مسألة الكيفية التي يمكن بها للبراءات أن تكون عائقا أمام نقل التكنولوجيا. وفي الختام، أعرب الوفد عن أمله في أن تحرز اللجنة تقدما كبيرا في دفع المناقشات حول القضايا ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للمصالح المشتركة للدول الأعضاء.

19. وشكر وفد نيبال المدير العام للويبو والأمانة على دعم حكومة نيبال في مختلف مجالات نظام الملكية الفكرية، بما في ذلك صياغة سياسة وطنية شاملة جديدة للملكية الفكرية عام 2017. وأبلغ الوفد اللجنة بأن دستور نيبال الجديد قد نص على حق الملكية الفكرية كحق في الملكية والحقوق الأساسية. وذكر الوفد أن حكومة بلاده، بالإضافة إلى ذلك، وضعت السياسة الوطنية للملكية الفكرية التي تضمنت سياسات بشأن حق المؤلف وبراءات الاختراع والتصاميم الصناعية والعلامات التجارية والبيانات الجغرافية وسياسة حماية الأصناف النباتية. واستطرد الوفد بأن السياسات الوطنية المتعلقة بالأسرار التجارية وتصاميم الدوائر المتكاملة والمعارف التقليدية والأصلية والتعبير الثقافي التقليدي وحماية الثقافة غير الملموسة تنص أيضا على السياسة الوطنية للملكية الفكرية. ولتنفيذ تلك السياسة، أعربت حكومة بلاده عن أملها في أن تقدم الويبو الدعم التقني والمالي. كما ذكر الوفد أنه في هذا الصدد يحتاج إلى معرفة الخبرات وأفضل الممارسات من المجتمع الدولي. كما أبلغ الوفد اللجنة أن بلاده عقدت قمة للاستثمار الأجنبي يومي 2 و 3 مارس 2017. وذكر الوفد أن المجتمع الدولي حريص على النظر إلى نيبال كوجهة استثمارية جديدة محتملة. كما شدد الوفد على أن حقوق الملكية الفكرية، بالنسبة لأي بلد راغب في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تشكل شاغلا رئيسيا. وأفاد أن حكومة بلاده بصدد صياغة قانون جديد للملكية

الفكرية يتماشى مع السياسة التي تغطي مختلف حقوق الملكية الفكرية. وفيما يتعلق بمسألة نقل التكنولوجيا، ذكر الوفد أن نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية مثل نيبال عملية معقدة ومطولة. وفي هذا الصدد، طلب الوفد دعم الويبو. كما شدد الوفد على أهمية مسألة الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات للبلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، شدد الوفد على ضرورة وضع خطوط توجيهية واضحة لإدارة جودة البراءات بين الدول الأعضاء.

20. وأيد وفد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وذكر الوفد أن عمل اللجنة ينطوي على إمكانية القيام بدور مفيد لتحقيق الضرورات الاجتماعية - الاقتصادية للدول الأعضاء، لاسيما البلدان النامية. وأعرب الوفد عن رغبته في تذكير الوفود بأن اللجنة مكلفة "بالعمل كمنتدى لمناقشة القضايا وتيسير التنسيق وتقديم التوجيه بشأن التطوير الدولي التدريجي لقانون البراءات [...] وتزويد الدول الأعضاء بآلية فعالة لتحديد الأولويات وتخصيص الموارد". وذكر الوفد أن النقاش بشأن حقوق الملكية الفكرية والتصنيع كشف عن أن حماية الملكية الفكرية يمكن أن تعزز أو تعرقل التنمية الاقتصادية، تبعا لهيكل نظام حماية الملكية الفكرية والظروف الخاصة بكل دولة. وأشار الوفد إلى أن هناك إجماع متزايد على أن بعض عناصر الهيكل الحالي لنظام البراءات الدولي تضع عوائق على مساعي التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية. واستطرد الوفد بأن تلك العناصر تشمل إمكانيات النظام للحد من انتشار التكنولوجيا المبتكرة على نطاق أوسع وفرض أسعار مرتفعة للسلع المحمية بموجب البراءات، لاسيما فيما يتعلق بهذه السلع الاجتماعية الهامة مثل التكنولوجيات الطبية، مما يحرم ملايين الأشخاص من الأدوية المنقذة للحياة أو إغراقهم في الفقر لأنهم أجبروا على دفع رسوم لا يمكن تحملها مقابل رعايتهم الصحية. وشدد الوفد على أن من واجب الويبو، لاسيما اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، مواصلة مناقشة هذه المشاكل، بما في ذلك استكشاف أفضل السبل التي يمكن بها تصميم أنظمة البراءات لتوسيع فرص الوصول إلى التكنولوجيا ونشرها والحصول على الرعاية الصحية بأسعار مناسبة. وذكر الوفد أن عدم مناقشة تلك القضايا وإيجاد اتفاق بشأنها قد ينطوي على إمكانية تهديد سلامة وشرعية نظام حقوق البراءات والواجبات ذات الصلة. وفي الختام، أعرب الوفد عن أمله في أن يتم الاتفاق على برنامج عمل بشأن كيفية مساهمة الويبو في حلول لتلك المسائل في الدورة السادسة والعشرين للجنة.

21. وأيد وفد البرازيل البيان الذي أدلى به وفد باراغواي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وصرح بأن اللجنة الدائمة منذ إنشائها في عام 1998 كانت محفلا هاما للمناقشات وتبادل الأفكار والتنسيق بشأن مختلف جوانب نظام البراءات الدولي الحالي بين عناصر المجتمع الدولي. وذكر الوفد أن الدول الأعضاء في اللجنة، وبدعم قيم من الأمانة، حددت الأولويات والموارد المخصصة لمحاولة تحقيق الهدف الرئيسي لنظام البراءات ألا وهو: تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لجميع البلدان من خلال الابتكار التكنولوجي. ورأى الوفد أنه على الرغم من الدور المحوري للجنة الدائمة، إلا أن مساهمتها الفعالة في تحسين نظام البراءات الحالي لم تكن كافية. وأشار الوفد، على وجه التحديد، إلى أنه في الدورة السابقة تم إحراز حد أدنى من التقدم بشأن مجموعة من المسائل الهامة. وواصل الوفد بقوله أن الفشل المتكرر في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الموضوعات ذات الصلة يمكن أن يؤدي إلى زيادة انعدام الثقة وفقدان شرعية نظام البراءات الحالي واللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. وشدد الوفد على أن الدول الأعضاء تتحمل مسؤولية منع حدوث ذلك. وفي هذا الصدد، حث الوفد جميع الوفود على المشاركة في المناقشات بطريقة بناءة وإيجابية. ورأى الوفد أنه من الممكن إحراز تقدم بشأن العديد من الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال. كما رأى الوفد أن جدول أعمال اللجنة سيسمح للدول الأعضاء بتحقيق هدف بناء نظام براءات أكثر شمولا وتوازنا وفعالية، وهي رغبة مشتركة بين الجميع. وفي إشارة إلى أن قضايا البراءات والصحة والاستثناءات والتقييدات على حق البراءات ونقل التكنولوجيا لا تزال ذات أهمية قصوى بالنسبة لبلاده، شدد الوفد على أن تلك الموضوعات هي أيضا في مصلحة كل دولة وأن اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات هي المنتدى المناسب لمناقشتها. وعلاوة على ذلك، ذكر الوفد أنه ليس هناك شك في أن البحث والتطوير الموجه نحو السوق قد أنتج عددا من التكنولوجيات الصحية الهامة التي حسنت النتائج الصحية بشكل كبير في جميع أنحاء العالم. واستطرد الوفد أنه ينبغي مع ذلك الاعتراف بوجود ثغرات كبيرة في مجالات الصحة والابتكار والوصول. وذكر الوفد أن اللجنة هي أنسب محفل للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لمناقشة ومحاولة معالجة عدم التماثل بين نماذج الابتكار القائمة على الربح وأولويات الصحة العامة. وأعرب الوفد

عن رغبته في إعادة تأكيد اعتقاده بأن البحث والتطوير الموجه نحو السوق والابتكار القائم على الربح هما آليات فعالة للتقدم. ومع ذلك، ذكر الوفد أنه لا تزال هناك ثغرات هامة بين نماذج الابتكار القائمة على الربح وأولويات الصحة العامة. ورأى أنه يمكن معالجة هذه الثغرات دون المساس بما يتم. وعلاوة على ذلك، أيد الوفد اقتراح المجموعة الأفريقية بشأن البراءات والصحة، الوارد في الوثيقة SCP/24/4. ورأى الوفد أن الاقتراح يتضمن مجموعة متوازنة من الأنشطة مقسمة إلى ثلاثة عناصر ذات صلة واضحة بتوصيات أجندة التنمية ذات الصلة. وأعرب الوفد عن اهتمامه بصفة خاصة بمسألة إنشاء قواعد بيانات متاحة للجمهور عن حالة المعلومات المتعلقة بالبراءات وبيانات عن الأدوية واللقاحات. وأعرب عن أمله في أن يسهل تبادل الآراء خلال الدورة السادسة والعشرين إجراء المزيد من المناقشات بشأن هذا الموضوع الهام. وشكر وفد كندا على اقتراحه، وذكر أن الاقتراح يتضمن عناصر يمكن أن تسهم في المناقشة. وفيما يتعلق بالاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات، ذكر الوفد أنه قدم في الدورات السابقة عناصر هامة لكي تنظر فيها الدول الأعضاء، مما يسلط الضوء على الأدوات اللازمة لتكييف نظم البراءات مع متطلبات المجتمع المعاصر. وذكر الوفد أن بلاده ملتزمة بالعمل مع الأعضاء الآخرين للتوصل إلى اتفاق بشأن المرحلة الثالثة من اقتراحه (الوثيقتين SCP/14/7 وSCP/19/6): إعداد دليل غير شامل بشأن الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات. وأعرب الوفد عن اقتناعه بأن التقدم في هذا الموضوع سيفيد جميع البلدان دون استثناء. وفيما يتعلق بنقل التكنولوجيا، رأى الوفد أنه ينبغي بذل جهود إضافية في اللجنة لوضع برنامج عمل من شأنه أن يسهم في تحسين نظام البراءات الحالي من أجل زيادة نقل التكنولوجيا ونشرها بطريقة تفضي إلى التنمية الاجتماعية والرفاهية الاقتصادية، تمشيا مع أجندة التنمية. وذكر الوفد أن برنامج العمل هذا سيعود بالفائدة على جميع البلدان دون استثناء. وفي هذا الصدد، أيد الوفد مواصلة مناقشة اقتراح مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي بشأن حول مراجعة قانون الويبو النموذجي لعام 1979 للبلدان النامية بشأن الاختراعات. واستطرد الوفد بأن التركيز على الأولويات لن يمنعهم من المشاركة بحسن نية في المناقشات المتعلقة بمسألة جودة البراءات. وأفاد الوفد أنه يدرك أهمية هذا الموضوع وسيظل على استعداد للمشاركة في أنشطة تقاسم المعارف من أجل تعزيز الفهم المتبادل لقوانين وإجراءات البراءات. وفي الختام، أعرب الوفد عن أمله في إجراء مناقشات مثمرة من أجل الاتفاق على برنامج عمل متوازن وفعال للجنة الدائمة.

22. وأيد وفد الهند البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ. وأعرب الوفد عن رغبته في إعادة تأكيد موقفه من أن حقوق احتكار براءات الاختراع تُمنح لمقدمي الطلبات بموجب مبدأ التعويض عن الكشف عن اختراعاتهم للجمهور بغرض تشجيع الابتكار والتنمية الصناعية وتعزيز الاقتصاد الوطني. وذكر الوفد أن الهدف الأساسي لمكتب البراءات ينبغي أن يكون منح حق وتحسين جودة نظام البراءات ككل، الأمر الذي من شأنه أن يوفر حماية للمصلحة العامة عن طريق تصفية براءات الاختراع العابثة. ورأى الوفد أن مواءمة قوانين البراءات في البلدان التي لديها اختلافات كبيرة في التنمية الاقتصادية والصناعية والعلمية لن يؤدي إلا إلى تركيز أصول الملكية الفكرية لدى بعض المناطق التي لا تساعد البلدان النامية وأقل البلدان نموا. وأعرب الوفد عن اعتقاده الراسخ بأن هدف الدول الأعضاء هو ضمان أن أنظمة الملكية الفكرية العالمية تشجع على استخدام مواطن المرونة في اتفاق تريبس. وفيما يتعلق بمسألة جودة البراءات، بما في ذلك أنظمة الاعتراض، ذكر الوفد أن موقفه هو أن تقاسم العمل ليس له صلة مباشرة بجودة البراءات وأن جودة الفحص تحتاج إلى تحسين كبير بما يتفق مع هدف السياسة الوطنية لدولة ما، بحيث يتم القضاء بدرجة كبيرة على التكلفة الاجتماعية المرتفعة لمنح البراءات لتحسينات ضئيلة. وعلاوة على ذلك، أبلغ الوفد اللجنة بأن مكتب البراءات الهندي انضم مؤخرا إلى نظام الويبو للنفاذ المركزي إلى نتائج البحث والفحص (WIPO CASE) الذي يسمح بالوصول إلى تقارير البحث والفحص من مختلف البلدان. ومع ذلك، رأى الوفد أنه ينبغي ألا يكون إلزاميا وينبغي تركه للدول الأعضاء لاتخاذ قرارها وفقا لأهدافها الوطنية. وفيما يتعلق بمسألة البراءات والصحة، أكد الوفد من جديد وجهة نظره الواردة في الوثيقة SCP/21/9 المتعلقة بدراسة الجدوى بشأن الكشف عن الأسماء الدولية غير المسجلة في طلبات البراءات و/ أو براءات الاختراع، فضلا عن وجهة نظره بشأن الدراسة المقترحة حول مطالبات ماركوش المفرطة بموجب بنود جدول الأعمال "براءات الاختراع والصحة" و"جودة البراءات، بما في ذلك أنظمة الاعتراض". وعلاوة على ذلك، ذكر الوفد أن برنامج الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية قد استكشف على وجه التحديد عدم اتساق السياسات بين الملكية الفكرية والتجارة وحقوق الإنسان، وقدم عددا من

التوصيات في هذا الصدد. وأشار الوفد إلى أن بعض تلك التوصيات موجهة تحديدا إلى الويبو وأنها ذات صلة مباشرة بالموضوع الذي تمت مناقشته خلال جلسة التقاسم بشأن البراءات والصحة. وأعرب الوفد عن رغبته في أن تبدأ اللجنة المناقشات بناء على ذلك التقرير. وعلاوة على ذلك، شدد الوفد على أن سياسات التمديد للحصول على براءات اختراع جديدة دون تحسين كبير سيكون لها تأثير سلبي على تقديم خدمات الرعاية الصحية. وأعرب الوفد عن أمله في أن تعزز جلسة التقاسم بشأن استخدام مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات في مجال الصحة فهم الدول الأعضاء لهذه المسائل، لاسيما البلدان النامية وأقل الأقل نموا. وفيما يتعلق بمسألة سرية الاتصالات بين مستشاري البراءات وموكليهم، أكد الوفد من جديد رأيه بأن المسألة ذات طابع موضوعي ويمكن أن تحكمها القوانين الوطنية، وأعرب عن قلقه إزاء الطريقة التي تتقدم بها المسألة نحو نهج قانون غير ملزم من أجل المواءمة. وفيما يتعلق بمسألة نقل التكنولوجيا، ذكر الوفد أنه ينبغي أن يكون هناك توازن بين الحقوق والالتزامات، وأن حماية الحقوق ينبغي أن تستند إلى المحتوى التكنولوجي الذي تم الكشف عنه في طلبات البراءات. وعلاوة على ذلك، ذكر الوفد أن أي مراجعة لقانون الويبو النموذجي لعام 1979 للبلدان النامية بشأن الاختراعات ينبغي أن يقدم احتياجات البلدان النامية وأقل البلدان نموا للاستفادة الكاملة من مواطن المرونة في اتفاق تريبس. وأخيرا، أعرب الوفد عن أمله في أن تتمكن اللجنة من تحقيق نتائج مثمرة وذات مغزى.

23. وذكر وفد الصين أنه يعلق دائما أهمية كبيرة على عمل اللجنة. وفي إشارة إلى أن اللجنة تمثل منبرا هاما لنظام البراءات، أعرب عن أمله في أن تبذل الدول الأعضاء جهودا مشتركة لجعل نظام البراءات مفيدا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأشار الوفد إلى أن الدول الأعضاء قد بذلت خلال الدورات السابقة للجنة الدائمة جهودا كبيرة للنهوض بالمناقشات حول مختلف البنود المدرجة في جدول الأعمال. وأعرب الوفد عن رغبته في مواصلة المشاركة البناءة في المناقشات، لاسيما بشأن مسألة الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات والبراءات والصحة ونقل التكنولوجيا. ورأى الوفد أن تلك المسائل ستساعد في تحقيق التوازن بين مصالح أصحاب البراءات والمصلحة العامة. ورأى الوفد أنه ينبغي للجنة الدائمة أن تضطلع بتقاسم واسع النطاق للمعلومات والمعارف بين الدول الأعضاء بشأن تلك المسائل. كما رأى أن مثل هذه العملية ستكون مفيدة لجميع البلدان. وفيما يتعلق بجودة البراءات، رأى الوفد أنه ينبغي اتخاذ تدابير مختلفة لمساعدة البلدان مثل بناء القدرات وتبادل المعلومات. وفي إشارة إلى أن وضع البلدان واهتماماتها قد تختلف من حالة إلى أخرى، أفاد الوفد أنه ينبغي، لإحراز تقدم في اللجنة الدائمة، بذل الجهود اللازمة لمراعاة مصالح جميع البلدان بقدر الإمكان.

24. وأيد وفد كوت ديفوار البيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وحث الوفد اللجنة على إعطاء الأولوية لإيجاد التوازن اللازم في نظام الملكية الفكرية الدولي مع مراعاة احتياجات الدول الأعضاء لتعزيز تنميتها. كما حث الوفد أيضا الوفود على إبداء رغبة أكبر في التوصل إلى حل توافقي وموقف بناء من أجل تحقيق نتيجة مفيدة لجميع الأطراف.

25. وشدد وفد بيلاروس على أهمية اللجنة في مناقشة القضايا المتعلقة بالبراءات. وأعرب الوفد عن أمله في أن تمكّن هذه المناقشات الدول الأعضاء من تقديم مساهمة كبيرة في تطوير نظام البراءات الدولي من أجل زيادة النمو الاقتصادي والاجتماعي في البلدان.

26. وأكد وفد جمهورية كوريا على أهمية اللجنة الدائمة باعتبارها المنتدى العالمي الوحيد في مجال البراءات. وفي إشارة إلى أن اللجنة، خلال السنوات القليلة الماضية، أتاحت للدول الأعضاء فرصة تبادل خبراتها ورؤاها بشأن قضايا هامة مثل الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات وجودة البراءات والبراءات والصحة ونقل التكنولوجيا، أعرب الوفد عن اعتقاده بأنه ينبغي للجنة أن تضطلع بدور أكبر من خلال توفير مناقشات موضوعية وتقنية لتحسين نظام البراءات. كما أعرب الوفد عن اعتقاده الراسخ بأن تعزيز جودة البراءات ينبغي أن يكون أحد الموضوعات الأساسية للجنة، نظرا لأنه مهم جدا لتحسين نظام البراءات. وشدد على أن جودة البراءات أساسية لتجنب التكاليف الاجتماعية والاقتصادية غير الضرورية وأساسية أيضا لتحقيق هدف نظام البراءات، ألا وهو الابتكار والتنمية الاقتصادية. ولذلك، أعرب الوفد عن رغبته في

التأكيد مجددا على أنه ينبغي للجنة دراسة وتبادل وجهات النظر بشأن تقاسم العمل، لأنه من أكثر الحلول فعالية في تحقيق ناتج ملموس في تعزيز جودة البراءات. وأشار إلى أن الوثيقتين SCP/26/3 وSCP/26/4 اللتين تمثلان ردا على الاستبيان المتعلق بمصطلح "جودة البراءات" والتعاون بين مكاتب البراءات في البحث والفحص، هما نقطة انطلاق جيدة للدول الأعضاء للتوصل إلى فهم مشترك، وأعرب الوفد عن أمله في إحراز بعض التقدم في مناقشة تلك الموضوعات خلال الدورة الحالية. كما أعرب الوفد عن أمله في أن تتقدم الدول الأعضاء أيضا خطوة إلى الأمام في مسائل أخرى مثل سرية الاتصالات بين مستشاري البراءات وموكليهم وبراءات الاختراع والصحة ونقل التكنولوجيا.

27. وأشار وفد الاتحاد الروسي إلى أنه على الرغم من أن الدول الأعضاء لم تتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن عمل اللجنة المستقبلي في الدورة السابقة، إلا أن هناك قدر كبير من العمل قد تم أثناء الإعداد للدورة السادسة والعشرين. وأشار الوفد على وجه التحديد إلى أن الأمانة قد استكملت الاستبيان المتعلق بمصطلح "جودة البراءات" والتعاون بين مكاتب البراءات في البحث والفحص، وأن الردود الواردة من الدول الأعضاء قد عرضت في الوثيقتين SCP/26/3 وSCP/26/4. وبالإضافة إلى ذلك، أشار الوفد إلى أن الأمانة أعدت أيضا الوثيقة الوثيقتين SCP/26/5 بشأن القيود التي تواجهها البلدان النامية وأقل البلدان نموا في الاستفادة الكاملة من مواطن المرونة في البراءات وتأثيرها على الحصول على الأدوية الضرورية بأسعار ميسورة لأغراض الصحة العامة في تلك البلدان. وذكر الوفد أن المعلومات المقدمة في تلك الوثائق ستكون أساسا جيدا لإجراء مزيد من المناقشات بشأن تلك الموضوعات. وأشار الوفد إلى أن هناك عمل قد تم أيضا بشأن قضايا أخرى مدرجة على جدول الأعمال، وأكد أن ذلك يدل على قيمة عمل اللجنة بوصفها المحفل الدولي الرئيسي المخصص لقضايا قانون البراءات الدولي. كما أشار الوفد إلى أن الاتحاد الروسي مهتم اهتماما خاصا بمواصلة تطوير أعمال اللجنة، ولذلك طلب من الوفود البحث عن حلول توافقية لدفع عمل اللجنة نحو تحقيق نتائج عملية. وفيما يتعلق بموضوع الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات، أعرب الوفد عن تأييده للاقتراح الداعي إلى العمل على وضع دليل غير شامل من أجل تنظيم جميع المعلومات الموجودة بشأن هذه المسألة.

28. وذكر ممثل مركز الجنوب أن الدورة السادسة والعشرين للجنة جاءت خلال السنة التاسعة منذ انعقاد اللجنة الدائمة في يونيه 2008، وركزت على وضع برنامج عمل متوازن بشأن المسائل المتعلقة بقانون البراءات لمعالجة التنمية ومسائل السياسة العامة التي نشأت في سياق نظام البراءات. واستطرد بأن تركيز اللجنة قد اقتصر خلال هذه العملية على عدد مختار من القضايا المستمدة من قائمة المسائل غير الشاملة التي حددتها اللجنة في عام 2008. وأشار ممثل المركز إلى أن القائمة تضمنت قضايا بالغة الأهمية مثل الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات، وجودة البراءات، بما في ذلك أنظمة الاعتراض، والبراءات والصحة، ونقل التكنولوجيا. كما ذكر أنه على الرغم من أن الدراسات ومسوحات تقصي الحقائق وجلسات التقاسم قد أحاطت المناقشات علما بشأن هذه المسائل في اللجنة، إلا أنه من الضروري أن تسير اللجنة قدما نحو وضع حلول عملية ذات توجه عملي للتصدي لمختلف التحديات. وشدد ممثل المركز على أنه من الأهمية بمكان أن تمضي اللجنة الدائمة قدما في عملها بشأن الاستثناءات والتقييدات لوضع دليل غير شامل بشأن الاستثناءات والتقييدات كمرجع للدول الأعضاء في الويبو. وفيما يتعلق بمسألة جودة البراءات، ذكر ممثل المركز أن اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات ينبغي أن تتناول أيضا أهمية أنظمة الاعتراض لضمان منح براءات ذات جودة مرتفعة من خلال عملية بحث وفحص متينة. واستطرد بأنه من الأهمية بمكان، فيما يتعلق بمسألة البراءات والصحة، أن تتجاوز اللجنة تبادل الخبرات أو دراسات تقصي الحقائق أو مراجعة الأدبيات لوضع برنامج عمل موجه نحو العمل للتصدي للتحديات المتعلقة بالحصول على الأدوية في سياق نظام البراءات. وأشار إلى أنه من المهم في هذا الصدد أن تشارك اللجنة بشكل أساسي في اقتراح المجموعة الأفريقية ومجموعة أجندة التنمية بشأن البراءات والصحة. كما أشار ممثل المركز إلى أن العديد من عناصر ذلك الاقتراح تنعكس في توصيات تقرير الفريق الرفيع المستوى التابع للأمين العام للأمم المتحدة والمعني بإمكانية الحصول على الأدوية الذي أُعتمد بتوافق الآراء بين جميع أعضاء الفريق بعد مشاورات مكثفة مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة في جميع أنحاء العالم. وفي الختام، أعرب الممثل أيضا عن تأييده لاقتراح مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي حول مراجعة قانون الويبو النموذجي لعام 1979 للبلدان النامية بشأن الاختراعات.

البند 4 من جدول الأعمال: تقرير حول نظام البراءات الدولي: بعض الجوانب من قوانين البراءات الوطنية/ الإقليمية

29. استندت المناقشات إلى الوثيقة SCP/25/2.

30. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء وشكر الأمانة على إعداد الوثيقة SCP/25/2، وذكر أن مثل هذه المعلومات ستسهم في تحسين فهم نظام البراءات الدولي.

31. وأيد وفد إكوادور البيان الذي أدلى به وفد باراغواي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وذكر الوفد أن الاستخدام الاستراتيجي للملكية الفكرية يشكل أداة أساسية لتعزيز وتقوية الابتكار والبحث. وأعرب الوفد عن رغبته في أن يشارك اللجنة العمل المضطلع به بشأن الموضوع المذكور على الصعيد الوطني. وأوضح الوفد أن "القانون الأساسي للاقتصاد الاجتماعي بشأن المعرفة والإبداع والابتكار" قد بدأ نفاذه في ديسمبر 2016، وهو ينظم النظام الوطني للعلوم والتكنولوجيا والمعارف التقليدية وصلتهم بالنظام التعليمي والثقافي. وأشار الوفد إلى أن أحد المبادئ الأساسية لهذا القانون هو النظر في حقوق الملكية الفكرية كأداة للإدارة السليمة للمعرفة وضمان التوازن بين أصحاب الحقوق والمستخدمين. كما ذكر الوفد أن استخدام الاستثناءات والتقييدات والتراخيص الإلزامية والمعايير الجديدة لأهلية البراءة قد تم أيضا إدراجه، مما يسمح للدولة باعتماد الوسائل اللازمة لضمان التعليم والصحة والتنمية التكنولوجية/ العلمية والابتكار ونقل التكنولوجيا. ورأى الوفد أنه، ضمن هذا الإطار القانوني، هناك صلة مباشرة بين إدارة المعرفة والبحوث المسؤولة والابتكار الاجتماعي. وذكر الوفد أن الحوافز المالية والضريبية والإدارية قد انعكست في القانون، الأمر الذي يشجع الأنشطة المتعلقة بالتكنولوجيا والعلوم والابتكار، كما انها ترتبط أيضا بنظام البراءات. ورأى الوفد أن القانون هو صك قانوني يكمل السياسات العامة التي نفذت على مدار السنين في بلاده ويشجع الابتكار والبحث ويسمح بزيادة عدد طلبات البراءات المودعة والبراءات الممنوحة في السنوات الأخيرة. كما رأى الوفد أن المعرفة هي المصدر الرئيسي للابتكار والتنمية، حيث تلعب الملكية الفكرية ونظام البراءات دورا حاسما فيها. وأعرب الوفد عن رغبته في أن يتيح للمجتمع الدولي النموذج الذي تم تنفيذه في بلاده نتيجة لإصدار ذلك القانون، فضلا عن الخبرات الناجمة عن تنفيذه. وأشار الوفد إلى أن هذا النموذج قد نوقش على الصعيدين الدولي والوطني من جانب أوساط الصناعة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. وذكر الوفد أن هدف بلاده هو تشجيع نظام الابتكار في إطار الهدف رقم 9 من أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 الذي يسعى إلى زيادة البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية للصناعة من خلال تشجيع الابتكار وزيادة عدد الأشخاص الذين يعملون في مجال البحث واستثمار المزيد من الموارد في القطاعين العام والخاص. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن تأييده لوضع إطار قانوني ملائم لتشجيع تطوير التكنولوجيات الوطنية. وفي الختام، أعرب الوفد عن رغبته في إحاطة الأمانة بأي تطورات أخرى بشأن هذا الموضوع، فضلا عن تبادل المعلومات الإضافية مع الأعضاء.

32. وأيد وفد الأرجنتين البيان الذي أدلى به وفد باراغواي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وصرح الوفد بأن التبادل العميق والشامل للمعلومات بشأن مختلف القضايا سيساعد الدول الأعضاء على إثراء معارفها وتحسين ممارساتها وتشريعاتها الوطنية. وأطلع الوفد اللجنة أيضا على آخر التطورات في بلاده. وذكر على وجه التحديد أن مكتب البراءات في بلاده قد بذل جهودا هامة لتقليل وقت معالجة طلبات البراءات دون التأثير على جودة الفحوصات. وفي هذا الصدد، أبرز الوفد ما يلي: (1) تعيين فاحصين مدربين تدريبا جيدا؛ (2) إبرام الاتفاقات التجريبية للمسار السريع لمعالجة البراءات (PPH) مع مكاتب البلدان الأعضاء في برنامج بروسور (PROSUR) (البرازيل وشيلي وكولومبيا وإكوادور وباراغواي وبيرو وأوروغواي)، واتفاقات المسار السريع لمعالجة البراءات مع مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، ووصلت المفاوضات بشأن التوقيع على اتفاقات المسار السريع لمعالجة البراءات مع المكتب الأوروبي للبراءات ومكتب اليابان للبراءات إلى مرحلة متقدمة؛ (3) مع مراعاة السياسات العامة لتعزيز الملكية الصناعية وتطويرها، صدر في سبتمبر 2016 القرار P-56 بهدف تحقيق الكفاءة المثلى لمكتب البراءات عن طريق تمكينه من استخدام تقارير البحوث والفحوصات التي تقوم بها مكاتب أخرى فيما يتعلق بالاختراع نفسه، شريطة أن تُجري هذه المكاتب بالضرورة فحوصا موضوعية وأن تطبق نفس

معايير تطبيق شروط الأهلية للبراءة التي يطبقها مكتبها. وذكر الوفد أن القرار المذكور كان اختياريا ولم يعفي الفاحصين من إجراء الفحص الموضوعي لطلب البراءة المعني في ضوء التشريع الوطني. وعلاوة على ذلك، أنشأ الوفد صفحة ويب جديدة تقدم معلومات، من بين أمور أخرى، عن حالة الطلبات وسداد الرسوم السنوية للبراءات، فضلا عن نظام إيداع إلكتروني لطلبات البراءات وطلبات المنفعة.

33. وأعرب وفد جورجيا، متحدثا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، عن شكره للأمانة على إعداد الوثيقة SCP/26/2 وتحديث الموقع الشبكي بشأن القوانين الوطنية/الإقليمية. ورأى الوفد أن مثل هذه الأنشطة تيسر فهم نظم البراءات الإقليمية والوطنية على نحو أفضل وتعتبر أساسا مرجعيا وجيدا للمناقشات المقبلة.

34. وتحدث وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية وشكر الأمانة على إعداد الوثيقة SCP/26/2 وتحديث الموقع الشبكي للقوانين الوطنية/الإقليمية. وأعرب وفد المجموعة عن سعادته لأن مكاتب البراءات الإقليمية والوطنية الأفريقية قد أبلغت عن قوانينها وأسهمت في تحديث الموقع الشبكي.

35. وذكر وفد تركيا أن قانون الملكية الفكرية الجديد في تركيا قد دخل حيز النفاذ في 10 يناير 2017. وأفاد أن القانون الجديد يهدف إلى تحديث نظام الملكية الفكرية الوطني ومواءمته مع تشريعات الاتحاد الأوروبي. وأعرب الوفد عن رغبته في إبلاغ اللجنة ببعض النقاط البارزة من منظور قانون البراءات. وذكر الوفد على وجه الخصوص ما يلي: (1) أن اسم المعهد التركي للبراءات قد تغير إلى "المكتب التركي للبراءات والعلامات التجارية"؛ (2) بموجب القانون الجديد، سيكون من الممكن تعيين 50 فاحص براءات آخرين لتعزيز القدرة المؤسسية للمكتب؛ (3) تم تقليص فترة منح البراءات وتبسيطها من خلال إجراء مبسط؛ (4) أدخل القانون الجديد حق الاعتراض بعد منح البراءة لجعل نظام البراءات أكثر موثوقية؛ (5) أصبح إعداد تقارير البحث بشأن نماذج المنفعة إلزاميا بموجب القانون الجديد؛ (6) تم استحداث مفهوم "إستعادة الحقوق"؛ (7) بموجب القانون الجديد، تم منح ملكية الاختراعات الناشئة من الجامعات للجامعات نفسها بدلا من الأكاديميين؛ (8) بموجب القانون الجديد، يحق للمؤسسات العامة استخدام الاختراعات الممولة من الدولة لتلبية احتياجاتها الخاصة دون دفع أي رسوم؛ (9) الكشف عن منشأ الموارد الجينية التي تستند إليها الاختراعات. وأبلغ الوفد اللجنة بأنه قد تبادل المعلومات التفصيلية بشأن التغييرات ذات الصلة في قانون الملكية الفكرية مع الأمانة، وأن هذه التغييرات متاحة على الموقع الإلكتروني لمنتدى اللجنة الدائمة.

36. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى الموقع الإلكتروني بشأن آليات الاعتراض والإلغاء الإداري وأفاد أنه على الرغم من أن عملية مراجعة ما بعد منح البراءة في بلاده تقع تقنيا ضمن تعريف أنظمة الاعتراض، إلا أنها ليست نظاما للاعتراض، بل هي مراجعة لما بعد منح البراءة الصادرة. وأشار الوفد إلى أن عملية المراجعة هذه لا تتوفر إلا في غضون فترة زمنية محددة بعد منح البراءة، وذكر أن إجراء المراجعة المشتركة بين الأطراف يصبح متاحا بعد تلك الفترة الزمنية. وأشار الوفد إلى أن المراجعة المشتركة بين الأطراف تشبه إلى حد كبير إجراءات مراجعة ما بعد منح البراءة. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر الوفد أنه سيقدم معلومات إلى الأمانة بشأن الإجراءات الأخرى المتاحة في بلاده، مثل الفحص التكميلي ومراجعة صلاحية ما بعد منح البراءة المتعلقة ببراءات أسلوب الأعمال المشمولة/المغطاة (CBM).

37. وأفاد وفد إستونيا، متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، أن الموقع الإلكتروني لمنتدى اللجنة، حيث يتم تحديث المعلومات استنادا إلى المدخلات الواردة من الدول الأعضاء، هو بمثابة مرجع مفيد في تعزيز المناقشات وأساسا جيدا لفهم جوانب معينة من قوانين البراءات الوطنية والإقليمية على نحو أفضل. وأعرب الوفد عن تقديره للبلدان التي قدمت هذه المعلومات المحدثة.

38. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ وأعرب عن تقديره للدول الأعضاء التي قدمت إلى الأمانة المعلومات المحدثة عن مختلف جوانب قوانينها الوطنية.

39. وشكر وفد إسبانيا الرئيس على إتاحة الفرصة له لتقديم معلومات للجنة بشأن التحديثات الهامة فيما يتعلق بتشريعات البراءات في بلاده. وذكر الوفد أن قانون البراءات الجديد دخل حيز النفاذ في 1 أبريل 2017. وأشار الوفد إلى أنه من أجل فهم التغييرات التي أُدخلت على قانون البراءات الجديد، كان من الضروري إبلاغ اللجنة بالوضع قبل التعديل. وذكر الوفد على وجه الخصوص أنه كان بإمكان مقدم الطلب في السابق أن يقرر ما إذا كان يرغب في منحه براءة اختراع بعد إجراء فحص موضوعي أو منحه براءة دون هذا الفحص. وفي الممارسة العملية، اختار 10% فقط من مقدمي الطلبات إجراء فحص موضوعي. وأفاد أن ذلك يعني أن هناك عددا من البراءات ذات صحة مشكوك فيها وأنه يتعين أن تقرر المحاكم مدى صحتها. وبموجب قانون البراءات الجديد، أصبحت جميع طلبات البراءات خاضعة للفحص الموضوعي. وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالإجراء الجديد لمنح البراءات، ذكر الوفد أن معاهدة قانون البراءات قد أُدرجت في القانون الجديد. وأفاد الوفد أن ذلك يعني أنه ليس من الضروري تقديم مجموعة كاملة من المطالبات من أجل الحصول على تاريخ إيداع، وأن هذه المطالبات ستكون مطلوبة في مرحلة لاحقة من معالجة البراءات. كما ذكر الوفد أن إجراءات منح البراءات الجديدة أصبحت مماثلة لتلك التي تنظمها معاهدة التعاون بشأن البراءات والاتفاقية الأوروبية لبراءات الاختراع. وذكر أن الهدف الرئيسي هو أن يتمكن مقدم الطلب من الحصول على تقرير البحث في أقرب وقت ممكن، ودائما قبل 12 شهر من تاريخ الإيداع. وأوضح الوفد أن اعتراض ما بعد منح البراءة قد أدخل بموجب قانون البراءات الجديد. وبموجب هذا الإجراء، يجوز لأي شخص أن يعترض على منح البراءة في غضون ستة أشهر من نشرها في النشرة الرسمية للملكية الصناعية لأي سبب من الأسباب التالية: (أ) أن الاختراع المطالب به لا يفي بشرط أو أكثر من شروط أهلية الحصول على البراءة؛ (ب) أن وصفه ليس واضحا وكافيا بما يكفي لشخص ماهر في المجال بغرض تنفيذه؛ (ج) أن محتوى البراءة يتجاوز محتوى طلب البراءة بصيغته المودعة. وعلاوة على ذلك، أبلغ الوفد اللجنة بأنه تم إدخال الحد من الحقوق وإبطالها من قبل أصحاب الحقوق، وهو أمر جديد في التاريخ التشريعي لبراءات الاختراع في إسبانيا. ويجوز لحائز البراءة أو شهادة الحماية التكميلية (SPC) أن يطالب بأن تكون البراءة أو شهادة الحماية التكميلية محدودة بتعديل المطالبات أو إبطالها طوال مدة صلاحيتها. وذكر الوفد أن أثر الحد أو الإبطال يعمل بأثر رجعي إلى تاريخ الإيداع. كما ذكر الوفد أنه وفقا لقانون البراءات الجديد، تتضمن الأدبيات السابقة محتويات طلبات البراءات أو نماذج المنفعة الإسبانية، وطلبات البراءات الأوروبية التي تعين إسبانيا، وطلبات البراءات الدولية المودعة بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات التي دخلت المرحلة الوطنية في إسبانيا، حسبما تم إيداعها، إذا كانت قد أودعت في وقت سابق من تاريخ إيداع الطلب قيد البحث ونُشرت باللغة الإسبانية بعد تاريخ الإيداع. وعلاوة على ذلك، وبموجب القانون الجديد، لم يعد يُنظر إلى الكشف الذي يقدمه مقدم الطلب بسبب اختبار غير تجاري باعتباره غير مضر. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر الوفد أنه تم تغيير الشروط التي يمكن بموجبها الحصول على تراخيص إلزامية. وعلى وجه التحديد، تم استحداث أساسين جديدين لمنح التراخيص الإلزامية: (1) لوضع حد للممارسات المخالفة للتشريعات المتعلقة بحماية المنافسة؛ (2) تصنيع المنتجات الصيدلانية للتصدير إلى البلدان التي تعاني من مشاكل صحية عامة، وفقا للائحة (EC) رقم 2006/816 للبرلمان الأوروبي ولمجلس 17 مايو 2006. ومن السمات الجديدة الأخرى للقانون أن جميع الإجراءات القانونية المتعلقة بالبراءات ستجري في محاكم تجارية متخصصة تقع في ثلاث مدن إسبانية هي برشلونة ومدريد وفالنسيا. ومن التعديلات الأخرى التي أدخلها القانون أنه يتعين على وكلاء الملكية الصناعية أن يحافظوا على سرية القضايا التي يعملون عليها وأن يكون لهم الحق في رفض الكشف عن الاتصالات مع العملاء أو الأطراف الأخرى فيما يتعلق بالإجراءات التي تتم أمام مكتب البراءات والعلامات التجارية الإسباني.

40. وأبلغ ممثل المنظمة الإقليمية الإفريقية للملكية الفكرية (ARIPO) اللجنة الدائمة بالتعديل الجديد لبروتوكول هراري الذي بدأ نفاذه في 1 يناير 2017. وذكر ممثل المنظمة على وجه التحديد أنه تم إدخال التعديلات التالية: (1) لم تعد تعتبر طرق معالجة جسم الإنسان أو الحيوان عن طريق الجراحة أو العلاج والطرق التشخيصية التي تمارس على جسم الإنسان أو الحيوان قابلة للحصول على البراءة (المادة 10(ي)"3" من بروتوكول هراري)؛ (2) تم إدخال إعادة إنشاء الحق (المادة 5 مكررا من بروتوكول هراري)؛ (3) إمكانية طلب الحد (تعديل بعد منح البراءة) (المادة 5 (ثالثا) من بروتوكول هراري)؛ (4) تم إجراء فحص موضوعي بناء على طلب مقدم الطلب (القسم (3) 3 من بروتوكول هراري).

البند 5 من جدول الأعمال: الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات

41. استندت المناقشات إلى الوثائق SCP/14/7 وSCP/19/6 .

42. وأبلغت الأمانة اللجنة بأن الموقع الشبكي الذي يتضمن الاستبيان المتعلق بالاستثناءات والتقييدات قد تم تحديثه استنادا إلى المعلومات الواردة من الدول الأعضاء.

43. وأفاد وفد السنغال، متحدثا باسم مجموعة البلدان الأفريقية، أن الموضوع المتعلق بالاستثناءات والتقييدات له أهمية قصوى لأنه يساهم بشكل فعال في إيجاد التوازن اللام بين الحقوق الخاصة والمصالح العامة. وأشار الوفد إلى التقدم الهام الذي أُحرز منذ الدورة الرابعة عشرة للجنة، وذكر أن البلدان النامية وأقل البلدان نموا تواجه صعوبات في تنفيذ الاستثناءات والتقييدات. ولذلك، شدد الوفد على أنه ينبغي أن يكون هناك نظام يسهل الوصول إليه بغرض تفضيل وتشجيع الوصول إلى التكنولوجيا والمعارف. وأشار الوفد إلى أنه من الضروري وضع إطار قانوني ودعم تقني من أجل تنفيذ استثناءات وتقييدات فعالة. واختتم الوفد بيانه بالإشارة إلى أهداف التنمية المستدامة وأعرب عن أمله في أن تحقق جميع الدول الأعضاء التنمية الاقتصادية.

44. وذكر وفد جورجيا، متحدثا بالنيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، أن الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات تمثل التوازن بين حقوق أصحاب البراءات وحقوق الجمهور الأوسع. ولذلك، ينبغي مناقشة الاستثناءات والتقييدات في نفس الوقت الذي تُستخدم فيه المعايير المستخدمة لتحديد ما إذا كان الاختراع قابلا للحصول على البراءة من عدمه. وأشار الوفد إلى أن المناقشات حول الجدة والخطوة الابتكارية وقابلية التطبيق الصناعي ضرورية لنهج كلي. وأعرب الوفد عن استعداد أعضاء مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق لتبادل الخبرات الوطنية بشأن تنفيذ الاستثناءات والتقييدات ويمكن اعتبار مجموعته جزءا من العمل المستقبلي.

45. وأعرب وفد باراغواي، متحدثا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، عن تأييده لاقتراح وفد البرازيل الوارد في الوثيقة SCP/14/7 واعتبر أنه من المفيد النظر في هذا الموضوع.

46. وأقر وفد اليابان، متحدثا باسم المجموعة باء، بأن استخدام الاستثناءات والتقييدات مناسب في ظروف محددة وأنه تم تعزيز الابتكار بنظام فعال للبراءات يتم فيه الحفاظ على التوازن الدقيق بين مصالح أصحاب الحقوق وحقوق الجمهور العام. وأبرز الوفد أن الويبو قد اضطلعت بعمل هائل، بما في ذلك داخل اللجنة الدائمة، وأشار إلى العدد الكبير من المراجع القيمة التي يمكن أن تستخدمها أي دولة عند النظر في قانونها الوطني. ورأى الوفد أن المناقشة حول هذا الموضوع قدمت معلومات كافية للنظر فيها. وأكد أن أي عمل مستقبلي بشأن هذا الموضوع ينبغي أن يتم بطريقة متوازنة مع مراعاة مصالح أصحاب الحقوق وعامة الجمهور، وينبغي أن يستند إلى الوثائق الواسعة التي وضعتها الويبو. وبالإضافة إلى ذلك، أشار الوفد إلى أن أي مناقشة ينبغي أن تستند إلى وقائع وينبغي عدم المساس بها. بيد أنه رأى أن إنشاء أي دليل أو كتيب أو نموذج أولي من شأنه أن يضر بالنتيجة ويمثل نهجا واحدا يناسب الجميع. وشدد الوفد على أن إنشاء مثل هذا الدليل أو الكتيب أو النموذج الأولي غير مقبول وأنه ينبغي الحكم على استخدام الاستثناءات والتقييدات على أساس كل حالة على حدة.

47. وتحدث وفد إستونيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وشكر الأمانة على العمل الذي تم إنجازه منذ الدورة الخامسة والعشرين للجنة. وأعرب الوفد عن رغبته في أن يؤكد على أنه وجد أن جلسة التقاسم خلال الدورة الخامسة والعشرين للجنة بشأن دراسات الحالة بما في ذلك قضايا المحاكم المتعلقة بالاستثناءات والتقييدات مفيدة جدا، حيث أثبتت فعاليتها في معالجة قضايا التنمية و/أو تعزيز الاقتصاد. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن جلسات التقاسم ودراسات الحالة أثبتت أنها مصدرا مفيدا للمعرفة لفهم هذا الموضوع، وشدد على الأهمية القصوى لإيجاد توازن مناسب بين العمل بشأن الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات وبشأن المعايير القانونية المستخدمة في تحديد ما إذا كان الاختراع قابلا

للحصول على للبراءة، مثل الجدة والخطوة الابتكارية وقابلية التطبيق الصناعي. وذكر الوفد أن هذه الموضوعات مترابطة ترابطا وثيقا، وخلص إلى ضرورة اتباع نهج شامل من أجل إيجاد توازن مناسب بين مصالح أصحاب الحقوق وعامة الجمهور. وأكد الوفد على استعداده لمواصلة المناقشات بشأن الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات.

48. وأيد وفد البرازيل البيان الذي أدلى به وفد باراغواي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وذكر أن نظام الملكية الفكرية الفعال يتطلب بحكم التعريف إجراء توازن دقيق. وتحتاج كل دولة من الدول الأعضاء إلى بعض الحيز السياسي لتطوير وتطويع أنسب مجموعة من لوائح الملكية الفكرية في حدود الأهداف والمبادئ والمعايير المتفق عليها دوليا لضمان إمكانية التنبؤ والثقة. وذكر الوفد أن إحدى الأدوات لتحقيق هذه النتيجة هي قبول الاستثناءات والتقييدات كعنصر جوهري في قانون كل دولة من الدول الأعضاء. ورأى أن تلك الأدوات تخدم عددا من الأغراض عن طريق توفير المرونة اللازمة لضمان الأمن الوطني وصياغة السياسات العامة لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي والمنافسة والرقابة الصحية، من بين جملة أمور أخرى. وأشار الوفد إلى أن المناقشات بشأن الاستثناءات والتقييدات في اللجنة الدائمة قد قدمت العديد من الوثائق الهامة للنظر فيها من قبل الأعضاء والتي تلقي الضوء على الأدوات اللازمة لتكييف أنظمة البراءات مع متطلبات المجتمع المعاصر. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى إحراز تقدم في المرحلة الثالثة من اقتراحه، الوارد في الوثيقتين SCP/14/4 وSCP/19/6، التي تناولت إعداد دليل غير شامل بشأن الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات. وأوضح الوفد أن هذا الدليل سيكون لصالح جميع الدول لأنه سيوفر معلومات هامة بشأن تصميم الاستثناءات والتقييدات فضلا عن التحديات التي تواجهها البلدان عند تنفيذها أو محاولة تنفيذها، ويمكن أن يعمل كأداة قيمة لتعزيز الوعي تستخدمها الويبو والمنظمات الأخرى. كما أوضح الوفد أن الدليل ينبغي أن يتضمن وصفا للاستثناءات والتقييدات والغرض من هذه الاستثناءات والتقييدات والخيارات التي استخدمتها البلدان لتنفيذها فضلا عن العقبات التي أبلغ عنها الأعضاء والنتيجة التي أعقبت ذلك التنفيذ. واستطرد الوفد بأنه يمكن استخدام العديد من مصادر المعلومات في إعداد الدليل مثل الوثيقة SCP/15/3 بما في ذلك المرفقات والدراسات الخمس التي أعدتها الأمانة للدورة العشرين للجنة والندوات التي عُقدت خلال الدورة العشرين والحادية والعشرين للجنة، إلى جانب خبرات الدول الأعضاء ودراسات الحالة الواردة في الوثيقتين SCP/23/3 وSCP/25/3، والمناقشات التي جرت خلال جلسات المشاركة. وأشار الوفد إلى أن هذه القائمة بطبيعة الحال هي قائمة غير حصرية وأن الأمانة يمكن أن تستخدم أيضا وثائق بشأن الاستثناءات والتقييدات أعدتها منظمات دولية أخرى مثل منظمة التجارة العالمية أو منظمة الصحة العالمية أو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD). وأكد الوفد أنه لم يحكم مسبقا على المحتوى النهائي للدليل وشجع جميع الأعضاء على المشاركة في إعداد هذا الدليل، حيث أنه كلما كان عدد البلدان المشاركة في عملية الصياغة أكبر، كلما كان الدليل أقوى وأكثر فائدة.

49. وأفاد وفد الأرجنتين أن الابتكار هو جانب أساسي من المزايا التنافسية لأي دولة. وأشار إلى أن اتباع نهج واحد يناسب الجميع للملكية الفكرية غير ملائم وأنه يتعين على كل دولة أن تتبع سياستها الخاصة مع مراعاة مستوى التنمية لديها. وأشار الوفد إلى أن تأثير نظام البراءات غير متماثل دائما، وهذا يتوقف على مستوى التنمية في الدولة. وأفاد الوفد أن الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات ضرورية لضمان أن لدى البلدان المجال اللازم للمناورة من حيث التشريعات لتعزيز أهدافها الوطنية وخططها الإنمائية الوطنية. واستطرد الوفد بأن البلدان تحتاج إلى النظر في إيجاد توازن بين حقوق الجمهور وأصحاب الحقوق، وأن الاستثناءات والتقييدات بجانب مواطن المرونة تمكن الحكومات من وضع سياسات تهدف إلى تحقيق أهدافها الإنمائية: أي أهدافها من حيث القدرة على المنافسة وما إلى ذلك. وأيد الوفد البيان الذي أدلى به وفد باراغواي، باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي.

50. وشكر وفد شيلي الرئيس على عملها وشكر الأمانة على إعداد الوثائق لذلك الاجتماع. وأيد البيان الذي أدلى به وفد باراغواي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وشدد الوفد على أنه قدم دعما ثابتا للجنة، لاسيما حول العمل بشأن الاستثناءات والتقييدات، وأبرز أن اللجنة أحرزت تقدما كبيرا فيما يتعلق بهذا الموضوع. وأفاد أن اللجنة الدائمة أنتجت الكثير من الوثائق المرجعية التي المفيدة بالنسبة لجميع الدول الأعضاء. وأعرب عن أمله في أن تظل اللجنة بمثابة منتدى لتبادل

الخبرات بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتحديات حول تنفيذ الاستثناءات والتقييدات وحلولها وأفضل الممارسات عند الاستفادة الكاملة من الاستثناءات والتقييدات. كما أعرب الوفد عن اعتقاده بأن الأداة، التي قد تيسر تنفيذ مواطن المرونة في اتفاق تريبس واستخدامها بطريقة تتماشى مع حاجة الدول الأعضاء، ستكون دليلا غير شامل على النحو المبين في الاقتراح المقدم من وفد البرازيل. واستطرد الوفد بأن مثل هذا الدليل سيكون خطوة هامة إلى الأمام في ما يعتقد الوفد أنه الاتجاه الصحيح.

51. وأيد وفد إندونيسيا الاقتراح الذي تقدم به وفد البرازيل والوارد في الوثيقة SCP/19/6. وذكر الوفد أنه يعلق أهمية كبيرة على مسألة الاستثناءات والتقييدات، وشكر الأمانة على تجميع المعلومات المتعلقة بالاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات. واستطرد الوفد بأن النقاش حول هذه المسألة جار منذ الدورة الرابعة عشرة للجنة وأنتج معلومات قيمة. غير أنه رأى أنه لم يجر سوى تحليل محدود فيما يتعلق بالاستثناءات والتقييدات. وذكر الوفد أن الدراسات المتعلقة بالاستثناءات والتقييدات ينبغي ألا تقتصر على تقاسم المعلومات فحسب، بل يلزم توسيعها لتشمل تقييمات الفعالية والتحديات التي تواجه تنفيذ الاستثناءات والتقييدات. ولذلك رأى الوفد أنه سيكون من المهم أن تنظر اللجنة الدائمة في تنفيذ المرحلة الثالثة من برنامج العمل على النحو المبين في اقتراح وفد البرازيل، فضلا عن إجراء مزيد من التحليل بشأن كيفية استخدام مختلف البلدان للاستثناءات والتقييدات في معالجة مختلف أهداف السياسة العامة. وأشار الوفد إلى أن اتخاذ خطوة إلى الأمام بشأن هذه المسألة قد يسهم في ضمان الهدف النهائي المتمثل في تعزيز التنمية الاقتصادية الاجتماعية في السياق الأوسع لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وضمان اتساق ومساهمة نظم الملكية الفكرية العالمية وتطبيق مواطن المرونة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

52. وأفاد وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) إن حقوق البراءات، شأنها شأن أي حقوق، لا يمكن أن تكون مطلقة نظرا لأنها يجب أن تعود بالنفع على عامة الناس ويجب أن تكون الحقوق والالتزامات متوازنة. ورأى الوفد أن الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات تؤدي دورا هاما في إنشاء نظام مناسب للبراءات وأن وجود حيز سياسات مرن هو أمر ضروري للسماح للدول الأعضاء باعتماد مجموعات الاستثناءات والتقييدات على نحو أكثر ملاءمة وفقا لمستوى تنميتها. واعترافا بالدراسات المتعلقة بالاستثناءات والتقييدات استنادا إلى المدخلات الواردة من الدول الأعضاء والأنشطة الأخرى للجنة، أشار الوفد بأن الوقت قد حان للأمانة لإعداد تحليل للاستثناءات والتقييدات التي أثبتت فعاليتها لمعالجة شواغل البلدان النامية. واستطرد الوفد بأن جميع المواد المنتجة خلال السنوات الماضية في هذه الدراسة يجب أن تؤخذ في الاعتبار. وأشار الوفد إلى أن التقارير المتعلقة بالخبرات العملية والتحديات المتعلقة بالاستثناءات والتقييدات الواردة في الوثيقة SCP/25/3 أوضحت أنه في حين أن هذه الاستثناءات والتقييدات متاحة في القانون المحلي، إلا أن نطاقها لم يكن واضحا في كثير من الأحيان. وبناء على ذلك، رأى أن هناك عدة قيود هيكلية تمنع العديد من الدول الأعضاء من استخدام الاستثناءات والتقييدات. ولذلك رأى الوفد أنه من الضروري ضمان أن تأخذ الويبو في الاعتبار أية مساعدة تقنية فيما يتعلق بقانون البراءات الوطني أو استراتيجيات الملكية الفكرية الوطنية، وأن تقدم المساعدة بشأن كيفية تمكن البلدان النامية من التغلب على هذه القيود والاستفادة الكاملة من المرونة المتاحة. وفيما يتعلق بالعمل في المستقبل، أيد الوفد تنفيذ المرحلة الثالثة من الاقتراح الذي قدمه وفد البرازيل، وهو المداولة حول توفير دليل بشأن الاستثناءات والتقييدات بطريقة غير شاملة. ورأى أن مثل هذا الدليل يمكن أن يكون مرجعا للدول الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، أيد الوفد إجراء مزيد من التحليل بشأن كيفية استخدام مختلف البلدان للاستثناءات والتقييدات المختلفة في معالجة مختلف أهداف السياسة العامة، حيث أن هذه المعلومات حيوية للبلدان لتحسين تشريعاتها المتعلقة بالبراءات والتنفيذ المؤسسي.

53. وهنأ وفد أوكرانيا الرئيس على إعادة انتخابها وشكر الأمانة على عملها. وأشار الوفد إلى الأهمية الكبيرة للاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات وأيد إعداد وثائق أخرى. وذكر الوفد أن أي جهود يبذلها الرئيس أو الأمانة أو أي وفود ستكون مفيدة للغاية. ورحب الوفد بالعمل الذي تم الاضطلاع به بالفعل خلال السنوات السابقة، وشجع على مواصلة

تبادل الخبرات بشأن هذه المسألة. وأكد الوفد اهتمامه بالمسائل المتعلقة بالتنفيذ العملي وإنفاذ قوانين الدول الأعضاء بشأن الاستثناءات والتقييدات، وأعرب عن رغبته في معرفة المزيد عن الإجراءات المتعلقة بالترخيص الإلزامي.

54. وأفاد وفد تونس أن اللجنة الدائمة هي المنتدى الصحيح لتبادل الآراء والمناقشات حول مختلف القضايا، بما في ذلك الاستثناءات والتقييدات. وأشار إلى أن اللجنة تحتاج إلى ضمان التوازن بين مصالح أصحاب الحقوق ومصالح الجمهور. وأيد الوفد الاقتراح الذي تقدم به وفد البرازيل وأيد بدء المرحلة الثالثة من الاقتراح بشأن إعداد دليل غير شامل بشأن الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات. كما أيد الوفد البيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية.

55. ورأى وفد الصين أن الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات ضرورية في معظم قوانين البراءات الوطنية لأنها تساعد على تحقيق التوازن بين أصحاب الحقوق والمجتمع الذي يشكل جزءا هاما من نظام براءات الاختراع الجيد. وذكر الوفد أن اللجنة أحرزت تقدما جيدا بشأن هذا الموضوع: حيث شاركت الوفود والمنظمات غير الحكومية بخبراتها وتحدياتها فيما يتعلق بالاستثناءات والتقييدات وجمّعت معلومات عن الاستثناءات والتقييدات في مختلف البلدان. ورأى أن هذا التجميع مهم جدا وحيوي بالنسبة للدول لتحسين قوانين البراءات الخاصة بها. وأيد الوفد مواصلة المناقشات حول هذا الموضوع حتى يتسنى للجنة الدائمة أن تواصل تجميع الخبرات التي تقدمها الدول الأعضاء والتي يمكن أن تسهم في تنفيذ وتحسين جميع أنظمة البراءات.

56. وذكر وفد إكوادور أن التقييدات والاستثناءات ساهمت في تحقيق التوازن في نظام البراءات، وهو ما تم إبرازه في البيانات السابقة. وأشار الوفد إلى أن بلاده تستخدم تشريعاتها الوطنية لدعم المرونة من أجل تعزيز تنميتها الصناعية الوطنية والحصول على التكنولوجيا المحمية، لاسيما التكنولوجيا المتطورة التي تعتبر ضرورية للتنمية الاقتصادية. كما أشار الوفد إلى أهمية معالجة مسألة الاستثناءات والتقييدات بما يتماشى مع البيان الذي أدلى به وفد باراغواي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأيد الوفد الاقتراح الذي تقدم به وفد البرازيل والذي سيفضي إلى وضع دليل غير شامل بشأن استخدام الاستثناءات والتقييدات.

57. وأيد ممثل المؤسسة الدولية للإيكولوجيا المعرفية (KEI) الاقتراح الذي تقدم به وفد البرازيل لوضع دليل غير شامل بشأن التقييدات والاستثناءات على حقوق البراءات. وطلب ممثل المؤسسة من الأمانة دراسة كيفية تنفيذ بعض البلدان للتقييدات والاستثناءات على المعالجات المرتبطة بالحقوق الحصرية للبراءات مع التركيز على مواطن المرونة الواردة في المادة 44 من اتفاق تريبس، بما في ذلك الحالات التي يحل فيها التفويض غير الطوعي باستخدام البراءات محل القرارات القضائية لإنفاذ الحقوق الحصرية.

58. وأعرب وفد البرازيل عن تقديره لجميع الدول الأعضاء التي أبدت تأييدها لاقتراحه. وأوضح الوفد أنه حاول جاهدا أن يوضح من البداية أن ذلك كان ممارسة للحوار وأنه مستعد للتحاور ولاستقبال جميع الآراء. وأعرب الوفد عن رغبته في تشجيع جميع الدول الأعضاء في جميع المجموعات الإقليمية على المشاركة في هذا الحوار. وذكر أن كل رأي سيؤخذ بعين الاعتبار. وأكد الوفد أن النتيجة النهائية لذلك ستصبح أفضل إذا شارك فيها المزيد من الدول الأعضاء.

59. وطلب الرئيس من وفد البرازيل توضيح الجهات التي ينبغي أن تستخدم الدليل المتعلق بالاستثناءات والتقييدات.

60. وأجاب وفد البرازيل بأن اقتراحه موجه إلى مجموعة واسعة من القراء، بمن فيهم أصحاب الحقوق والحكومات الوطنية. والغرض من الدليل هو أن يكون مرجعا لواضعي السياسات وكذلك الأكاديميين عند إجراء البحوث. وذكر الوفد أن هناك الكثير من المواد المتاحة، وأنه واثق تماما من خبرة الأمانة ومعرفتها التقنية بهذه المسألة المعقدة للغاية. وأشار الوفد إلى أن هذه المرجعية ستكون بمثابة إسهام كبير من الويبو في المناقشات حول هذه المسألة على الصعيدين الوطني والدولي. ورأى الوفد أن مثل هذا الدليل سيكون مفيدا لكل دولة، حيث أن كل دولة من كل مستوى من مستويات التنمية استفادت من

الاستثناءات والتقييدات بشكل منتظم. وأشار الوفد إلى أنه لا يريد وضع هذه المسألة في إطار اهتمام مجموعة واحدة من البلدان.

61. وأفاد وفد اليابان، متحدثا باسم المجموعة باء، أن أي نتيجة في إطار هذا البند من جدول الأعمال ينبغي أن تكون قائمة على وقائع وليس على حكم مسبق. ورأى أن إنشاء أي دليل أو كتيب أو ما شابه ذلك من شأنه أن يمثل حكم مسبق على النتيجة. وأكد الوفد من جديد أن إنشاء دليل هو امر غير مقبول بالنسبة له.

62. وطلب الرئيس من وفد اليابان شرح أساب اعتقاده بأن هذا الدليل يمثل حكم مسبق على النتيجة.

63. وأجاب وفد اليابان، متحدثا باسم المجموعة باء، بأن كلمة "دليل" قد تحكم مسبقا على نتيجة ومضمون هذه الوثيقة.

64. وأوضح وفد البرازيل أنه إذا شارك عدد أكبر من الأعضاء في هذه العملية فسيكون ذلك أفضل وأكثر فائدة، وأعرب عن ترحيبه بمشاركة كل مجموعة إقليمية وكل دولة. وأشار الوفد إلى أنه يحاول أن يفهم كيف أن كلمة "دليل" ستحكم مسبقا على النتائج، حيث أن كل دولة، بما في ذلك البلدان ذات وجهات النظر المختلفة، مدعوة للمساهمة بشأن هذه المسألة. كما أشار إلى أنه على استعداد لتسمية الوثيقة بشكل مختلف. وأشار الوفد إلى أنه لا يفهم كيف يمكن لوثيقة وقائعية تهدف إلى الإبلاغ عن البلدان التي تستخدم الاستثناءات والتقييدات وكيفية تفسيرها في نظم براءاتها والتحديات التي تواجهها، ستحكم مسبقا على النتيجة. وأعرب الوفد عن أمله في أن تشارك كل الدول في هذه المسألة.

65. وأيد وفد جنوب أفريقيا الاقتراح الذي تقدم به وفد البرازيل. وأفاد أن بلاده تمر بمرحلة تود فيها إجراء دراسة موضوعية وأنها بصدد صياغة سياسات تتعلق بقضايا الموازنة بين حقوق المخترعين وحماية الجمهور. وأشار الوفد إلى أنه يعتبر الوثيقة أو أي كان اسمها بمثابة دليل مرجعي وأداة هامة يمكن استخدامها في التوجيه. واستطرد الوفد بأن المعلومات متاحة، ولكن ليس بطريقة موحدة، وبالتالي فإن هذه الوثيقة أو الدليل يمكن أن تكون مفيدة جدا، لاسيما بالنسبة للبلدان النامية كمرجع للنظر فيها.

66. وأيد وفد السنغال، متحدثا باسم مجموعة البلدان الأفريقية، البيان الذي أدلى به وفد البرازيل. وذكر الوفد أنه لا يرى كيف يمكن للدليل أن ينتقص من المناقشات، لأنه سيكون تجميعا لمختلف الاقتراحات وبنود المعلومات التي يمكن تجميعها في أداة واحدة. وأكد الوفد تأييده للاقتراح الذي تقدم به وفد البرازيل.

67. وشكر وفد زامبيا الرئيس على قيادتها وأيد البيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية. ورأى الوفد أن الاستثناءات والتقييدات بالغة الأهمية في كل قانون وطني لأنها تساعد على تعزيز التنمية وتوفر أساسا للأمن القومي فضلا عن السياسات التي يمكن أن تضطلع بها كل دولة. وذكر الوفد أن بلاده تقوم باستعراض منتصف المدة لسياسات الملكية الفكرية الوطنية فيما يتعلق بمواطن المرونة، بما في ذلك الاستثناءات والتقييدات، وأن زامبيا عقدت مؤخرا ندوة وطنية للملكية الفكرية دعت فيها أصحاب المصلحة إلى التعبير عن آرائهم بشأن استعراض سياسات الملكية الفكرية. وأظهرت الندوة بوضوح أن مواطن المرونة بالغة الأهمية وستساعد على تشكيل السياسة الوطنية التي ينبغي استخدامها كأداة للتنمية الوطنية. ولذلك أيد الوفد الاقتراح الذي تقدم به وفد البرازيل. وأشار الوفد إلى أن أن الدليل سيكون غير شامل وسيبين أن هناك مجال لقضايا أخرى. وذكر الوفد أنه يؤيد أي تطوير للأفكار التي من شأنها أن تساعد على المضي قدما بهذه المسألة.

68. وأيد وفد الهند البيان الذي أدلى به وفد البرازيل وأفاد أن الدليل المقترح بشأن الاستثناءات والتقييدات سيكون إضافة مرغوبة للمساهمة التي تقدمها اللجنة الدائمة وسيكون أداة مفيدة لجميع الدول الأعضاء.

البند 6 من جدول الأعمال: جودة البراءات، بما في ذلك أنظمة الاعتراض

69. استندت المناقشات إلى الوثائق SCP/17/7 وSCP/18/9 وSCP/19/4 وSCP/20/11 Rev. وSCP/23/4 وSCP/24/3 وSCP/26/3 وSCP/26/4.

70. وقدمت الأمانة عرضا توضيحيا عن الوثيقتين SCP/26/3 وSCP/26/4. ويمكن الاطلاع على العرض على الموقع التالي: http://www.wipo.int/edocs/mdocs/scp/en/scp_26/scp_26_questionnaire_wipo.pdf.

71. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء وشكر الأمانة على العرض وإعداد الوثيقة SCP/26/3 وشكر الدول الأعضاء التي ردت على الاستبيان. ودعا الوفد الدول الأعضاء الأخرى إلى الرد على الاستبيان. وذكر الوفد أنه استنادا إلى الردود، ذكرت الأغلبية أن البراءات عالية الجودة ينبغي أن تفي بالمتطلبات القانونية المنصوص عليها في القانون المعمول به. ووفقا لتلك الردود، فإن البراءة التي تستوفي الشروط القانونية من المرجح جدا أن تنال الصلاحية، ومن الأرجح عدم إبطالها إذا طُعن فيها. وأشار الوفد إلى أن العديد من الردود تناولت بمزيد من التفصيل كيفية فهمهم لعملية منح البراءات عالية الجودة. ورأت العديد من المكاتب أنه ينبغي، في عملية البحث والفحص، أن تكون شاملة للامتثال للقانون المعمول به والمعايير المقررة. وأشار الوفد أيضا إلى أن بعض المكاتب التي أبدت اهتماما كبيرا بتحديد معنى "الجودة" لم تقدم إجابات على ذلك الاستبيان. وظل الوفد مهتما جدا بمعرفة كيف تحدد تلك المكاتب المصطلح والتدابير التي تتخذها لتحسين جودة فحص البراءات في مكاتبها. وأشار الوفد إلى أن العديد من البلدان أشار أيضا إلى التوقيت المناسب لاتخاذ إجراءات المكاتب وقراراتها مع أهمية وجود موظفين مدربين تدريبا جيدا ولديهم المهارات الكافية للاضطلاع بواجباتهم. وبالإضافة إلى ما ذكر أعلاه، أشارت بعض المكاتب إلى الجانب المتمثل في عملية شفافة لأي اتصال يتم بين المكتب وأصحاب المصلحة. وشكر الوفد الأمانة على إعداد الوثيقة SCP/26/4 وأشار إلى أن الردود تبين أن التنسيق المكثف قد تم بين مكاتب الملكية الفكرية على المستويات الثنائية والدولية والإقليمية، على سبيل المثال بين مكاتب البلدان المتقدمة أو بين ومكاتب البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أو بين البلدان النامية. واستطرد الوفد قائلا إنه لوحظ وجود مجموعة كبيرة من أوجه التعاون، مثل تبادل المعلومات والأدوات المتعلقة بالبراءات لإجراء عمليات البحث والمساعدة في تدريب موظفي المكاتب الأخرى وبناء قدراتهم وتقاسم أعمال الفحص والتعاون في البحث والفحص في مجال الأدبيات السابقة. وأشار الوفد إلى أنه فيما يتعلق بالتعاون في مجال البحث والفحص مع المكاتب الأخرى، أشار العديد من الردود إلى أن هناك تأثيرا إيجابيا على صحة البراءات الممنوحة، وأن الأدبيات السابقة التي وجدتها مكاتب أخرى، ولا سيما تلك الوثائق الأجنبية، تستكمل أعمال البحث التي يقوم بها الفاحصون. وعلاوة على ذلك، قد يقوم الفاحصون، عند إجراء تقييمهم الخاص للأهلية للبراءة، باستطلاع آراء المكاتب الأخرى بشأن الأهلية للبراءة لأنهم يوفرون الأساس المنطقي للقرارات التي يتخذها الفاحصون في مكاتب أخرى، أو قد يرجعوا إلى قواعد البيانات التجارية للمكاتب الأخرى. وأشار الوفد أيضا إلى أن هناك مسألة أخرى تتمثل في تخفيض فترة الانتظار وتحسين كفاءة فحص البراءات من خلال استخدام أعمال البحث والفحص التي تجريها المكاتب الأخرى. وأشارت بعض الردود إلى أن برنامج المسار السريع لمعالجة البراءات (PPH) قد سمح بإجراءات اتخذتها المكاتب النظيرة مما أدى إلى خفض تكاليف المودعين والمكاتب الأخرى. وأشار الوفد إلى أن الواضح من ردود المكاتب المختلفة أن تقاسم العمل فعال في مساعدة المكاتب ذات القدرات المحدودة في تحسين الجودة. وشدد الوفد على أنه يود أن يبدأ العمل بشأن جميع المقترحات المتعلقة بتقاسم العمل الواردة في الوثيقة SCP/23/4، وأفاد كذلك بأن بعض الردود تتناول بعض التحديات المتعلقة بالتعاون في البحث والفحص. وأشار إلى أن هذا التعاون قد يتطلب موارد بشرية ومالية إضافية من ناحية، ومن ناحية أخرى، قد يؤدي التعاون الناجح إلى توفير الموارد. وأعرب الوفد عن سعادته بأن يرى أن هناك اهتماما متواصلا بموضوع الخطوة الابتكارية وأن عددا كبيرا من الردود على الاستبيان يبرز أهمية شروط الأهلية للبراءة من أجل الحصول على براءات عالية الجودة. ولذلك رأى الوفد أنه ينبغي على اللجنة أن تواصل العمل بشأن هذه المسألة الموضوعية مثل دراسة أخرى أجرتها الأمانة بشأن تقييم الخطوة الابتكارية استنادا إلى اقتراح وفد إسبانيا الوارد في الوثيقة SCP/24/3. وفيما يتعلق بتقاسم العمل والتعاون، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن المزيد من النقاش حول هذه المسألة في لجنة البراءات سيكون ذا قيمة، نظرا لما لها من أهمية للعديد من الدول الأعضاء. وأبرز الوفد الاقتراح الوارد في الوثيقة SCP/20/11 REV. بشأن إقامة حدث سنوي لتقاسم العمل، واعتبره الوفد منتدى مثمرا لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات. ومن شأن هذا الحدث أن يتيح للمشاركين تحديد السبل

الكفيلة بزيادة جدوى تقاسم العمل وبرامج التعاون مع ملاحظة أن بعض الوفود أعربت خلال الدورات السابقة عن قلقها إزاء عدم تعريف مصطلح "جودة البراءات"، ورأى الوفد أن الاستبيان خطوة إيجابية إلى الأمام في إيجاد تعريف. وأشار الوفد إلى أن الإجابات على الأسئلة تبين أن البحث عن تعريف لـ"جودة البراءات" مفيد ولكنه ليس ضروريا لمواصلة العمل على هذا الموضوع. ورأى الوفد أنه من المهم ألا نتحدث فقط عن تعريف "جودة البراءات" نفسها، بل أن ننظر في أفضل السبل الممكنة لتعزيز جودة البراءات من مختلف وجهات النظر. وأشار الوفد إلى أن المزيد من العمل في هذا المجال ينبغي أن يتضمن الاستبيان الوارد في الوثيقة SCP/18/9.

72. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وشكر الأمانة على تجميع الردود على الاستبيان بشأن مصطلح "جودة البراءات" والتعاون بين مكاتب البراءات في بحث وفحص طلبات البراءات. وقال إن مسألة "جودة البراءات" تقع في صميم نظام البراءات وأن البراءات عالية الجودة تمكن الملكية الفكرية من أداء وظائفها. وأفاد الوفد بأن تقاسم العمل هو أحد أدوات مكاتب البراءات لمساعدتها على تجنب الازدواجية في العمل ويمكن أن يسهم في إجراء عملية فحص عالية الجودة. ورأى الوفد أن هذا العمل سيفيد جميع الدول الأعضاء وجميع مكاتب البراءات، ورحب بالدراسة القائمة على الاستبيان بشأن تعريف مصطلح "جودة البراءات" والتعاون بين مكاتب البراءات في طلبات البراءات. وشكر الوفد الأمانة على إعداد الوثيقتين SCP/26/3 وSCP/26/4، اللتين توجزان الاتجاهات والنهج المتعلقة بكيفية فهم كل دولة عضو لهذا المصطلح. وأشار الوفد إلى أن 57 دولة عضوا ردت على الاستبيان، وأظهرت بالتالي تعاريف مختلفة بشأن مصطلح "جودة البراءات". وذكر الوفد أيضا أن الدراسة أظهرت أنه على الرغم من وجود آراء مختلفة بشأن العوامل التي تحدد "جودة البراءات"، فإن هناك فهما متشابها للقضايا الرئيسية، كما بينت الدراسة التعاون بين مكاتب الملكية الفكرية على مختلف المستويات ، مما يؤثر إيجابيا على كفاءة فحص البراءات. وشجع الوفد على استخدام تقاسم العمل بين مكاتب البراءات بمختلف الأحجام ومختلف مستويات التنمية. ورحب بالعمل المتعلق بالخطوة الابتكارية في لجنة البراءات، وأيد الاقتراح الذي تقدم به وفد إسبانيا (SCP/24/3). ورأى الوفد أن الفهم الأفضل لتقييم الخطوة الابتكارية سيزيد من "جودة البراءات". وعلاوة على ذلك، فضّل الوفد مناقشة الاقتراحات التي قدمها وفد الولايات المتحدة الأمريكية والواردة في الوثيقتين SCP/19/4 وSCP/23/4، وكذلك الاقتراحات السابقة بشأن "جودة البراءات" التي قدمها وفدا كندا والمملكة المتحدة (الوثيقتين SCP/17/8 وSCP/18/9) ووفد الدانمرك (الوثيقة SCP/17/7) ووفد الولايات المتحدة الأمريكية (الوثيقة SCP/17/10) .

73. وتحدث وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية وشكر الأمانة على إعداد الوثيقتين SCP/26/3 وSCP/26/4. وأشار الوفد إلى ضيق الوقت المتاح نسبيا للدول الأعضاء لتقديم ردودها على الدول الست أسئلة التي تتناول هذه المسائل، لأن الرسالة ذات الصلة لم ترسل إلا في يناير 2017. ورأى الوفد أن ذلك قد يكون السبب في أن 57 مكتبا ومكتبين إقليميين فقط أجابوا على الاستبيان. وأشار الوفد إلى أنه من الواضح من الوثيقة SCP/26/3 أن هناك اختلافات عميقة نوعا ما في مفهوم ونهج "جودة البراءات". وذكر الوفد أن بعض الدول الأعضاء أشارت إلى الإجراءات والإدارة داخل المكاتب، وأن الدول الأعضاء الأخرى نظرت إليها من وجهة نظر البحث والفحص. وأشار الوفد إلى أن بعض المكاتب أكدت معايير الأهلية للبراءة كمقياس للحكم على جودة البراءة، أي الجدة والخطوة الابتكارية والتطبيق الصناعي والكشف، في حين رأى البعض الآخر أنه بالإضافة إلى تلك المعايير، هناك متطلبات أخرى يتعين الوفاء بها وفقا للقانون المعمول به. ونتيجة لذلك، أوضح الوفد أنه ينطبق في ولاية قضائية معينة ولكن لا يمكن بالضرورة نقله إلى مناطق جغرافية أخرى مثل المرونات الوطنية والسلطة التقديرية التي تمنح للسلطات المحلية بموجب التشريعات المحلية. وأشار الوفد إلى أن الردود المقدمة على الاستبيان تعزز وجهة نظره القائلة بأن معايير الأهلية للبراءة يمكن تطبيقها بطرق مختلفة تبعا للتشريعات الوطنية وأن وجود نظام قوي للمعارضة أمر له أهمية كبيرة في ضمان جودة البراءات. وشدد الوفد في هذا الصدد على أهمية تحديد جودة البراءة وأهمية الشفافية في هذا الصدد. وأشار الوفد إلى أن التعاون في البحث والفحص بين مكاتب البراءات لا يضمن دائما جودة البراءة، وأنه من الضروري الاتفاق على تعريف "جودة البراءات"، وهو أمر مقبول للجميع.

74. وتحدث وفد إستونيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وأكد مجددا دعمه والتزامه بالنهوض بالعمل بشأن "جودة البراءات". وأعرب الوفد عن قناعته بأن التعاون الدولي أداة مهمة لتحسين "جودة البراءات" وكفاءة عملية منح البراءات في جميع أنحاء العالم. ورأى الوفد، على وجه الخصوص، أن تقاسم العمل، بحكم أنه يتفادى أي ازدواجية في العمل، فإنه يقلل من تراكم الأعمال المتأخرة ويحسن الكفاءة العامة لعملية البحث والفحص. وأشار الوفد إلى أن الدراسات المتعلقة بكيفية أن تقاسم العمل يزيد من كفاءة مكاتب البراءات على مستوى العالم تعتبر مصدرا مفيدا للمعلومات، ولذلك رحب بالاستبيان المتعلق بتعريف مصطلح "جودة البراءات" وتنفيذ التعاون بين مكاتب البراءات في بحث وفحص طلبات البراءات. وشكر الوفد الأمانة على إعداد الوثيقتين SCP/26/3 وSCP/26/4 وعلى العرض الذي قدمته. ورحب الوفد بالتركيز في الاستبيان على كيفية فهم الدول الأعضاء لمصطلح "جودة البراءات"، وذكر أن المعلومات التي تم جمعها ستكون مفيدة عند مواصلة العمل في هذا المجال. وأعرب الوفد عن ارتياحه لقيام 57 دولة عضوا ومكتبين إقليميين للبراءات بالرد على الاستبيان وشجع الدول الأعضاء المتبقية التي لم ترد على القيام بذلك. وأشار الوفد إلى أن الدراسة أظهرت أن هناك نُهجا مختلفة في تعريف مصطلح "جودة البراءات"، وأن معنى المصطلح قد يكون مختلفا لدى كل صاحب مصلحة في سياقات مختلفة، ولكن مع ذلك، ظهر مفهومان رئيسيان من الردود. فأولا، يتعلق مصطلح "جودة البراءات" بجودة البراءة نفسها التي تستوفي شروط الأهلية للبراءة. وثانيا، يتعلق هذا المصطلح بعملية منح البراءات في مكاتب الملكية الفكرية. وأشار الوفد إلى أنه على الرغم من وجود آراء مختلفة بشأن العوامل التي تحدد "جودة البراءات"، يبدو أن هناك فهما مماثلا بشأن القضايا الرئيسية. وعلاوة على ذلك، ذكر الوفد أن الدراسة أظهرت أيضا التعاون على نطاق واسع بين مكاتب الملكية الفكرية والاستخدام المتنامي لأساليب التعاون المختلفة على المستوى الثنائي والإقليمي والدولي مما ييسّر عمل مكاتب الملكية الفكرية. واستطرد الوفد قائلا إن تقاسم العمل أثبت أيضا أن له أثر إيجابي على كفاءة فحص البراءات وصحة البراءات الممنوحة. ونظرا للفوائد الإيجابية لتقاسم العمل، شجع الوفد على توسيع نطاق استخدام تقاسم العمل فيما بين مكاتب البراءات بمختلف أحجامها ومن مختلف مستويات التنمية. وقال الوفد إنه يرى جدوى في دراسة أجرتها الأمانة بشأن الكيفية التي يمكن بها للقوانين والممارسات المختلفة أن تحد من إمكانية تقاسم العمل وما هي التدابير الطوعية التي يمكن اتخاذها لمعالجة أي مشاكل على الصعيد الدولي. وشكر الوفد الأمانة على عرضها خلال الدورة الخامسة والعشرين للجنة البراءات وتوفير منصة لتبادل المعلومات فيما بين مكاتب الملكية الفكرية المشاركة فيما يتعلق بتقارير البحث والفحص. ورأى الوفد أن وجود صفحة مخصصة على موقع الويبو الإلكتروني لمختلف الأنشطة الأخرى لتقاسم العمل من شأنه أن يزيد من تحسين الوصول إلى المبادرات القائمة ويمكّن مكاتب البراءات من التعاون على نحو أكثر كفاءة. ورحب الوفد أيضا بالمناقشات المثيرة للاهتمام التي جرت خلال الدورة الخامسة والعشرين للجنة البراءات فيما يتعلق بتجارب الدول الأعضاء بشأن تقاسم العمل والتعاون على الصعيد الدولي، حيث شهد الوفد أمثلة من الدول الأعضاء عن كيفية تيسير فحص طلبات البراءات وإدارتها من خلال برامج تقاسم العمل. وأيد الوفد فكرة عقد مؤتمرات على هامش دورات لجنة البراءات بشأن هذا الموضوع، حيث أن الاستماع إلى مثل هذه الأمثلة الناجحة يمكن أن يساعد المزيد من الدول الأعضاء على التعلم والمشاركة في برامج تقاسم العمل. وشكر الوفد جميع الدول الأعضاء على جلسات التقاسم بشأن الأمثلة والحالات المتعلقة بتقييم الخطوة الابتكارية التي عقدت أثناء الدورة الخامسة والعشرين للجنة البراءات، ورحب بكون النقاش حول هذا الموضوع المعقد استمر في لجنة البراءات، فإن تقييم الخطوة الابتكارية هو أمر أساسي لضمان نظام براءات عالي الجودة. ومن أجل متابعة الدراسة المتعلقة بالخطوة الابتكارية والواردة في الوثيقة SCP/22/3، شدد الوفد على أهمية مواصلة دراسة هذا المفهوم وطرق تقييم الخطوة الابتكارية المستخدمة في الدول الأعضاء في الويبو. وأشار الوفد إلى الاقتراح الذي قدمه وفد إسبانيا الوارد في الوثيقتين SCP/19/5/ Rev. وSCP/24/3، وأقرته جميع الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي. وكرر الوفد دعمه للنهوض بالعمل في اللجنة عملا بالمقترحات المقدمة من وفد الولايات المتحدة الأمريكية (الوثيقتان SCP/19/4 وSCP/23/4)، ووفد جمهورية كوريا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية (الوثيقة SCP/20/11)، وكذلك الاقتراحات السابقة بشأن "جودة البراءات" التي قدمها وفدا كندا والمملكة المتحدة (الوثيقة SCP/17/8)، (الوثيقة SCP/17/7)، ووفد الولايات المتحدة الأمريكية (SCP/17/10). وأعرب الوفد عن التزامه ببرنامج العمل المتقدم بشأن "جودة البراءات"، الذي يعكس العناصر الرئيسية لتلك المقترحات وأعرب عن تطلعه إلى إجراء مناقشة بناءة بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

75. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ وقال إنه يواصل تأييد فكرة أن لجنة البراءات ينبغي أن تجري مناقشات بشأن أنظمة الاعتراض. وأشار الوفد إلى أنه ينبغي أن يكون هناك برنامج عمل بشأن أنظمة الاعتراض يمكن أن يضر بالاستبيان المتعلق بالآليات المختلفة المتاحة في البلد والإجراءات والوسائل التي تستخدمها والقيود المفروضة على استخدام نظام المعارضة بفعالية، وكيفية تعزيز أنظمة الاعتراض هذه. ورأى الوفد أن لجنة البراءات ينبغي أن تتوصل إلى فهم مشترك لما تعنيه "جودة البراءات" ورحب بالوثيقتين SCP/26/3 وSCP/26/4 بشأن الاستبيان عن مصطلح "جودة البراءات" والتعاون بين مكاتب البراءات في البحث والفحص. وشكر الوفد الأمانة على عرضها وأعرب عن أمله في أن تكون هذه الأعمال أساسا جيدا للدول الأعضاء لتضييق الفجوات فيما يخص معنى "جودة البراءات".

76. وأكد وفد البرازيل استعداده للمشاركة البناءة في المناقشات حول "جودة البراءات" وأعرب عن أمله في أن تتبعه وفود أخرى. وأعلن أنه على استعداد لمناقشة كل شيء بشأن "جودة البراءات"، استنادا إلى الفهم المشترك بأنه يجب أن يكون هناك توازن بين أصحاب الحقوق ومستخدمي البراءات، وأن المناقشات يجب أن تكون مطابقة للمادتين 1.1 و27 من اتفاق تريبس. وأعرب الوفد عن عدم استعداده لقبول أي نتيجة تتعلق بالتنسيق ولكن تلك التي لا تعوق المناقشات. وأشار الوفد إلى أنه على الرغم من استعداده لمناقشة أي موضوع، فإنه يود التركيز على ثلاثة مواضيع رئيسية، الأولى هي الوصول إلى الأدوات وقواعد البيانات لمكاتب الملكية الفكرية. ورأى الوفد أن وجود أدوات بحث وقواعد بيانات كافية يمكن أن يساعد جميع البلدان سواء كانت متقدمة أو نامية. واستطرد الوفد قائلا إن الموضوع الثاني ينبغي أن يكون الاتصال والشفافية لأنه يعتقد أن جودة البراءات تستند إلى عملية شفافة وعملية اتصال فعالة بين مكاتب البراءات وأصحاب المصلحة. وذكر الوفد أن الموضوع الثالث ينبغي أن يكون تدريب الموظفين، حيث أنه من الواضح أن هذا يضيف قيمة إلى مكاتب الملكية الفكرية.

77. وشكر وفد الأرجنتين الأمانة على إعداد الوثيقتين SCP/26/3 وSCP/26/4. وقال الوفد إنه يتفق مع أغلبية الدول الأعضاء على أن البراءات الضعيفة تقوض وتضعف مصداقية نظام البراءات. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن العمل المنجز حتى الآن لم يؤد إلى حدوث مواءمة، وأشار أيضا إلى أنه إذا أنجز المكتب العمل الذي قام به مكتب آخر، فلا شك في أنه سيحسن من جودة البراءات قيد البحث. وشدد الوفد على أنه في حين أن كل مكتب براءات من شأنه أن يمنح أو يرفض طلبا على أساس تشريعاته الوطنية و/ أو معايير الأهلية للبراءة المعمول بها، فإن تقاسم العمل يمكن أن يساعده على ضمان أن نظام البراءات الوطني لن يمنح سوى براءات عالية الجودة. وكرر الوفد القول بأن إعادة استخدام العمل الذي يقوم به مكتب آخر لن يخلق تواؤما بين أي معايير للبراءة، حيث أن كل مكتب سيقيّم البراءة في ضوء تشريعاته الوطنية.

78. وشكر وفد السلفادور الرئيس على قيادته والأمانة على إعداد الوثيقتين SCP/26/3 وSCP/26/4. وأشار الوفد إلى أن الردود على السؤال الأول تبين أن مكاتب البراءات تولي أهمية كبيرة لعملية منح البراءات، ولا تقيد أنفسها بمجرد البحث والفحص، من أجل منح البراءات عالية الجودة. وكما يتضح في الفقرتين 9 و10 من الوثيقة SCP/26/3، أبرزت بعض المكاتب أهمية آليات المراقبة وجودة الإطار القانوني الوطني الذي تعمل فيه. وأشار الوفد إلى أنه من أجل تبادل الخبرات والمعلومات بشأن هذه المسألة سيكون من المفيد معرفة ما إذا كانت مكاتب البراءات تستخدم كتيبات الفحص وأن هذه الكتيبات يمكن تقديمها إلى لجنة البراءات كمساهمة في المزيد من النقاش واستخدامها أيضا كمصدر دعم أو صك من جانب مكاتب أخرى، ولا سيما تلك التي لا تملك أدوات من هذا النوع. وذكر الوفد أن كتيبات الفحص ستسهل عمل الفاحصين، مما يقوي الإطار القانوني ويمكن أن يكون مفيدا لمودعي الطلبات، حيث أنها تمنحهم قدرا أكبر من اليقين، بشأن الطريقة التي يستخدمها الفاحص في فحص طلبه الخاص بالبراءات. وأشار الوفد إلى أن ذلك يجعل من السهل للفاحصين بأن يكونوا أكثر تحديدا بشأن جوانب معينة، وشجعهم على إدراج العناصر التي قد يتركونها إذا لم يكن لديهم إمكانية الوصول إلى مثل هذه الكتيبات. وفيما يتعلق بالسؤال السادس الوارد في الوثيقة SCP/26/4، اقترح الوفد أن تقدم في الدورة اللاحقة للجنة البراءات أدلة أو كتيبات للنظر فيها. وأفاد الوفد اللجنة بأن مكتب الملكية الفكرية التابع له يستخدم كتيبا تستخدمه أيضا بلدان أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية، مما يمكن من توحيد الإجراءات في تلك المنطقة. وأشار الوفد إلى أنه

سيقدم هذا الكتيب للنظر فيه في الدورة التالية للجنة البراءات مع وفدي كوستاريكا والجمهورية الدومينيكية وربما بلدان أخرى من منطقة أمريكا الوسطى.

79. وأحاط وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) علما بالمعلومات الواردة في الوثيقتين SCP/26/3 وSCP/26/4 وأعرب عن تقديره للأمانة على إعدادهما وعرضهما. وأشار الوفد أن الردود على الاستبيان تبين أن المرحلة الأولى والأهم في النظر في جودة البراءات ومناقشتها هي التوصل إلى فهم مشترك لمعنى مصطلح "جودة البراءات". ورأى الوفد أن عدم وجود فهم مشترك لمعنى هذا المفهوم من شأنه أن يجعل من الصعب فهم الاقتراح المتعلق بجودة البراءات فهما تاما. ورأى الوفد أنه لا يمكن تعزيز جودة البراءات بمجرد اعتماد ممارسة مكاتب البراءات الأخرى أو بالتعاون مع المكاتب الأخرى من خلال أنشطة تقاسم العمل. ورأى الوفد أنه على الرغم من أهميتها، ينبغي ترك جودة البراءات للوائح والنُظم المطبقة على الصعيد الوطني وأن تناقشها وتقررها السلطات الوطنية، مع مراعاة الأولويات الوطنية لكل بلد بعينه. ورأى الوفد أن تقاسم العمل هو مسألة إجرائية يرى الوفد أنها خارج نطاق ولاية لجنة البراءات بوصفها لجنة فنية. وفيما يتعلق بهذا البند من جدول الأعمال، أكد الوفد من جديد موقفه بأن هذا الموضوع لا ينبغي أن يفسَّر على أنه أداة لمواءمة قانون البراءات أو لوضع القواعد والمعايير في المستقبل. ورأى الوفد أن مواءمة قوانين البراءات في مختلف البلدان يمكن أن يوسع الفوارق في التنمية الاقتصادية والعلمية بين البلدان ويمكن أن يؤدي إلى تركيز أصول الملكية الفكرية في بعض المناطق الأمر الذي لا يساعد البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. ورأى الوفد أن جودة الفحص تحتاج إلى تحسين كبير بما يتماشى مع أهداف السياسة الوطنية لكل بلد من أجل تفادي التكلفة الاجتماعية المرتفعة لمنح البراءات إلى التحسينات الضئيلة. وعلاوة على ذلك، أشار الوفد إلى أن تقاسم الخبرات قد يحسن من جودة البراءات وكذلك المهارات والخبرة التقنية لموظفي البراءات من خلال التعاون الثنائي والإقليمي بين مكاتب البراءات، كيفما أشارت إليه الردود على الاستبيان. وأفاد الوفد بأنه على الرغم من استمرار الإبقاء على أنظمة الاعتراض في جدول الأعمال جنبا إلى جنب مع جودة البراءات، فإن تركيز النقاش في إطار هذا البند من جدول الأعمال كان ينصّب حصرا على جودة البراءات. ولذلك اقترح الوفد إيلاء أهمية متساوية لموضوع نظام المعارضة في برنامج العمل المستقبلي للجنة البراءات. وأوصى الوفد بأن يتضمن برنامج العمل هذا استبيانا استقصائيا بشأن مختلف أنواع آليات المعارضة في القوانين والإجراءات والأساليب الوطنية لاستخدامها، وكذلك القيود المفروضة على استخدام أنظمة الاعتراض بفعالية، وكيفية تنظيم أنظمة الاعتراض واستعراضها.

80. وشكر وفد اليابان الأمانة على الجهود التي بذلتها في إعداد الاجتماع وخاصة في إعداد وثيقتي العمل SCP/26/3 وSCP/26/4 المتعلقتين بموضوع جودة البراءات. ورأى الوفد أن الوثيقة SCP/26/4 تشدد على الكيفية التي يمكن بها لتقاسم العمل فيما بين مكاتب البراءات أن يعمل على استكمال تقرير البحث الأولي بالبحث الذي تجريه مكاتب البراءات الأخرى وتمكين مكاتب البراءات من فهم أسباب التي تقوم عليها قرارات البلدان الأخرى قبل اتخاذ قراراتها الخاصة. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن العديد من البلدان تتشاطر تفهما مشتركا بأن حقوق البراءات المكتسبة من خلال هذه العملية تتسم بالاستقرار القانوني العالي وأن الأنشطة الفعالة لتقاسم العمل تعزز جودة البراءات. وعلاوة على ذلك، أشار الوفد إلى أنه وفقا للوثيقة SCP/26/4، أجاب العديد من البلدان بأن أحد الآثار الهامة لتقاسم العمل هو تقصير فترة الفحص. وأوضح الوفد بأنه في حين يبدو للوهلة الأولى أن التعليق ليس له علاقة بجودة البراءات، فإن العديد من البلدان تدرك أن تقليل التراكمات ومنح البراءات في الوقت المناسب من الجوانب الهامة لإدارة الجودة. وأوضح الوفد أن العديد من البلدان أشارت إلى أنه بالإضافة إلى الاستقرار القانوني لحقوق البراءات نفسها، فإن الوقت المناسب يتعلق أيضا بجودة البراءات من منظور عملية الحصول على حقوق البراءات. وعلاوة على ذلك، أفاد الوفد بأن الفقرة 7 من الفصل الأول من المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات التي تتناول نظام إدارة الجودة تنص على أنه ينبغي على كل إدارة للبحث الدولي أن تضع آلية مراقبة مناسبة فيما يتعلق بالتقلبات في الطلب والتراكم. واختتم الوفد كلمته قائلا إن تقاسم العمل الفعال لا يساهم فحسب بشكل مباشر في تحسين جودة البراءات نفسها، بل يؤثر أيضا إيجابيا على جودة البراءات من حيث عملية الحصول عليها. وأكد الوفد أن تقاسم العمل مفيد جدا في تعزيز جودة البراءات. واستنادا إلى هذا الفهم، رأى الوفد أن لجنة البراءات ينبغي أن تواصل المناقشات بشأن أنشطة تقاسم العمل. وأشار الوفد إلى أن العدد الإجمالي لمكاتب

الملكية الفكرية المشاركة في برنامج المسار السريع لمعالجة البراءات قد ارتفع إلى 45 مكتبا اعتبارا من يونيو 2017، في حين انضمت تسعة مكاتب للملكية الفكرية إلى البرنامج في السنة المالية اليابانية 2016. وقال الوفد إن هذه الأرقام تبين بوضوح أن المسار السريع لمعالجة البراءات قد تم تكييفه بشكل جيد كإطار تعاون فعال. وعلاوة على ذلك، رأى الوفد أن برنامج المسار السريع لمعالجة البراءات لا يؤثر على استقلالية عمليات الفحص في المكاتب المشاركة. وأشار الوفد إلى أن اليابان، باعتبارها واحدة من البلدان التي تعزز بنشاط برنامج المسار السريع لمعالجة البراءات، لم تتلق أبدا تعليقات من المكاتب المشاركة تفيد بأن المسار السريع لمعالجة البراءات يقوض بالفعل استقلالية الفحص في أي مكتب.

81. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن رغبته في تبادل وجهات نظره بشأن الوثيقتين SCP/26/3 وSCP/26/4. وفيما يتعلق بالوثيقة SCP/26/3، ذكر الوفد أن تحسين جودة البراءات الصادرة هو أحد أهم أولويات مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية. وأشار الوفد إلى أن هذا الموضوع، كما أوضحت الردود على الاستبيان، ذو أهمية كبيرة للعديد من الدول الأعضاء في الويبو. وعلى الرغم من أن الوفد أشار إلى المشاركة الكبيرة، إلا أنه أعرب عن خيبة أمله لأن العديد من المكاتب التي أبدت اهتماما كبيرا بتحديد معنى الجودة لم تقدم إجابات على هذا الاستبيان. وأكد الوفد مجددا على اهتمامه بمعرفة كيفية تعريفها للمصطلح وبالتدابير التي اتخذتها لتحسين جودة فحص البراءات في مكاتبها. وأوضح الوفد أنه وفقا لرده على الاستبيان، فإن أحد المؤشرات على براءة جيدة هو مؤشر صدر بشكل صحيح وفقا لجميع متطلبات قوانين البراءات الأمريكية كما يفسرها القضاء الأمريكي في وقت إصدارها. وأوضح الوفد أنه يعني في جزء منه أن الطلب يستوفي متطلبات موضوع الأهلية للبراءة، والجدة، وعدم الوضوح، والكشف/ التمكين. وأشار الوفد إلى أن ردود مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية أقرت أيضا بأنه، في هذا النهج، هناك شرط بضرورة أن تفي عملية منح البراءات بالمعايير العالية. وشدد الوفد على أن مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية يسعى باستمرار إلى تعزيز وتحسين منتجاته وخدماته في جميع مراحل عملية معالجة البراءات. وأعرب الوفد عن ارتياحه لاستجابة العديد من الدول الأعضاء للاستبيان. ورأى أن ذلك يعكس مواضيع مشتركة وآراء متبادلة بين العديد من المكاتب ويمكن أن يكون بمثابة نقطة انطلاق لمناقشة متعمقة في الدورات المقبلة للجنة البراءات. وأشار الوفد إلى أن المكاتب الكبيرة والصغيرة وكذلك المكاتب ذات المستويات المختلفة من الخبرة قد أبلغت عن مواضيع مماثلة بشأن الجودة. فعلى سبيل المثال، وجد الوفد وجهات نظر مشتركة مفادها أن البراءات الجيدة هي براءات تتماشى مع المعايير القانونية الموضوعية. ورأى الوفد أن ذلك البيان يتضمن تقديرا عاما بين الدول الأعضاء بشأن ماهية تلك المعايير وكيفية تنفيذها في عملية الفحص وكيفية تدقيقها في الإجراءات القضائية. وأشار الوفد إلى أن الوثيقة SCP/26/3، على هذا النحو، تعكس وجود تقدير أساسي لملامح المعايير القانونية المختلفة، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالخطوة الابتكارية. وفيما يتعلق بتحسين عملية معالجة البراءات من أجل تيسير إصدار البراءات ذات الجودة، ذكر الوفد أن الوثيقة SCP/26/3 تسلط الضوء على الموضوعات المشتركة بين التقارير وتشمل: "1" تحسين عملية البحث والفحص؛ "2" حسن توقيت إجراءات وقرارات مكاتب الملكية الفكرية؛ "3" توظيف الفاحصين المدربين؛ "4" التواصل مع مودعي الطلبات وشفافية العمليات. ووافق الوفد على الموضوعات الأربعة الأساسية المشار إليها في الوثيقة SCP/26/3. ورأى أن هذه النتائج توضح، على هذا النحو، ضرورة معالجة تلك المواضيع. وأشار الوفد إلى أن بعض هذه المواضيع يشكل جزء لا يتجزأ من برامج تقاسم العمل ويمكن أن تتعزز بشكل كبير من جانب المكاتب المشاركة في تقاسم العمل. وأعرب الوفد عن أمله في أن يتسنى للدول الأعضاء أن تبني على النتائج الهامة جدا بشأن جودة البراءات. وفيما يتعلق بالوثيقة SCP/26/4، شدد الوفد على أن مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية اكتسب خبرة كبيرة في العمل مع مكاتب البراءات الأخرى من خلال المشاركة في برامج تقاسم العمل لسنوات عديدة. وأوضح الوفد أن البرامج الحالية لتقاسم العمل التي يشارك فيها، مثل مشروع المسار السريع لمعالجة البراءات، والبحث والفحص التعاونيين في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات، وبرامج البحث والفحص المشتركة، أثبتت الفوائد التي يتيحها تقاسم العمل للمكاتب والمتقدمين. وأشار الوفد إلى أن الوثيقة SCP/26/4 تلخص الردود المقدمة من مكاتب الملكية الفكرية في الدول الأعضاء في الويبو فضلا عن المكاتب الإقليمية. ورأى الوفد أن الوثيقة تبين أن مكاتب الملكية الفكرية في العديد من الدول الأعضاء تشارك بالفعل في تعاون مكثف مع بعضها البعض وأن تقاسم العمل يحظي باهتمام بارز في هذا التعاون. وأشار

الوفد إلى أن الوثيقة أبرزت الأنواع التالية من تقاسم العمل: "1" الوصول إلى قواعد بيانات الوثائق، ونظم البحث في المكاتب الأخرى؛ "2" استخدام منتجات البحث والفحص التي تقدمها المكاتب الأخرى؛ "3" البحث والفحص التعاونيين؛ "4" إجراء البحث والفحص للمكاتب الأخرى أو بواسطتها. وأفاد الوفد بأن الردود الواردة من الدول الأعضاء تبين أن مختلف أنواع نماذج تقاسم العمل بين مكاتب الملكية الفكرية مشتركة وتشمل البلدان في مراحل مختلفة من التنمية ومكاتب الملكية الفكرية ذات الأحجام والقدرات المختلفة وحتى النظم القانونية ذات التقاليد المختلفة. وكرر الوفد البيان الذي أدلى به وفد اليابان بالإشارة إلى اعتماد نموذج المسار السريع لمعالجة البراءات على نطاق واسع في آسيا والأمريكتين وأوروبا. وأشار الوفد أيضا إلى الاستخدام الواسع النطاق للترتيبات الإقليمية لتقاسم العمل، مثل مجموعة "بروسور" التي تضم البرازيل وشيلي وكولومبيا وإكوادور وباراغواي وبيرو وأوروغواي (PROSUR) وبلدان أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية (CADOPAT) والمنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية (ARIPO) وغيرها، فضلا عن الفوائد التي نالها المشاركون في ترتيبات تقاسم العمل هذه. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن المشاركة الواسعة النطاق في تلك الترتيبات، فضلا عن التعليقات التي قدمتها عدة وفود، عززت الرأي القائل بأن تقاسم عمل البراءات يُعد وسيلة جيدة لتطبيق الخبرة في فحص البراءات عبر مجموعة من الطلبات المودعة دوليا لتوفير فحص بجودة أعلى وعمليات أكثر كفاءة للمكاتب. ورأى الوفد أنه بهذه الطريقة، يمكن للمكاتب ذات القدرات المحدودة أكثر أن تجري عمليات بحث وفحوصات عالية الجودة قد تكون بطريقة أخرى مستحيلة أو باهظة التكلفة. وعلاوة على ذلك، رأى الوفد أن التعليقات والمشاركة القوية أظهرت أيضا أن البلدان لا ترى تقاسم العمل أمرا ينتهك سيادة أي بلد أو يفرض عليها مواءمة القوانين. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى البيانات الواردة في مذكرة الأرجنتين بأن إعادة استخدام عمل مكاتب البراءات الأخرى لا يعوق استقلال معايير الأهلية للبراءة. وأشار الوفد إلى أن الوثيقة SCP/26/4 تعكس وجهة نظر العديد من البلدان بأن التعاون وتقاسم العمل يلعبان دورا رئيسيا في رفع كفاءة مكاتب البراءات وتحسين جودة البراءات.

82. وأعرب وفد إندونيسيا عن رغبته في مشاركة وجهات نظره بشأن بند جدول الأعمال المتعلق بجودة البراءات، بما في ذلك أنظمة الاعتراض. ورأى الوفد أن التعريف الدقيق والفهم المشترك لمفهوم جودة البراءات أمر بالغ الأهمية لمناقشات لجنة البراءات. وعلاوة على ذلك، رأى الوفد أن مشكلة جودة البراءات لا يمكن حلها بمجرد اعتماد ممارسة مكاتب الملكية الفكرية الأخرى أو التعاون مع المكاتب الأخرى من خلال ترتيبات تقاسم العمل. ورأى الوفد أن مفهوم تقاسم العمل لا علاقة له بجودة البراءات. ورأى الوفد أيضا أنه ينبغي تحسين جودة البحث والفحص فيما يتعلق بالأدبيات السابقة والبراءات وفقا لأهداف السياسة العامة في البلد المعني. وأكد الوفد من جديد أنه، ودون المساس بمناقشات لجنة البراءات، لا يؤيد محاولات مواءمة قانون البراءات بحجة جودة البراءات. وشدد الوفد على أن حجما واحدا لا يناسب الجميع. وعلاوة على ذلك، ذكر الوفد أن هناك تنوعا، بما في ذلك التنوع في استخدام المرونات المتعلقة بنطاق الأهلية للبراءة فيما يتعلق بأهداف السياسة العامة، فضلا عن التنوع في نطاق حماية البراءات. ولذلك، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن تقاسم العمل من شأنه أن يتداخل بشكل غير مباشر مع هذا التنوع من خلال تحقيق مواءمة كبيرة لقانون البراءات. ورأى الوفد أن مناقشة جودة البراءات ينبغي أن تشمل مناقشة أنظمة الاعتراض لأن أنظمة الاعتراض تهدف إلى تعزيز جودة البراءات. وأوصى الوفد بضرورة إيلاء أهمية متساوية لأنظمة الاعتراض في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

83. وشكر وفد الصين الأمانة على الاستبيان وشرح نتائجه. ورأى الوفد أن العمل سيساعد على توضيح تعريف جودة البراءات ونطاق البحث. وأعرب الوفد أيضا عن اعتقاده بأن تبادل ممارسات البلدان سيساعد البلدان على التعلم من بعضها البعض. ورأى الوفد أن هذه الأنشطة ملائمة للمناقشات المقبلة للجنة البراءات. وفيما يتعلق بجودة البراءات، رأى الوفد أن المسألة تتعلق بالابتكار والفحص والاستخدام وحماية البراءات. وأشار الوفد إلى أن تعريف جودة البراءات أمر معقد. ومع ذلك، أفاد الوفد بأنه يمكن قياسه بالإشارة إلى عدة جوانب مثل الابتكار التكنولوجي وصياغة البراءات واستقرار البراءات واستخدام البراءات وما إلى ذلك. وأشار إلى أن البلدان المختلفة تمر بمراحل مختلفة من التنمية، ومن ثم فإنها تواجه مشاكل مختلفة، وأعرب عن اعتقاده بأن المناقشة في هذا المجال ينبغي أن تكون مفتوحة وشاملة وأن تراعي احتياجات البلدان المختلفة. وفيما يتعلق بتقاسم العمل، اقترح الوفد التركيز على بناء القدرات، مثل تطوير قاعدة البيانات وأدوات البحث

والأدوات المماثلة، وتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية، وتعزيز البحث والاستعراض، وتدريب الموظفين وتبادلهم. ورأى الوفد أن تدريب فاحصي البراءات في البلدان النامية مهم للغاية بالنسبة لجودة البراءات. وأشار إلى أن المكتب الحكومي الصيني للملكية الفكرية (SIPO) قدم في السنوات الأخيرة أنواعا مختلفة من التدريب لفاحصي البراءات، بما في ذلك من البلدان الأجنبية، من أجل زيادة مهاراتهم. وأشار الوفد إلى أن هذه المبادرة تتيح للفاحصين من البلدان الأخرى الفرصة لتبادل خبراتهم، وفي الوقت نفسه، الحصول على تدريب. وذكر الوفد أنه في عام 2016، قدم المكتب التدريب إلى 80 فاحصا من 20 بلدا ناميا. وقال إن الصين تنظر باهتمام أيضا في استخدام صندوق الويبو الاستئماني للصين للعمل مع الويبو لتطوير التدريب بالنسبة لفاحصي البراءات في البلدان النامية وتوفير المزيد من التدريب لهم. وعلاوة على ذلك، أشار الوفد إلى أن المكتب الحكومي الصيني للملكية الفكرية يولي اهتماما أيضا لكيفية تنفيذ تقاسم العمل من خلال تطوير نظام استعراض البراءات السحابية لتسهيل تبادل الوثائق وتعزيز تبادل المعلومات والاتصالات. وذكر الوفد أن جميع هذه التدابير أثبتت فعاليتها وأعرب عن رغبته في الاستماع أيضا إلى تجارب البلدان الأخرى بشأن تلك المواضيع.

84. وشكر وفد جمهورية كوريا الأمانة على إعداد الوثائق التي توضح الردود على الاستبيان المتعلق بمصطلح "جودة البراءات" والتعاون بين مكاتب البراءات في البحث والفحص. وفيما يتعلق بالوثيقتين SCP/26/3 وSCP/26/4، أحاط الوفد علما بأن المفهومين الرئيسيين، وهما جودة البراءات نفسها وجودة عملية منح البراءات داخل هذا المكتب، قد نشئا من الردود على مصطلحات "جودة البراءات ". ورأت جمهورية كوريا أن هذين المفهومين مرتبطان ارتباطا وثيقا بالنظر إلى أن جودة البراءات نفسها هي نتيجة عملية منح براءات جيدة، بما في ذلك البحث والفحص بفعالية وكفاءة، على النحو المبين في الوثائق. ورأى الوفد أن تقاسم العمل يمكن أن يكون أداة قوية يمكن أن تكون مفيدة في مساعدة مكاتب البراءات على منح براءات عالية الجودة وفي جعلها تعمل على نحو أكثر كفاءة وفعالية بفضل التعاون بين مكاتب البراءات في عملية البحث والفحص. وشدد الوفد على أن تقاسم العمل لا يتعلق بالحق في تقرير ما إذا كان ينبغي منح البراءة أو رفضها، وهو الأمر الذي يخص كل مكتب من مكاتب البراءات. وشدد الوفد على أن تقاسم العمل ليس سوى أداة تساعد مكاتب البراءات على على اتخاذ قرار المنح من خلال توفير معلومات مفيدة وتخفيف عبء العمل. ولذلك أيد الوفد اقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن إجراء دراسة لتقاسم العمل (الوثيقة SCP/23/4). وطلب الوفد من الأمانة إجراء دراسات بشأن تقاسم العمل، بما في ذلك ظروف تقاسم العمل والكيفية التي يمكن بها أن يساعد تنفيذ تقاسم العمل على تعزيز جودة البراءات.

85. وشكر وفد المكسيك الأمانة على عملها. وأعرب الوفد عن رغبته في تقديم موجز قصير عن ردود المكسيك على الاستبيان وخبرتها المتعلقة بالمواضيع قيد المناقشة. وأوضح الوفد أن التشريع الوطني المكسيكي لم يقدم تعريفا لجودة البراءات. ومع ذلك، ذكر الوفد أن المعهد المكسيكي الوطني للملكية الصناعية (INPI) يعتبر هذا المصطلح وسيلة لتحقيق أهداف السياسة العامة التي يقوم عليها منح البراءات. وأشار الوفد أيضا إلى أن المصطلح يُعتبر مصطلحا شاملا يشير إلى جميع العناصر التي يتعين على البراءات الوفاء بها من أجل ضمان مساهمتها في الابتكار ونقل التكنولوجيا والتنمية الاقتصادية وتحسين القدرة التنافسية والإنتاجية في مختلف قطاعات الصناعة. وعلاوة على ذلك، أوضح الوفد أن تلك العناصر تشتمل أيضا على الجوانب المتعلقة بإطار قانوني واضح يتضمن، في جملة أمور، قواعد بشأن التعليم والمهارات المهنية للموارد البشرية العاملة في مكتب الملكية الفكرية والأحكام المتعلقة بالموارد المادية الكافية للاضطلاع بالمهام في مجال فحص البراءات وما يتعلق بالفحص من أنشطة. وذكر الوفد أن الحكومة المكسيكية ترغب في منح البراءات على أساس سياسات وإجراءات مناسبة تضمن أن تكون البراءة ذات جودة جيدة وقابلة للإنفاذ. ورأى المعهد الوطني للملكية الصناعية أن الإطار القانوني الوطني المكسيكي ينبغي أن يضمن جودة البراءات من خلال التأكد من أن البراءات لا تمنح إلا للاختراعات التي تسهم في أحدث ما وصل إليه التطور التكنولوجي دون التناقض مع هدف المصلحة العامة. وأبرز الوفد أن المكسيك وضعت آليات لضمان هذه النتيجة. وأشار الوفد أيضا إلى أنه من أجل تجنب التأخير غير الضروري في منح البراءات، يعتمد إجراءات إدارية بسيطة قدر الإمكان. وذكر الوفد أن قواعده وأنظمته توفر معايير واضحة لمنح البراءة تسهم في جودة البراءات مثل: "1" الفحص الموضوعي لطلبات البراءات؛ "2" أنظمة الاعتراض؛ "3" مفهوم الاختراع والمواد المؤهلة للبراءة؛ "4" تحديد الموضوعات المستبعدة من حماية البراءات، بالاستفادة من المرونات الواردة في اتفاق تريبس؛ "5" متطلبات طلب البراءة، بما في ذلك

وصف الاختراع؛ "6" الموعد النهائي لتنفيذ أنشطة معينة. وعلاوة على ذلك، شدد الوفد على أن المعهد الوطني للملكية الصناعية يراجع باستمرار إجراءاته للتأكد من كونها فعالة وكافية قدر الإمكان. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى أنهم يحاولون التأكد من أن الجمهور الأوسع يدرك المعايير والقواعد والإجراءات الواجب الامتثال لها للحصول على براءة. وأوضح الوفد أن المكسيك تحاول التوصل إلى اتفاقات أخرى مع السلطات الأخرى العاملة في هذا المجال للحصول على بعض المساعدة لتحقيق أهدافها، في حين أن تم توقيع بعض الاتفاقات بالفعل بين المعهد الوطني للملكية الفكرية وغيره من مكاتب البراءات. وقال الوفد إنه بفضل هذه الترتيبات، يمكن الاستفادة من أعمال البحث والفحص التي تقوم بها مكاتب البراءات هذه والعكس بالعكس. ورأى الوفد أن هذه الآلية ستساعد مودعي طلبات البراءات على النظر بسرعة أكبر في طلباتهم وفقا لاتفاقات المسار السريع لمعالجة البراءات. وذكر الوفد أن المساعدة التقنية فيما يتعلق بفحص البراءات تتم من خلال تبادل الآراء المتعلقة بالأهلية للبراءة والتقارير البحثية وأنهم يعملون حاليا مع ثلاثة مكاتب للبراءات في منطقة أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي. وفيما يتعلق بالوثيقتين SCP/26/3 وSCP/26/4 والبحوث الأخرى التي أجرتها الأمانة بشأن تلك القضايا، اقترح الوفد مواصلة العمل في القضايا المتعلقة بالتعاون بين مكاتب البراءات بشأن البحث والفحص. وأيد الوفد الاقتراح الذي تقدم به وفد إسبانيا بشأن تنظيم جلسات التقاسم والحلقات الدراسية لأنه يرى أنه سيكون من المفيد للمشاركين في لجنة البراءات تبادل خبراتهم والتعلم من بلدان أخرى.

86. وأعرب وفد جمهورية مولدوفا عن رغبته في مشاركة الإنجازات التي حققتها الوكالة الحكومية للملكية الفكرية في جمهورية مولدوفا فيما يتعلق بتحسين جودة البراءات. وذكر الوفد أن الوكالة تستخدم آليات مراقبة الجودة، وفقا لمعايير المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (أيزو)، للتحقق من جودة البراءات لسنوات عديدة. وذكر الوفد أن لديهم نهجا عالميا لتحسين مؤهلاتهم. وأشار الوفد إلى أنهم يحاولون تحسين جودة العمل من خلال تنظيم حلقات دراسية تدريبية مختلفة بالتعاون مع بلدان أوروبا الأخرى. وأوضح الوفد أن الوكالة تجري فحصا بشأن الخطوة الابتكارية والتطبيق الصناعي وجميع المعايير الأخرى المعمول بها على جودة البراءات. وأبرز الوفد أن الوكالة تستخدم، عند إجراء بحث سابق في الأدبيات السابقة، قواعد بيانات من بينها قواعد البيانات التجارية وقواعد بيانات البراءات، فضلا عن الأدبيات غير المتعلقة بالبراءات بلغات مختلفة مثل الإنكليزية والفرنسية والروسية. وذكر الوفد أن الوكالة أجرت مؤخرا خطوات أخرى لتحسين جودة البراءات عن طريق التوقيع على اتفاق مع المكتب الروماني للبراءات يتضمن الاعتراف المتبادل بتقارير البحث. وأعرب الوفد عن أمله في أن يسرع هذا الإجراء عملية الفحص وأن يتمكن من مواصلة هذا النوع من التعاون في مجالات أخرى من أجل تحقيق المزيد من الإنجازات. وأعرب الوفد أيضا عن رغبته في استخدام نظام الويبو للنفاذ المركزي إلى نتائج البحث والفحص (WIPO CASE) في المستقبل القريب.

87. وأيد وفد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأثار الوفد مسألة أنه في حين لم يكن لدى اللجنة حتى الآن فهم مشترك لتعريف مصطلح "جودة البراءات"، فإن جودة البراءة هي التي من شأنها أن تصمد أمام أي محاولات إبطال. وأشار الوفد إلى أنه من أجل أن يكون ذلك ممكنا، يجب أن تستوفي البراءة الممنوحة متطلبات الأهلية للبراءة التي تشكل حجر الزاوية في نظام البراءات. وأشار الوفد أيضا إلى ضرورة وجود توازن بين الحق الممنوح والكشف للجمهور الذي يمكن تحقيقه من خلال الكشف الكافي في طلب البراءة. ولهذا السبب رأى الوفد أن الكشف هو حجر الأساس لنظام البراءات وأن انعدام الشفافية يضر بجودة البراءات. ورأى أن البراءات المنخفضة الجودة تحول دون إجراء البحوث فضلا عن بناء المعارف ونشرها، وتسهم أيضا في فقدان النزاهة والشرعية لنظام حقوق البراءات والواجبات ذات الصلة. ولذلك رأى الوفد أن عمل لجنة البراءات بشأن جودة البراءات ينبغي أن يركز على محاولة تسليط الضوء على الكيفية التي يمكن بها تعزيز كفاية الكشف والخطوة الابتكارية فضلا عن أنظمة الاعتراض. ورأى الوفد أنه على الرغم من أن تقاسم العمل يمكن أن يخفف من العبء الواقع فاحصي البراءات ويتفادى الازدواجية غير الضرورية في العمل، فإن ذلك لن يترجم بالضرورة إلى جودة البراءات. وقال الوفد إنه لا يعتقد أن جودة البراءات يمكن تحسينها بمجرد اعتماد ممارسات المكاتب الأخرى. ورأى أن تقاسم العمل يمكن أن يكون مجديا إذا صمم في إطار محدد لتعزيز بناء قدرات المكاتب وفقا للخطوط التي اقترحها وفد البرازيل.

88. وشكر وفد إسبانيا الأمانة على إعداد الوثيقتين SCP/26/3 وSCP/26/4. وأعرب الوفد عن أمله في أن يسهم تحليل الردود المقدمة من الدول الأعضاء في تحسين فهم مفهوم جودة البراءات ومساعدة لجنة البراءات على إحراز تقدم في دراسة مختلف جوانبها. وأشار الوفد إلى أن هذا المفهوم متعدد الأوجه، على نحو ما بينت الردود على الاستبيان. وعقب جلسة التقاسم بشأن مفهوم الخطوة الابتكارية في الدورة السابقة للجنة، والتي رأى الوفد أنها مُرضية للغاية، توصل الوفد إلى استنتاج مفاده أن الوقت قد حان لإحراز مزيد من التقدم في دراسة ذلك الشرط. واقترح الوفد إجراء دراسة تمشيا مع اقتراحه الوارد في الوثيقة SCP/24/3، المقدم في الدورة الرابعة والعشرين للجنة. وأوضح الوفد أن هذه الدراسة ستستند إلى مساهمات الدول الأعضاء التي تود أن تشارك في بعض الجوانب المحددة في الفقرة 8 من الاقتراح وغيرها من الجوانب التي قد تقترحها الدول الأعضاء الأخرى. وأشار الوفد إلى أن الدراسة ستنظر في الطريقة التي يتم بها التعامل مع الخطوات الابتكارية في مناطق مختلفة، وإن أمكن، ستشمل أمثلة وبعض الاجتهادات القضائية. وأشار الوفد إلى أن اللجنة قد تبادلت الخبرات في الدورة الخامسة والعشرين للجنة البراءات، وعلى وجه الخصوص، قدم وفد إسبانيا وجهة نظر إسبانيا والمكتب الأوروبي للبراءات بشأن قضيتين هما المعرفة العامة والمشتركة للشخص الماهر في المجال وتقييم الخطوة الابتكارية فيما يتعلق بالتكنولوجيا الحيوية. ومع ذلك، أشار الوفد إلى أنه لا يزال لا يعرف كيفية معالجة هذه المسائل في مناطق أخرى، في حين أنه من الأهمية بمكان أن تعرف اللجنة. وأشار الوفد إلى أنه إذا أرادت لجنة البراءات الحصول على صورة كاملة للمسألة، فمن الضروري إدراج تجارب البلدان والمناطق الأخرى في الدراسة. وأكد الوفد مجددا أنه في هذه المرحلة من عمل اللجنة، تم وضع المواءمة جانبا. وشدد الوفد على أن الغرض من اقتراحه هو الحصول على بعض المعلومات عن كيفية إجراء تقييم الخطوة الابتكارية في مختلف المناطق. وعلاوة على ذلك، أكد الوفد أن لكل دولة الحرية في وضع معاييرها الخاصة لدراسة الخطوة الابتكارية ومعايير الفحص الفني الأخرى، على النحو الذي تسمح به المرونة الواردة في المادة 27 من اتفاق تريبس. وأشار الوفد إلى أنه إذا كان نظام البراءات يحقق هدفه الاجتماعي المتمثل في تعزيز الاختراع العلمي والتكنولوجي، فمن الضروري منح البراءات على الاختراعات التي تستحقها فقط. ورأى أن الاختراعات التي تستحق حماية البراءات هي تلك التي تستوفي معايير الجدة والتطبيق الصناعي والخطوة الابتكارية، وأنه من الضروري أن يكون الطلب واضحا وكاملا بما فيه الكفاية من أجل السماح بإجراء فحص مناسب. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن تحسين معرفة المتطلبات الموضوعية للأهلية للبراءة وأساليب التقييم والتقييم المختلفة يزيد من احتمال منح البراءات للاختراعات التي تستحق الحصول على براءة. ورأى الوفد أن الدراسات المقترحة ينبغي أن تكون موضع اهتمام كل بلد، بصرف النظر عن مستوى تنميتها. وذكر الوفد بأن الرئيس الأول للمكتب الأوروبي للبراءات، السيد جوهانس فان بنثم، قال في بيانه الذي ألقاه بمناسبة افتتاح المكتب الأوروبي للبراءات إن نجاح المكتب الأوروبي للبراءات يعتمد على ما إذا كان الفاحصون قادرين على تقييم الخطوة الابتكارية بطريقة صحيحة. ورأى الوفد أنه لا يمكن أن يكون هناك تدريب زائدة عن الحاجة على متطلبات الأهلية للبراءة. وأشار الوفد إلى أن العديد من مكاتب البراءات لديها إدارات تدريب كبيرة تقدم دورات للفاحصين وتحسن مهاراتهم. ومن ناحية أخرى، أفاد الوفد بأن العديد من المكاتب الصغيرة لا يمكنها توفير مثل هذا التدريب. وأشار إلى أنه، على الرغم من عدم توفر إمكانيات التدريب هذه، يتعين على تلك المكاتب إجراء تقييم كامل ومناسب لمتطلبات الخطوة الابتكارية إذا أرادت تجنب منح البراءات للاختراعات التي لا تقدم فائدة كافية للمجتمع وبالتالي لا تستحق أن تكون محمية بموجب الحقوق الاستئثارية. وفي هذا الصدد، شدد الوفد على أهمية اللجنة، بوصفها المحفل المتعدد الأطراف الوحيد المعني بالبراءات، في إجراء دراسات بشأن شروط الأهلية للبراءة، ولا سيما متطلبات الخطوة الابتكارية. ورأى الوفد أنه إذا كانت لجنة البراءات يمكن أن توفر دراسات بشأن هذه المسألة، فإنها يمكن أن تحسن المعرفة بشأن شروط الأهلية للبراءة في جميع أنحاء العالم، حتى تتمكن البلدان من الاستفادة بشكل أفضل من المرونات المنصوص عليها في اتفاق تريبس. وأشار الوفد إلى بعض الجوانب التي ينبغي أن تشملها هذه الدراسة على النحو المبين بتفصيل أكبر في الفقرة 8 من اقتراحه: "1" المعارف العامة المشتركة: الجمع بينها وبين أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا؛ "2" الجمع: التجاور مقابل التأثيرات التآزرية؛ "3" خطر التحليل المتأخر؛ "4" المؤشرات الثانوية؛ "5" الاختراعات المختارة؛ "6" الاختراع موضوع المشكلة ؛ "7" تقييم الخطوة الابتكارية في القطاع الكيميائي (مطالبات ماركوش، المتبلورات المضادة، وما إلى ذلك)؛ "8" تقييم الخطوة الابتكارية في القطاعات الأخرى التي قد تنطوي على صعوبة معينة. وأوضح الوفد أيضا الأسباب الأخرى التي جعلته يرى أن إجراء دراسات إضافية بشأن تلك المسائل مفيد للغاية. فأولا،

لاحظ الوفد أن قدرا كبيرا من العمل قد أنجز بالفعل بشأن هذه المسائل وأنه من المؤسف التوقف في منتصف الطريق دون إنهاء هذا العمل. وثانيا، رأى الوفد أن الخطوة الابتكارية تقع بوضوح ضمن ولاية لجنة البراءات، كونها مسألة تتعلق بقانون البراءات الموضوعي، ومن ثم فهي تهم جميع الدول الأعضاء مهما كان مستوى تنميتها. وفي هذا الصدد، رأى الوفد أن هذه الدراسة ستكون ذات فائدة خاصة للبلدان التي لديها مكاتب صغيرة للبراءات، والتي لا تستطيع تحمل ترف امتلاك قسم للتدريب خاص بها. وعلاوة على ذلك، أشار الوفد إلى أن إحدى الحجج التي طرحتها بعض الدول فيما يتعلق بالمقترحات المقدمة بشأن جودة البراءات هي أنه يمكن أن يكون هناك تدخل في السيادة الوطنية. وذكر الوفد أن مثل هذا الخطر غير موجود لأن كل مكتب من مكاتب البراءات سيعد مبادئه التوجيهية الخاصة بالفحص بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالخطوة الابتكارية باستخدام المرونات المنصوص عليها في المادة 27 من اتفاق تريبس. وأشار الوفد إلى أن نتيجة تلك الدراسة ينبغي أن تكون متاحة بحرية ويمكن للدول الأعضاء أن تستخدمها إذا رأت أنها أنسب. وأشار إلى ملاحظة بعض الوفود بأنه لا يوجد توافق في الآراء بشأن تعريف جودة البراءات، وفي حين وافق الوفد على هذه الملاحظة، فقد أشار أيضا إلى أن الردود على الاستبيان الذي أعدته الأمانة تمثل خطوة إلى الأمام في هذا الصدد. ورأى الوفد أنه بفضل الفحص الملائم للخطوة الابتكارية، ستكون هناك فوائد للمجتمع، نظرا لأن المخاطر المتعلقة بإجراء فحص غير ملائم للبراءات ستقل. وفيما يتعلق بالبراءات العبثية، رأى الوفد أنه يمكن تجنب مثل هذه المشكلة عن طريق فحص مناسب للخطوة الابتكارية. وأعرب عن أمله في أن يتم دعم اقتراحه وإدراجه في برنامج عمل اللجنة في المستقبل.

89. وشكر وفد المملكة المتحدة الأمانة على إعداد الاستبيان والدول الأعضاء التي ردت على الاستبيان. وحث الوفد أيضا الدول الأعضاء الأخرى التي لم ترد على الاستبيان على أن تفعل ذلك. وأعرب الوفد عن أمله في أن تؤدي فرصة إضافية للقيام بذلك إلى زيادة عدد الردود. وأشار الوفد إلى المعلومات التي قدمها مكتب المملكة المتحدة للملكية الفكرية ردا على الاستبيان التي تتضمن أيضا إشارات إلى إجراءات ضمان الجودة. وأعرب الوفد عن أمله في أن تحظى المعلومات باهتمام الدول الأعضاء الأخرى وأعرب عن حرصه على التعلم من تجارب الآخرين. ورأى الوفد أن التعريف يمكن أن يكون مفيدا في تيسير المزيد من العمل بشأن موضوع الجودة. وذكر الوفد أيضا أن المعلومات الواردة في الاستبيان تمثل نقطة انطلاق جيدة. وأشار الوفد إلى أنه على الرغم من وجود اختلافات في بعض الردود، إلا أن هناك أيضا بعض المواضيع الرئيسية التي انعكست في الردود. ورحب الوفد بمناقشة كيفية إحراز تقدم بشأن هذه النقطة. وعلى سبيل المثال، اقترح الوفد أنه يمكن تحقيق ذلك من خلال حلقة دراسية في الدورة السابعة والعشرين للجنة البراءات. وأشار الوفد إلى أن دولا أعضاء إضافية قد ترغب في النظر في الرد على الاستبيان بحيث يمكن أخذ وجهات نظرها بشأن كيفية تعريف الجودة في الاعتبار بسهولة أكبر. ورحب الوفد أيضا بفرصة مواصلة مناقشة المقترحات المتعلقة بالجودة بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المقترحات الواردة في الوثيقة SCP/18/9. ورأى الوفد أن الورقة تتضمن أسئلة أخرى ينبغي أن تشكل أساسا لمزيد من العمل بشأن الجودة. وفيما يتعلق بالتعاون وتقاسم العمل، رحب الوفد بالردود على الأسئلة المتعلقة بهذا الموضوع في مجال البحث والفحص، حتى يتسنى للجنة البراءات واللجان الأخرى أن تفهم بشكل أفضل أنواع التعاون القائمة وما هي فوائدها. وأشار الوفد إلى أن الردود على السؤال 5 من الاستبيان توضح أن تقاسم العمل يساعد على تحسين الجودة وزيادة الكفاية. وأعرب الوفد عن اقتناعه بأن تقاسم العمل يمكن أن يضمن تحديد الأدبيات السابقة ذات الصلة وتقاسم أفضل الممارسات والحد من الازدواجية مع السماح في نفس الوقت للمكاتب الوطنية والإقليمية بمواصلة منح البراءات وفقا لقانونها الوطني والإقليمي. وذكر الوفد أن هذه هي خبرتهم. وواصل الوفد تأييد الاقتراح الوارد في الوثيقة SCP/20/11 REV. لعقد مؤتمر سنوي خلال أسبوع انعقاد لجنة البراءات لتبادل الخبرات المتعلقة بالتعاون الدولي. ورأى الوفد أن مثل هذا المؤتمر سيساعد على تحسين فائدة برامج تقاسم العمل هذه. ورأى الوفد أن الجودة وتقاسم العمل أمران حاسمان لضمان عمل نُظم البراءات بفعالية للمودعين وأصحاب البراءات ومكاتب الملكية الفكرية والأهم من ذلك الأطراف الأخرى. ورأى أيضا أن الجودة وتقاسم العمل أمران أساسيان من أجل يعمل نظام البراءات بشكل جيد ومتوازن بشكل مناسب.

90. وأعرب وفد الاتحاد الروسي عن امتنانه لجميع البلدان المشاركة في الرد على الاستبيان الذي أعدته الأمانة بشأن مسألة جودة البراءات. وشكر الوفد الأمانة أيضا على إعداد الوثيقتين SCP/26/3 وSCP/26/4. وذكر الوفد أن الدائرة

الاتحادية للملكية الفكرية (ROSPATENT) تولي اهتماما خاصا لمسألة جودة البراءات. ولفت الوفد انتباه اللجنة إلى بعض الأنشطة التي يقوم بها. وأوضح الوفد أن تشريع الاتحاد الروسي لا يوجد به تعريف لجودة البراءات على هذا النحو. ومع ذلك، أوضح الوفد أن الدائرة تنظر في المسألة وتفهم أن جودة البراءات تعني جودة خدمات الحكومية المقدمة لمودعي البراءات وتجنب الازدواجية. وأشار الوفد إلى أن هذا المفهوم يعني أيضا الامتثال الكامل للإجراءات الإدارية التي حددتها التشريعات الروسية، بما في ذلك الوفاء بالمواعيد النهائية والإنفاذ. ورأى الوفد أن جودة البحث والفحص هي أيضا أحد الجوانب الهامة التي يجب مراعاتها عند النظر في تعريف جودة البراءات. وشدد الوفد على أن جودة الخدمات التي تقدمها الدولة يتم تقييمها أيضا من خلال النظر إلى عدد الشكاوى الواردة فيما يتعلق بها وعدد المعارضين لطلبات البراءات وعدد القضايا المتعلقة بالتقاضي بشأن البراءات المنظورة أمام محكمة الوطنية للبراءات. وذكر الوفد أن الجودة موضوع يتعلق أيضا بطلب البراءة والوثائق الأخرى المقدمة من مودع الطلب لأن تلك الوثائق تم أخذها في الاعتبار عند فحص طلب البراءة. وذكر الوفد أيضا أن هناك عوامل أخرى ينبغي أخذها في الاعتبار تتمثل في تقديم معارضة في نهاية المطاف من قبل طرف ثالث، فضلا عن الاهتمام الكافي بالاختراع وفائدته المبينين في الطلب المقدم للمجتمع بنطاقه الأوسع. وفيما يتعلق بجودة البراءات وموثوقيتها وقابليتها للتنفيذ، أوضح الوفد أن الدائرة الاتحادية للملكية الفكرية قد وضعت نظاما للمراقبة ينفذه مجلس الجودة، وهو هيئة جديدة أنشئت مؤخرا. وأشار الوفد إلى أنه يتعين على مجلس الجودة إجراء تقييم موضوعي لجودة طلب البراءة وخدمات البراءات التي تقدمها الدولة. وذكر الوفد أن المجلس يتألف من قسمين، أحدهما مختص بالجوانب المتعلقة بقانون البراءات والآخر مختص بالجوانب التقنية لطلب البراءة. وأفاد الوفد بأن الاستبيان الذي أعدته الأمانة بشأن هذه المسألة لا يأخذ في الحسبان معايير المنظمة الدولية للمقاييس أيزو 9001 ومدى امتثال المكاتب لها كمعيار دولي. ورأى الوفد أنه كان سيكون من المثير للاهتمام التحقق مما إذا كانت المكاتب حاصلة على شهادة الأيزو أم لا، وإذا ما كانت حاصلة، معرفة تأثير تلك الشهادة، إن وجدت، على جودة البراءات. واقترح الوفد بالتالي أن تقدم الأمانة بعض المعلومات عن المكاتب التي حصلت على شهادة أيزو 9001 وأثرها على جودة البراءات، إن وجدت. وأيد الوفد الاقتراح الداعي إلى إجراء مزيد من المناقشات بشأن أنظمة الاعتراض وتنظيم دورة أو حلقة دراسية خاصة بشأن هذه المسألة. ووافق الوفد أيضا على الاقتراح الداعي إلى مواصلة النقاش بشأن مسألة تقاسم العمل، حيث شاركت الدائرة الاتحادية للملكية الفكرية بنشاط كبير في التعاون مع البلدان الأخرى في مجال تقاسم العمل، ولا سيما من خلال برنامج المسار السريع لمعالجة البراءات مع حوالي 22 مكتبا للبراءات. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب الوفد عن تأييده للمقترحات التي قدمها وفد إسبانيا بشأن إجراء مزيد من المناقشات حول مسائل قانون البراءات الموضوعي. وفي هذا الصدد، رأى الوفد أن تلك الموضوعات ذات صلة وثيقة بمكاتب البراءات وخبراءها. ورأى الوفد أن الخطوة الابتكارية ذات أهمية خاصة وينبغي مواصلة مناقشتها لأن تبادل الخبرات والمعرفة المكتسبة بشأن هذه المسألة يمكن أن يكون مفيدا للجميع.

91. وشكر وفد البرتغال الأمانة على تقديم مجموعة هامة من المعلومات عن الاستبيان المتعلق بمصطلح "جودة البراءات" ولجهودها الرامية إلى إدراج رده المتأخر. وأكد الوفد من جديد دعمه والتزامه بالنهوض بالعمل بشأن جودة البراءات وجميع المقترحات الرامية إلى تحسين الكفاءة العامة لعملية البحث والنشر. وأيد الوفد أيضا اقتراح وفد إسبانيا الوارد في الوثيقة SCP/24/3، والتمس من الأمانة إجراء دراسة بشأن تقييم الخطوة الابتكارية. ورأى الوفد أن موضوع الخطوة الابتكارية وعدم الوضوح أمر هام بالنسبة لجميع الدول الأعضاء.

92. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن رغبته في أن يتناول بإيجاز أحد مقترحاته السابقة المتعلقة بجودة البراءات. وأعرب الوفد عن ارتياحه للاهتمام الذي ظهر بتقاسم العمل في مناقشات لجنة البراءات والاستبيان المتعلق بالجودة، بل أكثر من ذلك بالمشاركة الفعلية لكثير من مكاتب البراءات في العديد من برامج وترتيبات تقاسم العمل المختلفة مثل برامج المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية ومجموعة بلدان البرازيل وشيلي وكولومبيا وإكوادور وباراغواي وبيرو وأوروغواي وبلدان أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية، والمسار السريع لمعالجة البراءات وغيرها الكثير. وأشار الوفد إلى أن وفودا كثيرة ذكرت أن فوائد تقاسم العمل يمكن أن تكون ذات أهمية خاصة عندما تكون لدى المكاتب المعنية قدرات ونقاط قوة مختلفة. ومع ذلك، أشار الوفد إلى أنه حتى المكاتب الكبيرة مثل مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية يمكن أن تواجه

صعوبات في العثور على جميع الأدبيات السابقة ذات الصلة من تلقاء نفسها، لا سيما عندما تكون بلغة أجنبية وليس موجودا في مجموعات وطنية. وذكر الوفد أن ذلك هو السبب الذي دفعهم إلى العمل على هذا الموضوع في الوثيقة SCP/23/4.
وأعرب الوفد عن امتنانه لأن بعض جوانب الاقتراح قد اضطلعت بها لجنة البراءات وأشار إلى أن عدة أسئلة في الاستبيان المتعلق بالجودة الذي أصدرته الأمانة تناولت مسألة تقاسم العمل. وفي حين تم تجميع الإجابات على الأسئلة المتعلقة بتقاسم العمل في الاستبيان في الوثيقة SCP/26/4، أعرب الوفد عن رغبته في الحصول على نظرة أكثر تفصيلا حول كيفية تطبيق تقاسم العمل عمليا لتحقيق نتائج ملموسة في تحسين الجودة. ورأى الوفد أن تقاسم العمل والتعاون الدولي يمكن أن يكونا أدوات قوية تساهم في جعل عمل مكاتب البراءات أكثر كفاءة وفعالية ويمكن أن تكون مفيدة في زيادة قدرة مكاتب البراءات على منح البراءات عالية الجودة بكفاءة. وأشار الوفد إلى أنه رأى ذلك منعكسا في العديد من الردود على الاستبيان. وأوضح الوفد إلى أن تلك الأدوات مفيدة بشكل خاص عندما يكون لدى المكاتب المعنية قدرات ونقاط قوة مختلفة، على سبيل المثال، المكاتب التي تعمل بلغات مختلفة أو لديها خبرة خاصة في مجالات تقنية مختلفة يمكن أن تساعد بعضها البعض على إجراء بحث وفحص على نحو أفضل. ورأى الوفد أن بعض المكاتب يمكنها البحث والتقييم في مجال الأدبيات السابقة ذات الصلة ببعض طلبات البراءات على نحو أكثر كفاءة من غيرها. وأفاد الوفد أيضا بأن المكاتب الأخرى يمكن أن تكون قادرة على زيادة قدراتها من خلال الاستفادة من العمل الذي سبق القيام به في عمليات البحث وعمليات الفحص السابقة. وأشار الوفد إلى بعض جوانب مقترحه الوارد في الوثيقة SCP/23/4 والمتعلقة بتحسين فهم إمكانيات تقاسم العمل بشأن تشغيل مكاتب البراءات، واقترح أن توجه لجنة البراءات الأمانة إلى إجراء دراسة عن الظروف والكيفية التي يمكن من خلالها لتنفيذ برامج تقاسم العمل والتعاون الدولي بين مكاتب البراءات أن يساعد المكاتب المتعاونة في إجراء عمليات بحث وفحص أكثر كفاءة، وفي منح براءات ذات جودة عالية عن طريق الاستفادة من الأعمال التي تقوم بها المكاتب الأخرى. وذكر الوفد أنه على الرغم من أن الأمانة قد جمعت بالفعل بعض المعلومات من الدول الأعضاء عن تجربتها مع برامج تقاسم العمل، فإنه يرغب أن تدرس الأمانة مصادر أخرى للمعلومات عن الكيفية التي يمكن بها زيادة قدرات المكتب المحدودة من خلال استخدام تقاسم العمل. واقترح الوفد على سبيل المثال إدراج المواد العلمية التي استعرضها النظراء، وأن تطلب الأمانة معلومات إضافية أكثر تحديدا من مكاتب البراءات في الدول الأعضاء من خلال الاستفسار، مثلا، عن القدرات التي يتيحها لهم تقاسم العمل، التي بطريقة أخرى لن تكون متاحة أو سيكون من الصعب الحصول عليها، من حيث مجالات التكنولوجيا التي يتعين البحث فيها وفحصها ولغات مراجع الأدبيات السابقة وحجم العمل الذي تستطيع القيام به والجوانب الأخرى من مواردها. وشدد الوفد على أن الدراسة التي اقترحها تهدف أيضا إلى معالجة الأدوات التي تستخدمها المكاتب لتبادل المعلومات مثل نظام الويبو للنفاذ المركزي إلى نتائج البحث والفحص (WIPO CASE) وخدمة الوثيقة الكاملة (Global Dossier) وغيرها، وتحديد أوجه القصور التي واجهتها المكاتب والمنافع التى عادت عليها عند استخدام تلك أدوات. وأوصى الوفد بأن تبحث الدراسة أنواع منتجات العمل المشترك التي رأى الفاحصون أنها مفيدة، وكيفية تقاسم أفضل منتجات العمل هذه.
وأشار الوفد إلى أنه يمكن للأمانة مثلا أن تشير إلى الأدوات التي يمكن استخدامها لتقاسم أي نوع من منتجات العمل مثل الإجراءات المكتبية وقوائم الأدبيات السابقة وتصنيف الطلبات واستراتيجيات البحث وما إلى ذلك، ويمكن أن تجمع النتائج في جدول يبين ما هي الأدوات المستخدمة والمكاتب التي تستخدمها ولأي غرض. ولجعل تقاسم العمل ملموسا ومفهوما لأعضاء لجنة البراءات، طلب الوفد أن تنظم الأمانة عرضا عمليا لتلك الأدوات عند تقديم الدراسات التي تم الانتهاء منها.
وأشار الوفد إلى أن جانبا من مقترحه يتناول توافر مجموعات الأدبيات السابقة. وأشار الوفد إلى أنه في حين أن الحصول على الكثير من الأدبيات السابقة يعتبر أساسيا لإجراء بحث عالي الجودة، فإن بعض الأدبيات السابقة لا تتوافر إلا في مجموعات وطنية معينة لم تكن متاحة للمكاتب الأخرى. ولذلك، أكد الوفد من جديد اقتراحه بدراسة الفوائد المحتملة لإتاحة مجموعات الأدبيات السابقة لجميع المكاتب والعوائق الممكنة أمامها.

93. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء وأشار إلى أن بعض الوفود أعربت عن قلقها من أن تقاسم العمل يهدف إلى مواءمة قانون البراءات الموضوعي. وفي حين أشار الوفد إلى القلق الذي تجلى في الردود على الاستبيان التي قدمتها بعض المكاتب في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، أكد على أن تقاسم العمل هو ببساطة وسيلة للدول الأعضاء لتبادل

المعلومات المتعلقة بطلبات معينة للبراءات. وأشار الوفد إلى أن تقاسم العمل يسمح باعتبار نطاق أوسع من الأدبيات السابقة كجزء من عملية فحص البراءات، مع الحد من ازدواجية عمل مكاتب الملكية الفكرية. ورأى الوفد أن الموضوع يشكل جانبا جوهريا من قانون البراءات، وليس جانبا إجرائيا، وبالتالي فهو يدخل ضمن ولاية اللجنة. ورأى الوفد أن نتيجة تقاسم العمل هي فحص البراءات على نحو أكثر دقة، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى براءات أعلى جودة ونظام براءات أكثر كفاءة. وأعرب الوفد عن أمله في أن توافق لجنة البراءات على أن هذه النتيجة تعود بالنفع على جميع الدول الأعضاء والمكاتب ولا تشكل خطوة في الاتجاه نحو مواءمة قانون البراءات الموضوعي.

94. وأيد ممثل المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية البيان الذي أدلى به وفد اليابان. ورأى أن تقاسم العمل يمكن أن يؤدي إلى تسريع فحص طلبات البراءات. وأعرب الممثل أيضا عن اعتقاده بأن العمل الذي اضطلعت به في السابق المكاتب الأخرى يمكن أن يوفر أساسا جيدا للبحث في مكاتب أخرى، ولا سيما في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. ورأى الممثل أن هذه المعلومات ستساعد مكاتبهم على إجراء فحص موضوعي ومنح براءات جيدة. وعلاوة على ذلك، شدد الممثل على أن هذه المعلومات ليست ملزمة لمكاتب البراءات التي ستستخدمها وأن لتلك المكاتب الحرية في تطبيق معايير الأهلية للبراءة وفقا لقانونها المعمول به. وأشار الممثل إلى أهمية العمل الذي أنجزته بالفعل مكاتب البراءات الأخرى والذي أسفر عن معلومات مفيدة جدا لجميع البلدان ولا سيما مكاتب الملكية الفكرية في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا ذات الموارد والأدوات الشحيحة. وأعرب عن اعتقاده بأن تقاسم العمل من شأنه أن يساعد المكاتب المذكورة أعلاه على تحسين جودة البراءات الممنوحة بفضل توافر بحث جيد في مجال الأدبيات السابقة يمكن أن يؤدي إلى فحص ملائم لمتطلبات الأهلية للبراءة.

95. وشكر ممثل المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية الرئيس والأمانة على عملها. وأكد الممثل أن المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية لم تتلق الاستبيان، وأعرب عن رغبته في المساهمة فيه والرد عليه. وأشار الممثل إلى نظام البراءات الإقليمي للمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية، الذي يتألف من 17 بلدا، حيث تغطي براءة واحدة إقليم جميع الدول الأعضاء فيه. وأكد الممثل على أنه لا يوجد في إطار نظام المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية مكتب وطني للبراءات يشارك في إجراءات منح البراءات. وأعرب عن اعتقاده بأن جودة البراءات مهمة للغاية. وذكر أيضا أن تقاسم العمل في منطقة المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية قد حدث بالفعل وأن بعض الشركاء، مثل المكتب الأوروبي للبراءات، يساعدهم في عمليات البحث في الأدبيات السابقة. وفي هذا الصدد، أكد الممثل أن هذا الدعم لا يمس بأي شكل من الأشكال استقلالية المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية، لأن منظمتهم حرة ومستقلة في اتخاذ القرار النهائي بشأن منح البراءة. وأشار الممثل إلى أن قانون البراءات، مثل جميع قوانين الملكية الفكرية، هو قانون إقليمي، وهذا يعني وجود عدد من مكاتب البراءات مساو لعدد البلدان/المناطق. وأعرب عن اعتقاده بأن قواعد الملكية الفكرية تميل إلى أن تكون أكثر انسجاما مع العولمة، وأن مواءمة قانون البراءات هو التحدي الذي تواجهه لجنة البراءات.

96. وأشار ممثل الجمعية الدولية لحماية الملكية الصناعية إلى أن مسألة كفاية الكشف قد أثيرت عدة مرات خلال لجنة البراءات. وأفاد بأن وفد الاتحاد الروسي أوضح أن جودة البراءات تعتمد أيضا على جودة الوثائق التي يقدمها مودع الطلب وأن هذا الجانب يرتبط ارتباطا وثيقا بالوصف الكافي. وذكَّر الممثل بأن الوصف يجب أن يكون كافيا لتمكين الشخص الماهر في هذا المجال من تنفيذ الاختراع. وذكر الممثل أن الجمعية الدولية لحماية الملكية الصناعية اعتمدت عدة قرارات بشأن الكشف الكافي ودرست هذه المسألة. وأشار الممثل إلى أنه بمجرد الانتهاء من إعداد الوثيقة، ستحال إلى الأمانة لتوزيعها على أعضاء لجنة البراءات.

97. وأيد وفد زامبيا البيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية بشأن جودة البراءات وتقاسم العمل. وأشار الوفد إلى أن المداخلات والردود على الاستبيان تركز على مفهومين مختلفين يتعلقان بهذا الموضوع، وهما جانب يتعلق بجودة البراءة نفسها وجانب ثان يتعلق بعملية منح البراءات أمام مكاتب الملكية الفكرية. ورأى الوفد أن تحسين جودة البراءات لا يمكن تحقيقه بمجرد اعتماد ممارسات مكاتب البراءات الأخرى. وأوضح أن لجنة البراءات ينبغي أن تركز على عوامل

أخرى تتعلق بجودة البراءات، مثل معايير الأهلية للبراءة، التي تدخل في نطاق القوانين الوطنية وممارسات الفحص، بما في ذلك أنظمة الاعتراض. وذكر الوفد أنه قد رد على الاستبيان، وأكد مجددا أن تقاسم العمل يمكن أن يكون ذا أهمية بالغة إذا تم تحليله في السياق الصحيح. ورأى الوفد أن النهج الصحيح لتقاسم العمل ينبغي ألا يركز على المواءمة ولكن على استكمال العمل الذي يقوم به الفاحصون في مكاتبهم الوطنية باستخدام القوانين الوطنية. وشدد الوفد على أن المعلومات التي تم تقاسمها غير ملزمة ولا تؤدي إلى المواءمة إذا ما تم وضعها في السياق المناسب. وأعرب الوفد عن استعداده إلى الاستماع إلى آراء الوفود الأخرى وإجراء مناقشة بشأن هذا الموضوع.

98. وأشار وفد الاتحاد الروسي إلى البيان الذي أدلى به ممثل الجمعية الدولية لحماية الملكية الصناعية بشأن كفاية الكشف، وشدد على أن هذه المسألة حاسمة بالنسبة لجميع خبراء البراءات في جميع مكاتب البراءات. وأوضح الوفد أن التشريع الروسي تضمن متطلبا بشأن كفاية الكشف وعلاقته بمنح الحماية القانونية منذ 1 أكتوبر 2014. وبما أن النص القانوني المتعلق بكفاية الكشف موجود في العديد من قوانين البراءات، رأى الوفد أن الجميع يدرك أن مثل هذا المتطلب له نفس المعنى تقريبا. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن الأمر يتعلق بمسألة طبيعة الاختراع التي يتم الكشف عنها بالكامل في طلب البراءة للسماح لفاحصي البراءات باتخاذ قرارهم. وأوضح الوفد أن التشريع الروسي يتيح إمكانية الطعن في البراءة الممنوحة بناء على طلب براءة لا يمتثل لمتطلب كفاية الكشف. وأشار الوفد إلى أنه إذا ثبت ذلك، أي أن كفاية الكشف لم تتحقق، فسوف يتم إلغاء البراءة.

99. وذكر ممثل غرفة التجارة الدولية أن مؤسستهم نشطة في مجال الملكية الفكرية على مدار عقود عديدة، وأنه في هذا الإطار تنشر غرفة التجارة الدولية كل سنة أو ثلاث سنوات ما يسمى بخارطة طريق الملكية الفكرية لغرفة التجارة الدولية بشأن قضايا الملكية الفكرية متضمنة القضايا الحالية والناشئة لرجال الأعمال وصانعي السياسات. وأوضح أن جودة البراءات من بين المواضيع التي يتناولها هذا النشر، واقترح إتاحة نسخ للمشاركين في لجنة البراءات.

100. وشكر ممثل مكتب البراءات لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الرئيس والأمانة على ما بذلوه من جهود في عمل اللجنة. وقال إن مكتب البراءات لمجلس التعاون لدول الخليج العربية يعلق أهمية كبيرة على برنامج تقاسم العمل الذي يستخدمه، لأن هذه الأداة تؤدي دورا هاما في ضمان جودة البراءات. وأوضح أن المكتب يصدر براءة إقليمية قابلة للتنفيذ في الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. وأعرب الممثل عن أمله في أن يحسنوا جودة البراءات في جميع البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. ورأى أن التعاون مهم، وأعرب عن رغبته في زيادته فيما يتعلق بتقاسم العمل مع المكاتب الإقليمية الأخرى والمكاتب الوطنية للدول الأعضاء في الويبو. وأشار الممثل إلى أنهم يتعاونون مع بعض مكاتب البراءات، مثل المكتب الحكومي الصيني للملكية الفكرية. ورأى الوفد أن هذه التجربة قد علمتهم بعض الدروس المفيدة.

101. وأبلغت الأمانة لجنة البراءات بأنه استنادا إلى المعلومات التي تلقتها الدول الأعضاء، تم تحديث صفحة المنتدى الإلكتروني الخاصة بلجنة البراءات بشأن آليات المعارضة والإلغاء الإداري وتقاسم العمل الدولي والأنشطة التعاونية للبحث والفحص بشأن طلبات البراءات.

البند 7 من جدول الأعمال: البراءات والصحة

102. استندت المناقشات إلى الوثائق SCP/16/7 وSCP/16/7 Corr. وSCP/17/11 وSCP/24/4 وSCP/26/5 وSCP/26/6.

103. وقدمت الأمانة عرضا عن الوثيقة SCP/26/5. ويمكن الاطلاع على العرض على الموقع التالي: http://www.wipo.int/edocs/mdocs/scp/en/scp_26/scp_26_study_wipo.pdf.

104. وتحدث وفد إستونيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وأكد مجددا فهمه للتحديات والقيود التي قد تواجهها بعض البلدان في معالجة مشاكل الصحة العامة. وذكر الوفد أن الحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية المأمونة والفعالة والجيدة بأسعار معقولة للجميع يشكل تحديا كبيرا وأحد أهداف التنمية المستدامة الرئيسية التي يجب أن يدعمها الجميع. وذكر الوفد أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يظل ملتزما بزيادة فرص الحصول على الأدوية بأسعار معقولة وإيجاد حلول للتحديات الملحة في مجال الصحة العامة وأوجه عدم المساواة في العالم. وصرح الوفد بأن الاتحاد الأوروبي يتبع نهجا قائما على حقوق الإنسان في مجال الصحة، على النحو المبين في استنتاجات الاتصال والمجلس لعام 2010 بشأن "دور الاتحاد الأوروبي في الصحة العالمية". وذكر الوفد أن تعزيز جميع مجالات النظام الصحي، بما في ذلك توافر العاملين الصحيين المؤهلين، وتوفير الأدوية بأسعار معقولة والتمويل الكافي لهذا القطاع، أمر أساسي في التحرك صوب التغطية الصحية الشاملة مع توفير خدمات صحية جيدة يمكن للجميع الوصول إليها وبأسعار معقولة. وذكر الوفد أيضا أن جودة وسلامة سلسلة توزيع الأدوية ضرورية أيضا لتحسين الصحة العامة. وأضاف الوفد أن نموذج الابتكار الحالي، بما في ذلك دور التجارة المتعلقة بالملكية الفكرية، حقق تقدما متسقا في مجال الصحة العامة العالمية، وأدى إلى علاجات رئيسية جديدة ومحسنة فضلا عن العمر الأطول المتوقع، سواء في البلدان النامية أو البلدان الأقل نموا. وأضاف الوفد أن هذا النموذج يضم بالفعل مجموعة متنوعة من الأدوات مثل الحوافز للابتكار القائم على الملكية الفكرية أو التمويل والجوائز على المستويين العام والخاص أو البحوث العامة. وأضاف الوفد أن هذا التنوع ضروري لمعالجة الحالات التي يوجد فيها سوق ناجحة أو حيث يمكن أن يكون هناك إخفاقات في السوق. وأشار الوفد إلى المساهمة الهامة الموثوقة للدراسة الثلاثية التي أجرتها الويبو ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية بعنوان "تعزيز الوصول إلى التكنولوجيات الطبية والابتكار". وأشار الوفد أيضا إلى أن المناقشات في اللجنة لا يمكن أن تتجاوز ولاية لجنة البراءات والويبو وأنه ينبغي ترك المناقشات التي لا تتعلق بجوانب الملكية الفكرية في مجال الأدوية إلى منتديات أكثر ملاءمة. ورأى الوفد أن أي عمل آخر في مجال البراءات والصحة ينبغي أن يعكس نهجا متوازنا مع مراعاة مختلف العوامل ذات الصلة بالبراءات والصحة مثل الاقتراح المقدم من وفد الولايات المتحدة الأمريكية في الوثيقة SCP/17/11. وفي الختام، شكر الوفد الأمانة على إعداد الوثيقة SCP/26/5 بشأن القيود التي تواجهها البلدان النامية والبلدان الأقل نموا في الاستفادة الكاملة من المرونات في البراءات وتأثيراتها على الحصول على الأدوية الضرورية بأسعار معقولة لأغراض الصحة العامة في تلك البلدان، ورحب بالتأكيد على أن "تأمين الحصول على الأدوية ذو طبيعة متعددة التخصصات". وأحاط الوفد علما بالاقتراح الوارد في الفقرة 56 من الوثيقة بشأن التقارير الإضافية التي تقدمها الدول الأعضاء بشأن تنفيذ المرونات في البراءات واستخدامها في أقاليمها. وذكر الوفد أنه على استعداد للنظر في الاقتراح، رهنا بوجود توضيح إضافي لنوع التقارير وطريقة تقديمها.

105. وتحدث وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية وشكر الأمانة على إعداد الوثيقة SCP/26/5 التي تتضمن، في رأيه، معلومات مفيدة جدا بشأن البند الحالي من جدول الأعمال. وشكر الوفد أيضا الخبراء المستقلين ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية على مساهماتهم في الوثيقة. وقال الوفد إن الوثيقة ليست دراسة كاملة للأدبيات الموجودة، وإنما تنظر في القانون واحتياجات الدول الأعضاء استنادا إلى عناصر القانون الدولي ذات الصلة، مثل اتفاق تريبس وإعلان الدوحة. وذكر الوفد أنه على الرغم من تلك الحقوق، فإن البلدان النامية والبلدان الأقل نموا تحتاج إلى مزيد من المرونة في نظام البراءات. وذكر الوفد أن المجموعة الأفريقية تعترف بأهمية عمل لجنة البراءات، ولا سيما في مجال البراءات والصحة، الذي تعتبره المجموعة الأفريقية أولوية للجنة. وذكر الوفد أيضا أنه طلب برنامج عمل بشأن البراءات والصحة منذ الدورة الخامسة عشرة. وقال إن الصحة حق أساسي من حقوق الإنسان، وأنها تشكل جزءا من خطة الويبو الإنمائية. وأضاف الوفد أن التغطية الشاملة وأهداف التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما رقم 3، تذكر الطابع العالمي لهذا الحق. وذكر الوفد أنه لا ينبغي حرمان أي جزء من السكان من هذا الحق الذي تعتمد عليه التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء ولا سيما بالنظر إلى التكلفة الهائلة للرعاية الصحية. ورأى أعضاء المجموعة الأفريقية أن مسألة البراءات والصحة يجب أن تناقش في إطار لجنة البراءات، وأن البراءات ينبغي ألا تشكل عقبة أمام الحصول على الأدوية الجيدة والتكنولوجيات الجديدة بأسعار معقولة. وأشار الوفد إلى أنه من الواضح أنه ينبغي النظر في تحقيق توازن مثالي بين أصحاب البراءات والمصلحة العامة وأن البراءات لها

تأثير مباشر على الظروف القاسية التي لا يمكن من خلالها لا يتمكن الجميع من الحصول على الأدوية بأسعار معقولة. وذكر الوفد أنه في جميع البلدان، النامية والمتقدمة على حد سواء، بسبب انتشار الطفيليات وغيرها من مسببات للأمراض مثل تفشي فيروس إيبولا و زيكا. ورأى أن الويبو بوجه عام ولجنة البراءات على وجه الخصوص يجب أن تشدد على أهمية حقوق الإنسان في توافر الأدوية. وشدد الوفد على أن قضايا الصحة العامة مهمة جدا فيما يتعلق بالأمراض المعدية وغير المعدية. ورأى الوفد أن العدوى البكتيرية والأمراض المهملة تشكل أيضا مصدرا هاما جدا من مصادر القلق، وأن المجموعة الأفريقية قدمت خلال الدورات السابقة اقتراحا لإدراجها كبرنامج عمل. وذكر الوفد أن إعداد دراسات من قِبل خبراء مستقلين بناء على طلب الأمانة بعد التشاور مع الدول الأعضاء يقع ضمن ولاية لجنة البراءات. وأضاف الوفد أن تبادل الآراء والمعلومات بين الدول الأعضاء يجب أن يتم في إطار تركيز الأمم المتحدة على الحق في الحصول على الأدوية كما حدده مجلس حقوق الإنسان. وأوضح الوفد أن العناصر الثلاثة لبرنامج العمل مترابطة، وبالتالي ينبغي اتباعها في وقت واحد من أجل تحقيق النجاح في المهمة. وأشار الوفد إلى أن اقتراحه يتفق مع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس تريبس، من أجل إطالة الفترة الانتقالية حتى عام 2023. وأشار الوفد أيضا إلى أن الاقتراح يسمح للويبو بدراسة المسألة باعتبارها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة. وأعرب عن أمله في أن تتوصل الدورة الحالية للجنة البراءات إلى اتفاق بشأن برنامج عمل طموح بشأن البراءات والصحة. وفيما يتعلق بالوثيقة SCP/26/5، أعرب الوفد عن التزامه بمناقشته بطريقة بناءة. فأولا، شكر الوفد الأمانة باسم المجموعة الأفريقية على إعداد الوثيقة. وذكر الوفد بأن الوثيقة تضمنت، كما جاء في بيانه، ثروة من المعلومات. غير أن الوثيقة، بصيغتها الحالية، لا تغطي جميع الشواغل التي أعربت عنها المجموعة الأفريقية. وأعرب الوفد عن أسفه لأن الفقرة 5 من الدراسة لم تقدم تحليلا متعمقا للالتزامات القانونية ولم تنظر في الخيارات الخاصة المتاحة في تلك الاتفاقات. وعلاوة على ذلك، أشار الوفد إلى أن الفقرة 5 لم تدرس أحداث كل خيار من هذه الخيارات بشأن القدرة على تحمل تكاليف الأدوية والقدرة على تحمل تكاليف الصحة. وذكر الوفد أن الدول الأعضاء تحتاج إلى معلومات إضافية عن مختلف الخيارات المعروضة عليها حتى تتمكن من اللجوء للخيار الأنسب لها. وأعرب الوفد عن أسفه لأن الوثيقة لم تتناول سوى فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز، وأعرب عن رغبة المجموعة الأفريقية في الحصول على مزيد من المعلومات عن الأدوية لمختلف الأوبئة السائدة في أفريقيا، ولا سيما الأمراض غير المعدية وأمراض المناطق المدارية المهملة. وأعرب الوفد أيضا عن رغبته في الحصول على مصدر للمعلومات، وهو مصرف بيانات موثوق، يمكن لجميع الدول الأعضاء الوصول إليه ويكون متاحا لها.

106. وتحدث وفد باراغواي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وشكر الأمانة على إعداد الدراسة المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها البلدان النامية والبلدان الأقل نموا من أجل الاستفادة الكاملة من المرونات المتاحة في مجال البراءات وما يترتب على ذلك من آثار على الوصول إلى الأدوية بأسعار معقولة. وعبّر الوفد عن تقديره للعمل الذي قامت به منظمة التجارة العالمية والويبو ومنظمة الصحة العالمية، فضلا عن مساهمات الاستشاريين في الدراسة. وذكر الوفد أن هذا النوع من التعاون مفيد دائما عندما تحتاج الدول الأعضاء إلى فهم الصعوبات التي تواجهها الدول الأعضاء في ضمان توافر الأدوية بطريقة مستدامة. وذكر الوفد أن النقاش بشأن العلاقة بين الصحة والبراءات أمر بالغ الأهمية من أجل تعزيز التوازن الدقيق الذي يتطلبه نظام البراءات. وأشار الوفد إلى أن لديه عددا من الوثائق والمقترحات يمكن أن يكون أساسا لإعداد خطة عمل طموحة في المنطقة. وأشار الوفد إلى أن الاقتراح الكندي الوارد في الوثيقة SCP/26/6 هو أحدث تلك المقترحات. وبناء على ذلك، رأى الوفد أن لديه قدرا كبيرا من المواد التي يمكن أن تسمح للدول الأعضاء بتحديد برنامج عمل أو الاتفاق على نقاط ملموسة في هذا المجال.

107. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، وأعرب عن رغبته في لفت انتباه اللجنة إلى تقرير فريق الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالحصول على الأدوية (UNHLP). وذكر الوفد أن التقرير بحث على وجه التحديد السياسة والاتساق بين حقوق الملكية الفكرية والتجارة وحقوق الإنسان، وقدم عددا من التوصيات في هذا الصدد. وذكر الوفد أن بعض تلك التوصيات موجهة تحديدا إلى الويبو، وأنها ذات صلة مباشرة بجدول أعمال لجنة البراءات بشأن البراءات والصحة. وطلب الوفد بناء على ذلك من لجنة البراءات أن تبدأ تلك المناقشات الاستكشافية استنادا إلى تقرير فريق الأمم

المتحدة الرفيع المستوى المعني بالحصول على الأدوية. وشدد الوفد على أنه يتعين على اللجنة إدراج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يسر إعداد تقرير فريق الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالحصول على الأدوية في الدراسات التي تتم بشأن القيود التي تواجهها البلدان النامية والبلدان الأقل نموا في الاستفادة الكاملة من المرونات في البراءات وأثرها على الحصول على الأدوية بأسعار معقولة والأساسية في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا.

108. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وشكر الأمانة على إعداد وعرض الوثيقة SCP/26/5 وأشار إلى الأهمية التي توليها هذه المجموعة لأعضائها. ورأى الوفد أن المسألة معقدة جدا، ومن الواضح أن هناك حاجة إلى نهج شامل لحلها. وأشار الوفد إلى أن الحصول على الأدوية يمثل تحديا كبيرا، وأن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق ملتزمة بالمشاركة في المبادرات التي تسهل الحصول على الأدوية. وأشار الوفد إلى الدراسة الثلاثية التي أجرتها الويبو ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية تحت عنوان "تعزيز الحصول على التكنولوجيات الطبية والابتكار" من أجل المناقشات حول الموضوع، وأكد على ضرورة تجنب الازدواجية في العمل مع المنظمات الدولية الأخرى بشأن هذا الموضوع. وذكر الوفد أن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق توافق على الدراسات فقط في برنامج عمل متوازن من شأنه أن يعزز الفهم المشترك للسياسات والمبادرات الرامية إلى تعزيز الحصول على الأدوية وتكنولوجيات الرعاية الصحية بأسعار معقولة من خلال مقترحات مماثلة لتلك التي طرحها وفد الولايات المتحدة الأمريكية في الوثيقة SCP/17/11.

109. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء وشكر الأمانة على إعداد الوثيقة SCP/26/5 وتقديم عرض معلوماتي. وأشار الوفد إلى أن العوامل التي تؤدي إلى الاستخدام الفردي للتراخيص الإلزامية معقدة للغاية كما هو مبين بوضوح في الفقرة 53 من الوثيقة. وأكد الوفد من جديد أن الابتكار والنفاذ متساويان في الأهمية في العلاقة بين البراءات والصحة. وقال إن حماية الملكية الفكرية أمر حيوي لتطوير أدوية جديدة بما في ذلك الأدوية المنقذة للأرواح، مثلما أن الابتكار يتعزز من خلال نظام البراءات. وذكر الوفد أيضا أنه عند النظر إلى الصورة الكاملة للبحث والتطوير في مجال المستحضرات الصيدلانية، فمن الواضح أن الحافز المستمد من حماية البراءات يُعد أمرا حاسما في هذا القطاع. ورأى الوفد أنه من المهم أن يكون لدى الجمهور الأوسع بحوث خاصة وتطوير بشأن الأدوية المأمونة والفعالة. وشدد الوفد على أهمية التركيز ليس فقط على البراءات الإضافية المحددة، بل أيضا على مراعاة السياق الأوسع. وأشار الوفد إلى أن الافتقار إلى توافر الأدوية المأمونة والفعالة يمثل مشكلة متعددة الأوجه تتعلق بالعديد من المجالات مثل عدم كفاية التمويل المقدم للرعاية الصحية، ونقص أو عدم إمكانية الوصول إلى العاملين في مجال الرعاية الصحية المدربين والمرافق الطبية الكافية، ونظام وعمليات الشراء غير الموثوق بها، ونقص البنية التحتية، والسياسات المتضاربة التي لا تشجع على دخول الأسواق والتنافس بين العقاقير المبتكرة، والإدارة الفاشلة، وسوء رؤية الطلب، والبيع بالتجزئة، والضرائب، والتعريفات الجمركية، وما إلى ذلك. وذكر الوفد أن عدم الوصول إلى التكنولوجيا الطبية نادرا ما يرجع إلى عامل وحيد معزول، على النحو الذي جاء في الدراسة الثلاثية التي أجرتها الويبو ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية بشأن تعزيز الوصول إلى التكنولوجيات والابتكارات الطبية. وأفاد الوفد بأن وجود نظام فعال للملكية الفكرية لا يضر بالوصول إلى الأدوية. وعلى العكس من ذلك، أشار الوفد إلى أنه يطمئن الشركات بأن تكنولوجيتها لن تستخدم على نحو غير منصف، مما ييسر إدخال الأدوية الجديدة إلى الأسواق النامية في وقت مبكر. وشدد الوفد على أن النداءات الداعية إلى استبدال أو تقويض نظام الملكية الفكرية ببدائل غير مجربة أو غير عملية قد تترتب عليها عواقب غير مقصودة على المرضى ونظم الرعاية الصحية. وقال الوفد إن المجموعة باء ترى أنه قبل إجراء دراسة جديدة في لجنة البراءات، ينبغي أن تكون هناك قائمة بالدراسات والتحليلات التي تتمخض عنها منتديات الأمم المتحدة الأخرى والمتعددة الأطراف من أجل تجنب الازدواجية غير الضرورية مع الأعمال القائمة بالفعل. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن الأمانة ستكون في وضع يمكنها من إجراء مثل هذه المجموعة من الدراسات وذلك بالاستفادة من العلاقة التعاونية القائمة مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية،. وذكر الوفد أيضا أن المجموعة باء مفتوحة للأنشطة التي من شأنها أن تعزز الفهم المشترك للسياسات والمبادرات التي يمكن أن تعزز الوصول إلى الأدوية وتكنولوجيات الرعاية الصحية. ورأى الوفد أن التعاون بين الويبو ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية تحت عنوان "تعزيز الوصول إلى التكنولوجيات الطبية والابتكار: التقاطعات بين الصحة العامة والملكية الفكرية والتجارة" يمكن أن يكون أساسا للمناقشات المثمرة. وأعرب الوفد عن رغبته في النظر في

المسألة بطريقة شاملة، بما في ذلك المقترحات الأخرى ذات الصلة مثل المقترحات التي تتضمن الوثيقة SCP/17/11. وعلى الرغم من أن الوفد أحاط علما بالفقرة 56 من الوثيقة SCP/26/5، فإنه يرى أن النهج يوفر نظرة قاصرة لنظام البراءات. وأشار الوفد إلى أن المرونات هي إحدى الأدوات الممكنة المناسبة كجزء من نظام فعال لحماية البراءات. وذكر الوفد أن اتباع نهج متوازن هو وحده الذي من شأنه أن يدفع عمل اللجنة إلى الأمام، ولذلك أعرب عن رغبته في المشاركة البناءة في هذه المسألة بشكل عام. وأشار الوفد أيضا إلى أن وفودا معينة ذكرت الاقتراح المقدم من المجموعة الأفريقية، وهو الوثيقة SCP 24/4. ورأى الوفد أن اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية يتضمن عناصر لا تدخل في نطاق ولاية اللجنة. وذكر الوفد بأنه فيما يتعلق بالفقرة 12 من الاقتراح، فإن معظم الحوافز الإضافية اللازمة لتحسين البحوث المتعلقة بمقاومة مضادات الميكروبات تقع خارج نطاق نظام البراءات. وعلاوة على ذلك، أفاد الوفد بأنه، فيما يتعلق بالفقرة 14، فإن تقرير فريق الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالحصول على الأدوية لم يكن عملية مدفوعة من الدول الأعضاء ولم يعكس رأيها ولم تؤيده. وذكر الوفد أن المجموعة باء مستعدة لمناقشة إمكانية الحصول على الأدوية بطريقة شاملة ووفقا لولاية لجنة البراءات. ومع ذلك، شدد الوفد على أن تقرير فريق الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالحصول على الأدوية لا ينبغي أن يشكل أساسا للمناقشات. وشدد الوفد على أهمية أن تأخذ أي مناقشة في الاعتبار الطائفة الواسعة من الآراء والعوامل المؤثرة في الحصول على الأدوية. وأشار الوفد إلى أنه فيما يتعلق بالفقرة 15، فإن ولاية المقرر الخاص للأمم المتحدة ربما تكون غير مناسبة للمناقشة في لجنة البراءات بالويبو، وهي هيئة تقنية. وشدد الوفد على أنه لا يوافق على الفقرة 15 بشأن المقرر الخاص للأمم المتحدة. وأشار الوفد فيما بعد إلى أنه فيما يتعلق بالفقرة 16، ينبغي لأي مناقشة بشأن الترخيص الإلزامي أن تأخذ في الاعتبار الأهداف الأوسع لنُظم البراءات. ورأى الوفد أن أي ورشة عمل تركز على الترخيص الإلزامي ستؤدي إلى مناقشات غير متوازنة، خاصة وأن مسألة الاستثناءات والتقييدات موجودة بالفعل في جدول أعمال لجنة البراءات. وأخيرا، وفيما يتعلق بالفقرة 20، أفاد الوفد بأن الويبو وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية تقدم بالفعل مساعدة ممتازة للدول الأعضاء. وأشار الوفد إلى أن التقارير الأخيرة التي قدمتها مختلف المنظمات الدولية إلى مجلس تريبس احتوت على قائمة واسعة من المبادرات القائمة بالفعل.

110. وأعرب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) عن تقديره لإعداد الأمانة والدراسة الواردة في الوثيقة SCP/26/5. وأعرب الوفد عن تقديره لوفد كندا على إعداد اقتراحه الجديد. وأشار إلى أن الحصول على الأدوية الأساسية بأسعار معقولة عنصر محدد وهام لإعمال الحق في الصحة بوصفه حقا أساسيا من حقوق الإنسان. ورأى الوفد أنه ينبغي على الويبو، بوصفها إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، أن تدعم الدول الأعضاء في معالجة الحواجز المتعلقة بالملكية الفكرية التي تؤثر على توافر الأدوية والعلاجات والتكنولوجيات ذات الصلة في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل وإمكانية الحصول عليها بأسعار معقولة. وذكر الوفد أنه من أجل تلبية متطلبات الصحة العامة فيما يتعلق بالأدوية المشمولة بالبراءات وتوفيرها بأسعار معقولة من الضروري أن تعمل اللجنة على الاستخدام الفعال لأحكام الترخيص الإلزامي بموجب قوانين البراءات والآثار المفاهيمية على منح التراخيص الإلزامية على توافر وسعر الأدوية الحاصلة على براءة. وأشار الوفد إلى أنه لا يوجد في الوقت الحاضر محفل دولي آخر تتقاسم فيه الدول الأعضاء الخبرات بشأن استخدام المرونات المتعلقة بالبراءات في مجال الصحة. وأشار الوفد إلى أن عمل لجنة البراءات في هذا المجال بالغ الأهمية. وأعرب الوفد عن اقتناعه بأن لجنة البراءات ينبغي أن تحدد قيدا محددا فيما يتعلق بالمرونات التي يمكن استخدامها لتلبية احتياجات الصحة العامة، ثم تناقش ذلك بهدف تحديد الحلول العملية. وأكد الوفد على أهمية وملاءمة التوصيات الواردة في تقرير فريق الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالحصول على الأدوية الذي نُشر في سبتمبر 2016. وأعرب الوفد عن اعتقاده الراسخ بأن الحاجة ملحة لا إلى الدعم فحسب بل أيضا إلى الاضطلاع بأنشطة المتابعة والنظر بجدية في توصية الفريق والعمل على جعلها حقيقة واقعة. ورأى الوفد أن مناقشة البراءات والصحة وبرنامج العمل المقبل بشأن هذه المسألة ينبغي أن تساعد الدول الأعضاء على اعتماد قانون البراءات الخاص بها والاستفادة الكاملة من المرونات في البراءات وفقا لاحتياجات الصحة العامة، امتثالا للالتزامات الدولية. ورأى الوفد أن برنامج العمل هذا ينبغي أن يوفر إمكانية تحليل العوائق والعقبات المحتملة التي يخلقها النظام في الحصول على الأدوية مثل العوائق القانونية والتعاقدية والقيود المفروضة على القدرات في الاستفادة الكاملة من المرونات، وأن يواصل تحليل وسائل التغلب على تلك القيود. وذكر الوفد أنه بناء على تلك الأسباب، فإنه يواصل تأييد المقترحات المقدمة من مجموعة البلدان

الأفريقية ومجموعة أجندة التنمية المتعلقة ببرنامج العمل المقبل بشأن البراءات والصحة. وأعرب الوفد عن أمله في أن يتم تنفيذ التوصيات الواردة في المقترحات داخل اللجنة حتى يكون هناك فهم أفضل للتحديات والقيود في الاستفادة الكاملة من المرونات المتعلقة بالبراءات في مجال الصحة العامة. ورأى أن الاضطلاع بنشاط داخل اللجنة استنادا إلى توصيات تقرير فريق الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالحصول على الأدوية يُعتبر عنصرا هاما وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار. وأعرب الوفد عن شكره للأمانة على العرض الممتاز للدراسة والوثائق الجديدة. ورأى الوفد أن الدراسة قدمت لمحة عامة عن القيود المختلفة التي تواجهها البلدان النامية والبلدان الأقل نموا عند تنفيذ المرونات في البراءات. وذكر الوفد أنه نظرا لأن الدراسة استندت إلى العدد المحدود من مصادر المعلومات، فإنها لا يمكن اعتبارها دراسة وافية وشاملة للموضوع. وذكر الوفد أنه مع مراعاة أوجه القصور في الوثيقة التي سلطت الضوء على بعضها مجموعة البلدان الأفريقية وعدم وجود نتيجة موثوقة نظرا لعدم توفر بيانات كافية، يمكن اعتبار الدراسة أولية وينبغي التوسع فيها لتشمل شواغل جميع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية. ورأى الوفد أن هناك نقصا آخر في الوثيقة يتمثل في أنه لا يوجد اقتراح ملموس بشأن الوسائل التي يمكن أن تعتمدها البلدان النامية للتغلب على القيود التي تواجهها في استخدام المرونات هذه. وأعرب عن أمله في أن تقدم دراسة أخرى مقترحات محددة للدول الأعضاء ولا سيما البلدان النامية والبلدان الأقل نموا في التغلب على تلك القيود.

111. وشكر وفد الأرجنتين الأمانة على إعداد الوثيقة SCP/26/5 وعرضها. وفيما يتعلق بالبحث عن البراءات ذات الصلة المذكورة في الفقرة 36 من الوثيقة، أعرب الوفد عن تأييده لأهمية وصف الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية في طلبات البراءات والبراءات التي تتوفر فيها الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية . ورأى الوفد أن الكشف عن الأسماء الدولية غير المسجلة في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا يمكن أن يساعد وزارة الصحة والمنظمات غير الحكومية وغيرها على معرفة حالة الأدوية المشمولة بالبراءات عن طريق الأسماء الدولية غير المسجلة. وفي الختام، شكر الوفد وفد باراغواي وأعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي.

112. وشكر وفد جنوب أفريقيا الأمانة على إعداد الوثيقة. وذكر الوفد أن البراءات تمثل مجالا هاما بالنسبة للمجموعة الأفريقية بما في ذلك جنوب أفريقيا. وذكر الوفد أيضا أن الحق في الصحة يشكل جزءا أساسيا من حقوق الإنسان وأنه ذو صلة بجميع البلدان النامية والمتقدمة على السواء. وأشار الوفد إلى أن تفشي وباء الإيبولا وفيروس زيكا مؤخرا أظهر أن الأمراض لا تعترف بالحدود الاستوائية ولا تميز بين البلدان الغنية والفقيرة أو البلدان المتقدمة والنامية. وأوضح الوفد أن المجتمع العالمي أحاط علما بالحقيقة المذكورة أعلاه وأكد من جديد أهمية الصحة عندما اعترف بإمكانية الوصول إلى الصحة العامة بوصفه الهدف 3 من جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة لعام 2030. وأشار الوفد أيضا إلى أن الهدف 3 يتسم بأهمية خاصة لأنه يعترف بأن هناك احتياجات صحية كبيرة غير ملباة في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وأن هناك تفاوتات صحية كبيرة داخل البلدان نفسها. وأشار الوفد إلى أن الهدف 38 من أهداف التنمية المستدامة يتطلب أن يسعى المجتمع الدولي إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة بما في ذلك حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية الجيدة والجوهرية وكذلك الأدوية واللقاحات الأساسية. وأشار الوفد أيضا إلى أن جميع منظمات الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية تحقيق هذا الهدف من أجل العمل على تحقيق الهدف 3. وذكر الوفد أن الحصول على الأدوية المأمونة والميسورة التكلفة لا يزال يشكل تحديا أساسيا للبلدان النامية والبلدان الأقل نموا، ويمكن للجنة أن تؤدي دورا فعالا نظرا إلى ارتباطها بالبراءات والصحة. ورأى الوفد أن اقتراح المجموعة الأفريقية بشأن البراءات والصحة يمكن أن يساعد اللجنة على بلوغ الهدف النبيل المتمثل في الحصول على الخدمات الصحية. وذكر الوفد أن اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية، كما سبق التعبير عنه، يتضمن ثلاثة برامج مترابطة على شبكة الإنترنت للدراسات وتبادل المعلومات والمساعدة التقنية التي ينبغي متابعتها في وقت واحد، مع روابط بالتوصيات 179 و14 و31 و32 من جدول أعمال الويبو بشأن التنمية. وأشار الوفد إلى أن اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية تضمن أيضا طلب الرؤساء المشاركين لفريق الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالحصول على الأدوية لتبادل وجهات نظرهم بشأن أهداف ونتائج وتوصيات الفريق. وأعرب الوفد عن رغبته في تذكير الوفود الأخرى بأنه على الرغم من أن الأمين العام للأمم المتحدة قد استهل تقرير الفريق، فقد عرضته الجمعية العامة للأمم المتحدة واعتمدته، وبالتالي فهو تقرير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وأشار الوفد إلى أن تقرير فريق الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالحصول على الأدوية يمثل مستودعا غنيا

ووثيقة مرجعية، وأعرب عن اعتقاده كذلك بأن مناقشة وتنفيذ التوصيات فضلا عن التوصيات الأخرى المتعلقة بالملكية الفكرية والصحة قد تم تناولها في اقتراح المجموعة الأفريقية. وذكر الوفد أن الوثيقة SCP/24/4 تنطوي على إمكانية الحد من الحالة المؤسفة المتمثلة في سجن النساء والرضع في السجون، لأنهم لا يستطيعون دفع فواتيرهم الطبية. وذكر الوفد أن الويبو والدول الأعضاء فيها لا يمكنها أن تظل صامتة في مواجهة هذه الأسئلة والتحديات الطويلة الأمد بشأن دور البراءات في التكنولوجيات الصحية، خاصة وأنها تؤثر على الحياة والحق في الكرامة الإنسانية والصحة الجيدة في بيئة آمنة.

113. وأعرب وفد الكرسي الرسولي عن تقديره للرئيس على توجيهاته في اللجنة. ورأى الوفد أن عمل اللجنة يمكن أن يتم إنجازه بتوجيه من الرئيس. وشكر الوفد أيضا نواب الرئيس والأمانة على جهودهم في التحضير للدورة الحالية، وعلى وجه الخصوص لإعداد الوثيقة SCP/26/5. وأيد الوفد عمل لجنة البراءات وأولى أهمية كبيرة لولاية اللجنة. وأشار الوفد إلى أنه وفقا للفقرة 53 من الوثيقة، "استخدام التراخيص الإلزامية، العوامل التي تحدد الاستخدام الفردي لهذه التراخيص معقدة للغاية". وصرح الوفد بأن اتساق السياسات في بلوغ الهدفين المتلازمين المتمثلين في الحصول على الأدوية والابتكار الطبي أمر حيوي لتحقيق هدف خطة عام 2030 من أجل تحسين صحة ورفاه جميع الناس من جميع الأعمار وقد تم التعبير عنها في عدة أهداف من أهداف التنمية المستدامة . وأشار الوفد إلى أن الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة يتطلب على وجه التحديد إجراء تقييمات أكثر شمولية للحالة وتحديد أولويات الاحتياجات الصحية الأكثر إلحاحا من قبل مؤسسي البحوث والتطوير في مجال الصحة والحصول على تمويل منصف ومستدام، فضلا عن استخدام الموارد العامة والخاصة بصورة أكثر حصافة واستراتيجية . وأضاف قائلا إن إعلان الدوحة كان، كما ذكر بوضوح في الدراسة الثلاثية لعام 2013، حافزا على تحقيق الاتساق على الصعيد الدولي، على الصعيدين القانوني والسياسي، من خلال وضع اتفاق تجاري متعدد الأطراف في سياق الصحة العامة، تتعامل مباشرة مع التفاعل بين سياسات الصحة العامة والملكية الفكرية. ورأى الوفد أن إعلان الدوحة في الفقرة 4 أكد أن اتفاق تريبس لا يمنع وينبغي ألا يمنع الأعضاء من اتخاذ تدابير لحماية الصحة العامة وأنه ينبغي تفسير الاتفاق وتنفيذه بطريقة تدعم حق أعضاء منظمة التجارة العالمية في الحماية وعلى وجه الخصوص، في تعزيز إمكانية حصول الجميع على الأدوية. وذكر الوفد أن الحصول على الأدوية بأسعار معقولة لم يعد يشكل تحديا بالنسبة للبلدان الأقل نموا والبلدان النامية الأخرى؛ فقد أصبح أيضا مسألة ملحة بصورة متزايدة بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو أيضا. واختتم الوفد كلمته قائلا إن التحدي المتمثل في وضع وتنفيذ تدابير سياسات فعالة وعادلة للابتكار والوصول إلى تلبية احتياجات الصحة العامة يتسم بطابع دينامي في طبيعته ويتطور مع عبء المرض وكذلك التقدم المحرز في التكنولوجيا وتنويع نظم الابتكار. ورأى الوفد أنه ستكون هناك حاجة إلى حلول متكيفة لتلبية الاحتياجات المتغيرة والمتنوعة. ورأى الوفد أن الإبلاغ المنتظم قد يساعد على فهم أفضل للعوامل الدينامية التي تنطوي على الاستفادة الكاملة من المرونات. وذكر الوفد أنه على الدول الأعضاء، مثلما ناشد البابا فرانسيس قادة صناعة المستحضرات الصيدلانية الذين اجتمعوا في الفاتيكان في السنوات السابقة، أن يواصلوا العمل بشأن الحصول على الأدوية إلى أن تكون الخبرة التقنية والموارد والأساليب التي تتيح الوصول إلى التشخيص والعلاج متاحة للجميع، وليس مجرد قلة مميزة، لأنه لا توجد حياة إنسانية مقدسة أكثر من حياة أخرى. وأكد الوفد للرئيس الروح البناءة والدعم من الكرسي الرسولي.

114. واغتنم وفد شيلي الفرصة للإشارة إلى الوثيقة SCP/26/5. وشكر الوفد أولا الأمانة والخبراء الذين عملوا على إعداد الوثيقة. وأشار الوفد إلى أن الوثيقة توضح جليا العلاقة بين نظام البراءات الدولي والتحديات المرتبطة بالتنفيذ المحلي. وأشار الوفد أيضا إلى أن الحفاظ على حيز لاتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات العامة وإتاحة إمكانية الحصول على الأدوية والإجراءات يشكلان أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها الحكومات في هذا المجال. وأقر الوفد بأن الأسباب التي تؤدي إلى نجاح سياسة معينة في مجال الطب تعتمد على متغيرات متعددة. وذكر الوفد أنه لا شك في أن نظام الملكية الفكرية في كل بلد يشكل أحد الجوانب الرئيسية في تلك المعادلة. ورأى الوفد، أن وثيقة الأمانة طرحت سلسلة من التحديات التي يتعين أن تكون جزءا من مناقشات اللجنة. ومن بين هذه الجوانب، رأى الوفد أولا أن هناك حاجة إلى إنشاء القدرة التقنية على الملكية الفكرية مما يمكن الوكالات المكلفة بالسياسة العامة المرتبطة بالحصول على الأدوية من المعرفة التامة بالالتزامات المتعلقة بالحماية والمرونات التي من شأنها أن تساعد على صياغة سياستها العامة الوطنية بشأن الأدوية. وثانيا، رأى الوفد أنه من

الضروري مواصلة العمل بعمق كبير بشأن شفافية نظام البراءات فيما يتعلق بفحص البراءات وطريقة استخدامها. ورأى الوفد أن ذلك من شأنه أن يوفر وضوحا فيما يتعلق بحالة البراءات على المستوى المحلي. وثالثا، أعرب الوفد عن أمله في مواصلة تطوير برنامج للمساعدة التقنية من شأنه أن يمّكن البلدان من تنفيذ الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات في إطار تشريعاتها الخاصة بطريقة فعالة. وفيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى مزيد من الشفافية في نظام البراءات، سلط الوفد الضوء على العمل الذي قامت به مؤسسة براءات الأدوية، ولا سيما قاعدة بيانات البراءات والتراخيص للأدوية (MedsPAL)، وهي أداة من شأنها المساعدة على إحراز تقدم ملموس في هذا المجال. وأيد الوفد أيضا البيان الذي أدلت به الأرجنتين بشأن أهمية إدراج الأسماء غير المسجلة في البراءات عند منح البراءات. ورأى الوفد أن على اللجنة مواصلة توفير حيز يمكن فيه إبلاغ الأعضاء بانتظام ويمكنهم أيضا تقديم معلومات عن التحديات ووضع السياسة العامة في جميع الدول الأعضاء.

115. وشكر وفد البرازيل الأمانة على العرض المتعلق بالقيود التي تواجهها البلدان النامية والبلدان الأقل نموا في الاستفادة الكاملة من المرونات. وأيد الوفد البيان الذي أدلى به وفد باراغواي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأعرب أيضا عن تقديره للبيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وذكر الوفد أن موضوع البراءات والصحة مهم لكل دولة عضو ممثلة في لجنة البراءات دون استثناء. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن البحث والتطوير في السوق قد أدى إلى عدد كبير من التكنولوجيات الهامة التي حسّنت الظروف الصحية في جميع أنحاء العالم. ورأى الوفد أن ذلك في بعض الأحيان جاء نتيجة للتعهدات الخاصة البحتة، في حين جاء في أحيان أخرى نتيجة الشراكات الناجحة للشركات الخاصة مع الأوساط الأكاديمية أو القطاع العام. ورأى الوفد أن قانون بايه-دول في الولايات المتحدة الأمريكية والمبادرات المماثلة في أماكن أخرى شجع هذه الجهود على تحقيق نتائج ممتازة. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن جميع الدول الأعضاء ستُقر بأن الثغرات لا تزال قائمة في الحوافز التي يخلقها نظام البراءات ولا سيما في المجالات التي قد لا يوفر فيها السوق وحده حوافز كافية. ورأى الوفد أن هذا هو الحال، على سبيل المثال، بالنسبة لعلاجات الأمراض المهملة. ورأى الوفد أن الثغرات والإخفاقات في التصدي لأعباء المرض والوصول إلى العلاج لا تزال تشكل تحديا في كل مكان في العالم. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأنه ينبغي على الدول الأعضاء ألا يغيب عن بالها أن العديد من المعاهدات الدولية والدساتير الوطنية قد كرست الحق الأساسي في الصحة والحق في تقاسم فوائد التقدم العلمي. ورأى الوفد أيضا أن ذلك ينطبق أيضا على أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة التي تضطلع الويبو بدور هام فيها. وأشار الوفد إلى أنه يمكن السعي إلى توفير هذه الحقوق الأساسية بالتوافق مع نظام الشركات الحرة في إطار القواعد المتعددة الأطراف القائمة. ورأى أن نظام البراءات الشامل والمتوازن والفعال هو نظام يشجع الابتكار ويكافئ عليه دون إقامة عوائق لا مبرر لها أمام وصول الجمهور إلى الخدمات الصحية. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن نظام البراءات الذي يعمل بشكل جيد في مجال الصحة يسهم أيضا في الحفاظ على شروط تنافسية عادلة، وهو مبدأ أساسي لمجتمع صحي رأسمالي. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية تطوير حلول مبتكرة توسع نطاق الوصول إلى الخدمات الصحية، وفي الوقت نفسه، يحافظ على احترام حقوق الملكية الفكرية. وأقر الوفد بأن ذلك يشكل تحديا معقدا، ولكن هناك حاجة إلى التغلب عليه لبناء نظام قانوني شرعي وقوي ومستدام ورعايته. وذكر الوفد أنه، بعيدا عن تقويض النظام، فإن تلك المبادرات تعززه فعلا وتكفل بقاءه وازدهاره على المدى الطويل. ورأى الوفد أنه لا يمكن التوصل إلى حلول وطرق للمضي قدما إلا إذا شاركت الدول الأعضاء في المناقشات بحسن نية دون الحكم مسبقا على نتيجة تلك المناقشات بأي شكل من الأشكال. وأعرب الوفد عن اقتناعه بأن لجنة البراءات، بحكم طبيعتها وولايتها، لا يمكنها التهرب من مسؤولية التعامل الواقعي مع تلك المسائل. وتطلع الوفد إلى تقديم مقترحات ملموسة وبناءة في الدورة تمشيا مع كل من اقتراح المجموعة الأفريقية والاقتراح الكندي والبيان الأخير الذي أدلى به وفد شيلي. ثم انتقل الوفد بعد ذلك إلى تقديم بعض التعليقات على بعض أجزاء الدراسة. فأولا، ذكر الوفد أنه كان لديهم بيانات مختلفة بشأن عدد الأدوية المشمولة بحماية البراءات في قائمة منظمة الصحة العالمية النموذجية للأدوية الأساسية. وذكر الوفد أن النسبة الأخيرة من عدد الأدوية المشمولة بحماية البراءات في قائمة منظمة الصحة العالمية النموذجية للأدوية الأساسية هي 15%، وليس 5%. ورأى الوفد أن الاختلاف يبدو أنه ناجم عن اتجاه تصاعدي ناجم عن تغيير معايير إدراج الأدوية الجديدة في القائمة. وقال الوفد إن معايير الإدراج في القائمة لم تعد تأخذ في الاعتبار أسعارا منخفضة. وفيما يتعلق بالانتهاء من الدراسة التي تفيد بأن هناك حاجة إلى مزيد من البيانات

لاستخلاص استنتاجات ذات مصداقية بشأن استخدام المرونات، ذكر الوفد أولا أن الدول الأعضاء لن يكون لديها جميع البيانات التي ترغب فيها. وشدد الوفد على أهمية وجود بيانات كافية لإجراء تحليل إحصائي موثوق به وتجريبي وسليم. وثانيا، اقترح الوفد استشارة شعبة الاقتصاد والإحصاء في الويبو لإبداء رأي ثان وتبادل الآراء بشأن طريقة المضي قدما. وعلاوة على ذلك، أضاف الوفد أن المسألة المتعلقة بنقص القدرات المؤسسية للدول الأعضاء لتنفيذ المرونات التي تنفذها حاليا الدول الأعضاء، والتي كان نتيجة إضافية للدراسة، ينبغي دراستها بمزيد من التفصيل. ورأى الوفد أن مصطلح "التأثيرات الخارجية"، المستخدم في الدراسة، دبلوماسي للغاية وأن الموضوع لم يحظ بالاهتمام الكافي في الدراسة. وأقر الوفد بأنه في حين أن الموضوع مثير للجدل، إلا أنه ينبغي فحصه بعناية أكثر في برنامج العمل المقبل للجنة البراءات. وأكد الوفد من جديد تأييده للوثيقة SCP/24/4 التي يعتبرها أساسا متوازنا للمناقشات. وشكر الوفد أيضا وفد كندا على إبداء روح بناءة في تقديم اقتراح وارد في الوثيقة SCP/26/6. وأكد الوفد مجددا أنه سيواصل العمل الجاد لإيجاد أرضية مشتركة بين الدول الأعضاء ووضع برنامج عمل بشأن البند الحالي من جدول الأعمال يمكن أن يفيد جميع البلدان بغض النظر عن مستوى تنميتها.

116. وشكر وفد إكوادور الأمانة على إعداد وتقديم الدراسة المتعلقة استخدام المرونات في البراءات في البلدان الأقل نموا والبلدان النامية، ولا سيما حيثما يتعلق الأمر بالأدوية الأساسية. وشكر الوفد وفد كندا على الاقتراح الوارد في الوثيقة SCP/26/6. وأعرب عن رغبته في إقامة توازن بين البراءات والحصول على الأدوية، وتحقيقا لهذه الغاية، سعى إلى استخدام المرونات لا سيما فيما يتعلق بالترخيص الإلزامي. وأشار الوفد إلى أن التراخيص الإلزامية سمحت لإكوادور بإدارة الأدوية وعززت الإنتاج الوطني، ولا سيما الأدوية الأساسية. وذكر الوفد أن الحكومة الوطنية قد أصدرت في عام 2009 مرسوما رئاسيا ينص على أنه من المصلحة الوطنية الحصول على الأدوية، الأمر الذي أثر على سكان إكوادور. وأشار الوفد إلى أنه تم إيداع 34 طلبا للحصول على تراخيص إلزامية في إكوادور للأدوية التي يستخدمها البشر. وأشار الوفد أيضا إلى أن هناك اهتماما خاصا بالأدوية المتعلقة بالأمراض الكارثية مثل السرطان والإيدز. وأفاد الوفد أنه في الحالة الأخيرة، هناك انخفاض بنسبة 78٪ في تكلفة الدواء، الأمر الذي أفاد القطاعات الأكثر احتياجا من السكان. وأشار الوفد إلى أن استخدام المرونات في إكوادور أظهر عددا من التحديات المذكورة في دراسة الأمانة. وقال الوفد إن العمل الذي تقوم به لجنة البراءات في مجال الصحة والبراءات سيظل أمرا حاسما في الحصول على الأدوية. وأكد الوفد مجددا تأييده لاقتراح المجموعة الأفريقية الوارد في الوثيقة SCP/24/4. واتفق مع الوفود التي ذكرت أن لجنة البراءات يجب أن تأخذ في الاعتبار فريق الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالحصول على الأدوية. ورأى الوفد أن الويبو، بوصفها وكالة متخصصة، يجب أن تضع في اعتبارها جميع الأعمال التي تم الاضطلاع بها داخل منظومة الأمم المتحدة. ووافق الوفد، على غرار مداخلة وفد الأرجنتين، على استخدام الأسماء غير المسجلة في طلبات البراءات إذا تم تحديدها. وبالإضافة إلى ذلك، أيد الوفد أيضا البيان الذي أدلى به وفد باراغواي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي.

117. وشكر وفد إندونيسيا الأمانة على إعداد الوثيقة SCP/26/5. وأشار الوفد إلى أن البراءات والصحة تمثل موضوعا ذا أهمية كبيرة لجميع الدول الأعضاء. وأشار الوفد أيضا إلى أن توفير إمكانية الحصول على الأدوية الأساسية والأدوية المنقذة للحياة بأسعار في متناول الجميع يصب في صالح جميع الدول الأعضاء. وقال إن أهداف التنمية المستدامة تعترف بأهمية الصحة العامة وتؤكدها. ورأى الوفد أن الهدف من عملية ممارسة البراءات والصحة في لجنة البراءات هو وضع خطة عمل للويبو لتحسين مساعدتها للدول الأعضاء في فهم واستخدام المرونات التي في اتفاق تريبس من أجل الصحة العامة. وأشار الوفد إلى أن هناك اتفاق تعاون للمساعدة التقنية بين الويبو ومنظمة التجارة العالمية، والذي منح الولاية بوضوح للويبو لتقديم المساعدة بشأن المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية التي تغطيها أيضا اتفاقات منظمة التجارة العالمية. ولفت الوفد الانتباه إلى تقرير فريق الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالحصول على الأدوية الذي نُشر في سبتمبر 2016. وأشار إلى أن التقرير يركز نفس التركيز على عملية ممارسة البراءات والصحة في لجنة البراءات. وشدد الوفد على أنه من الأهمية بمكان أن تشكل التوصيات الواردة في التقرير الأساس لإجراء مزيد من المناقشات بشأن البراءات والصحة في لجنة البراءات، بما في ذلك التوصية بأن تقوم الحكومات بصياغة القانون الوطني بطريقة تسهل الاستخدام الفوري والسريع لترخيص إلزامي أو استخدام حكومي للبراءة لأغراض غير تجارية، بما في ذلك معايير تحديد مكافآت صاحب الحق. وأيد الوفد اقتراح مجموعة البلدان

الأفريقية الوارد في الوثيقة SCP/24/4 بشأن برامج العمل المتعلقة بالبراءات والصحة. ورأى أن الوثيقة تقدم اقتراحا متوازنا. وشكر الوفد أيضا وفد كندا على تقديم اقتراح جديد إلى لجنة البراءات. وبالإضافة إلى ذلك، شكر الوفد الأمانة على دراستها وعرضها (بشأن القيود المفروضة على الاستخدام الكامل للمرونات في البراءات). وأعرب الوفد عن قلقه لعدم إمكانية استخلاص نتيجة موثوقة بشأن أثر الاستخدام الكامل لمرونات البراءات على الحصول على الأدوية. وشدد الوفد على أن البند الحالي من جدول الأعمال مهم ليس فقط بالنسبة للبلدان النامية والبلدان الأقل نموا ولكن لحصول جميع الناس على الأدوية بأسعار معقولة وخاصة الضرورية أينما كانوا يعيشون. وشدد الوفد على أن بند جدول الأعمال والدراسة التي أعدتها الأمانة لا يمكن أن يتوقفا عند المنعطف الحالي. وأعرب الوفد أيضا عن قلقه لأنه لا يمكن استخلاص أي نتائج موثوقة بسبب الافتقار إلى البيانات الكافية مما يحول دون إجراء تحليل للأثر التجريبي وشدد على الحاجة إلى الحصول على مزيد من البيانات. وأعرب الوفد أيضا عن قلقه لأن الدراسة لا تشير إلى تقرير فريق الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالحصول على الأدوية الذي يُعتبر في رأيه أساسا جيدا لفهم القضايا المتعلقة بالبراءات والصحة. واقترح الوفد أن تدفع الأمانة الدراسة قُدما عن طريق العمل عن كثب مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية للحصول على مزيد من المعلومات عن التحديات المحددة التي تواجهها في تنفيذ المرونات، وبالتالي تحقيق فهم أفضل لتأثير المرونات على الوصول إلى الأدوية.

118. وأيد وفد نيجيريا اقتراح المجموعة الأفريقية الوارد في الوثيقة SCP/24/4. وكرر الوفد الدعوة إلى برنامج عمل طموح، مع مراعاة الأثر الكبير للبراءات المتعلقة بالصحة في حياة الناس، ولا سيما في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وأعرب عن أمله في أن تكون الدول الأعضاء على استعداد لاتخاذ خطوات جريئة في هذا الصدد. وأشار الوفد إلى مرونة وإرادة الدول الأعضاء في ضمان التوصل إلى نتيجة مثمرة لعمل اللجنة.

119. وأثنى وفد أوغندا على الرئيس ونوابه على تفانيهم في عمل اللجنة. وشكر الوفد أيضا الأمانة على تنظيم الدورة. وأيد الوفد البيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأشار الوفد إلى أنه على الرغم من أن الابتكارات العلمية والتكنولوجية قد أسهمت في تحسين الظروف الصحية بصورة كبيرة، فإن ظهور تحديات عالمية تواجه الصحة العامة، بما في ذلك الأوبئة مثل فيروس إيبولا والأنفلونزا التي لديها القدرة على تجاوز الحدود القارية، يتطلب استجابة دولية منسقة وتعاونية. وأقر الوفد بأن الحصول على الأدوية الأساسية بأسعار معقولة يتوقف على عوامل عديدة. ومع ذلك، رأى الوفد أن ارتفاع أسعار الأدوية المشمولة بالبراءات يشكل أحد العقبات الرئيسية التي ينبغي معالجتها بطريقة شاملة ومستدامة. وذكر الوفد أن نظام البراءات قد صمم لتشجيع الابتكار ويوفر في الوقت نفسه آلية لضمان وصول المجتمع إلى ثمار هذا الابتكار. وأشار الوفد إلى أن تطوير العقاقير الجديدة يتطلب بوجه عام استثمارا كبيرا وبحوث طويلة الأجل مقترنة بتجارب سريرية باهظة التكلفة وإجراءات موافقة تنظيمية. وأشار الوفد أيضا إلى أن الحق الاستئثاري الممنوح للبراءة كان أحد الحوافز التي دفعت مطوري العقاقير الجديدة للاستثمارات اللازمة في هذا البحث. ورأى الوفد أن نظام البراءات الحالي لا يعالج بشكل كاف أزمات الصحة العامة. وأشار الوفد إلى أن الحوافز التجارية التي يوفرها نظام البراءات ليست كافية لضمان تطوير منتجات جديدة في مجالات معينة مثل الأمراض المهملة وحقوق البراءات التي يتم تطبيقها على أساس الاعتبارات التجارية والسوقية أو تمنع الحصول على الأدوية الأساسية أو تزيد أسعارها. وصرح الوفد بأن النتائج والتوصيات الواردة في تقرير فريق الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالحصول على الأدوية تتفق مع اللجنة العالمية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية ومع القانون، وهو تقرير سابق أصدرته الأمم المتحدة في يوليه 2012، يثبت أن الإفراط في حماية الملكية الفكرية يعيق إنتاج وتوزيع والأدوية الجنيسة منخفضة التكلفة، مما يعيق الحصول على الأدوية الأساسية بأسعار معقولة. وقال الوفد إن على اللجنة واجب ضمان التوازن الأمثل بين حقوق أصحاب البراءات الذين يقدمون ابتكارات تكنولوجية لتحسين الأحوال الصحية واحتياجات عامة الجمهور. وأضاف الوفد أن اللجنة لديها ولاية مناقشة المسائل المتعلقة بتطوير قوانين البراءات والقضايا ذات الصلة. وأشار إلى أن التوصية 45 بشأن أجندة التنمية تحث الويبو على معالجة مسألة إنفاذ الملكية الفكرية في سياق المصالح المجتمعية الأوسع نطاقا ولا سيما الشواغل الموجهة نحو التنمية وغيرها. وذكر الوفد أن اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية بشأن البراءات والصحة الذي يهدف إلى معالجة هذه القيود وغيرها من القيود في نظام البراءات الذي تم تحديدها

أعلاه يوفر أساسا صلبا للجنة لمواصلة العمل في المستقبل بشأن البند الحالي من جدول الأعمال. وصرح الوفد بأنه متفائل بأنه على عكس الدورة السابقة للجنة البراءات ستتمكن لجنة البراءات من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل موجه نحو التنمية بشأن هذا البند من جدول الأعمال في الدورة الحالية وستكون قادرة على الإسهام بشكل مفيد على تنفيذ توصيات أجندة التنمية ذات الصلة. وتطلع الوفد إلى مناقشات مثمرة في لجنة البراءات.

120. وشكر وفد الصين وفد كندا على اقتراحه الجديد. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأنه ينبغي على الدول الأعضاء أن تعزز حماية المبتكرين في حين تظل مهتمة بمصالح الصحة العامة. ورأى الوفد أن بحث لجنة البراءات بشأن البراءات والصحة مفيد جدا. ورأى الوفد أيضا أنه ينبغي للدول الأعضاء مساعدة البلدان النامية على فهم المسألة الراهنة والتغلب على العقبات التي تعترض استخدام تلك الأحكام. واقترح الوفد أن تستمر لجنة البراءات في إجراء دراسات ودورات لتبادل المعلومات حتى تتمكن جميع الأطراف من فهم الأحكام على نحو أفضل، وبالتالي إكمال وتحسين التشريعات والممارسات لتعزيز الوصول إلى الأدوية والمصالح العامة الأخرى.

121. وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية الأمانة على إعداد الوثيقة SCP/26/5 وعرضها. ورأى الوفد أن التقرير سيكون شاملا وكاملا في معالجة القيود التي تعترض تنفيذ واستخدام الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات من جانب الدول الأعضاء والمستخدمين داخل الدولة العضو. ووافق الوفد على الإشارة الواردة في التقرير إلى أن العديد من القيود التي تواجهها الحكومات يمكن تخفيفها عن طريق التماس المساعدة التقنية من الويبو مع مراعاة ظروف واحتياجات بلدان محددة وتقييم الخيارات المتاحة وتطبيقها بطرق متنوعة مستمدة من نتائج مختلفة في قوانين البراءات الدولية. واتفق الوفد على أنه، كما ورد في الاستراتيجية العالمية وخطة العمل لمنظمة الصحة العالمية بشأن الصحة العامة والابتكار والملكية الفكرية، لم يكن هناك حل واحد يناسب الجميع في استخدام المرونات من جانب كل دولة عضو. ووافق الوفد أيضا على إشارة الدراسة إلى أن العديد من المعوقات التي يواجهها أصحاب المصلحة لا تتعلق بنظام البراءات وأن استخدام الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات وحدها غالبا ما يكون غير فعال في تحسين إمكانية الحصول على الأدوية. ورأى الوفد أن الوثيقة الحالية قد اكتملت فيما يتعلق بموضوع الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات. وأشار الوفد إلى أن الاستثناءات والتقييدات ليست الأدوات الوحيدة المتاحة للبلدان في تحديد طريقة تطوير قوانينها. ورأى الوفد أن الدول الأعضاء تتمتع أيضا بالمرونة في إصدار أحكام قانونية توفر حماية أوسع نطاقا للبراءات من المعايير الدنيا المنصوص عليها في الاتفاقات الدولية. وأشار إلى أن العديد من البلدان قد اعتمدت بالفعل هذه الأحكام المعززة من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية. وأشار أيضا إلى أن تلك الأحكام لم يُشر إليها إلا في الفقرة 21 من هذه الوثيقة. ورأى الوفد أنه يتعين تناولها بطريقة أكثر شمولا. وأعرب عن اعتقاده بأن تلك الأحكام قد تشمل، على سبيل المثال، تمديدات لشروط البراءات، والاستئثارية، وربط البراءات وغيرها. ورأى الوفد بالتالي أن أي توسع آخر للدراسة في تقرير الأمانة بما يتجاوز ما سبق أن تناولته الأمانة ينبغي أن يتضمن أيضا معلومات عن تلك الأدوات الإضافية لتوضيح السبب الذي جعل العديد من الدول الأعضاء ترى أنه من المفيد إدراج تلك الأحكام في قوانينها ومن ثم تكون قادرة على تقديم صورة كاملة عن الخيارات المتاحة للدول الأعضاء.

122. وشكر وفد المملكة المتحدة الأمانة على دراستها الواردة في الوثيقة SCP/26/5، واعتبر الدراسة ملخصا موجزا للقضايا التي تواجهها البلدان النامية والبلدان الأقل نموا في الاستفادة الكاملة من المرونات في البراءات. وأيد الوفد إعلان الدوحة بشأن الصحة العامة وتمشيا معه، أيد استخدام البلدان النامية للمرونات المتوفرة في اتفاق تريبس في حالات الطوارئ الوطنية. وذكر الوفد أن الدراسة أبرزت كثيرا من القضايا التي تواجهها البلدان النامية في تنفيذ المرونات مثل عدم كفاية القدرات التقنية أو البنية الأساسية. ووافق الوفد على استنتاج الدراسة بأنه من المهم أن يكون هناك فهم للقضايا في سياق وطني محدد مع مراعاة الطريقة التي تطبق بها كل دولة عضو الخيارات المتاحة وفقا لسياساتها الداخلية وظروفها الاجتماعية والاقتصادية القائمة. ووافق الوفد على الآراء التي أعرب عنها وفد الولايات المتحدة الأمريكية، وذكر أن أي عمل في المستقبل ينبغي أن يتبنى نظرة أكثر توازنا بشأن المرونات في البراءات. وبالإضافة إلى ذلك، رأى الوفد أنه من المهم أن تكمل لجنة

البراءات العمل بشأن المرونات مع بذل الجهود لتعزيز جودة البراءات. ورأى الوفد أن وجود نظام قوي وعادل للملكية الفكرية يدعم استخدام المرونات مع تشجيع الابتكار.

123. وقال وفد البرازيل إن جميع الدول الأعضاء تعترف بأن تحديد وضع البراءة ذو أهمية قصوى بالنسبة لجميع البلدان. وذكر الوفد أيضا أن معرفة وضع البراءة أمر بالغ الأهمية بالنسبة لأصحاب المصلحة لاتخاذ قرارات مستنيرة وموثوقة قانونيا. وذكر الوفد أن من المهم، قبل اتخاذ قرار بشأن تصنيع أو استيراد براءة صيدلانية، معرفة البراءات ذات الصلة التي تغطي هذا المنتج. وذكر الوفد أنه ليس من السهل الحصول على المعلومات، ولا سيما في البلدان النامية. وأضاف أنه على الرغم من توافر المعلومات في مكاتب الملكية الفكرية، فإن المعلومات التي يتم جمعها تقتصر على البلد الذي تم فيه البحث. وإضافة إلى ذلك، قال الوفد إن اللغة المستخدمة في مكاتب الملكية الفكرية لا يسهل على الأشخاص العاديين فهمها. وأعرب الوفد عن رغبته في تقديم اقتراح لمساعدة جميع الدول الأعضاء على فهم العمل الجاري المضطلع به لتحسين الموقف. ورأى الوفد أنه سيكون من المفيد جدا لجميع الدول الأعضاء إذا كان بإمكان مؤسسة براءات الأدوية تقديم عرض تفصيلي عن قاعدة بياناتها وتبادل الأفكار مع الدول الأعضاء بشأن وسائل التعاون معهم في تحسين هذه الأداة الهامة في المستقبل. وأوضح الوفد أن مؤسسة براءات الأدوية هي منظمة للصحة العامة مدعومة من الأمم المتحدة تعمل على زيادة فرص الحصول على علاجات فيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد الوبائي ومرض السل في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وأضاف الوفد أنه من خلال نموذجه المبتكر، شاركت مؤسسة براءات الأدوية مع الحكومات وقطاع الصناعة والمجتمع المدني والمنظمات الدولية ومجموعات المرضى وغيرهم من أصحاب المصلحة في التنبؤ بالأدوية اللازمة وترتيب أولويتها وترخيصها. وصرح الوفد بأن مؤسسة براءات الأدوية تشجع التصنيع العام وتطوير الصيغ الجديدة من خلال تجميع البراءات. وأشار الوفد أيضا إلى أن مؤسسة براءات الأدوية قد أُسست وبقيت ممولة من جانب المرفق الدولي لشراء الأدوية (UNITAID). وأوضح الوفد أن قاعدة بيانات المؤسسة تسمى قاعدة بيانات البراءات والتراخيص للأدوية. وأشار الوفد إلى أن قاعدة بيانات البراءات والتراخيص للأدوية قدمت معلومات عن وضع البراءات والترخيص لأدوية مختارة من أدوية فيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد الوبائي والسُل في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وأوضح الوفد أن قاعدة بيانات البراءات والتراخيص للأدوية تسمح بالبحث في البراءات والأدوية بحسب البلدان واسم الدواء. وأفاد الوفد أيضا بأن قاعدة البيانات مكنت أيضا من البحث عن النصوص المجانية. وقدم الوفد أمثلة على عمليات البحث عن النصوص المجانية التي يمكن استخدامها في قاعدة بيانات البراءات والتراخيص للأدوية، مثل رقم البراءة أو المنتج أو اسم العلامة التجارية أو اسم مودع الطلب أو وضع البراءة أو أي مزيج من تلك البيانات. وقال الوفد إنه عندما يتم إيداع طلب براءة أو منح براءة تقدم قاعدة البيانات معلومات مفصلة عن طلب البراءة كما تقدم روابط للحصول على مزيد من المعلومات. وأفاد الوفد أيضا أنه حيثما يتم التوقيع على ترخيص لطب معين فإن قاعدة البيانات تقدم معلومات تفصيلية عن اتفاقية الترخيص فيما يتعلق بالمنتج والبلدان التي يتم البحث عنها. وأشار الوفد إلى أن قاعدة بيانات البراءات والتراخيص للأدوية تشمل معظم أدوية فيروس نقص المناعة البشرية، ولا سيما تلك التي تُدرَج أو أُدرجت في قائمة منظمة الصحة العالمية النموذجية للأدوية الأساسية أو في المبادئ التوجيهية للعلاج التي وضعتها منظمة الصحة العالمية. وأشار الوفد أيضا إلى أنه فيما يتعلق بالسُل والتهاب الكبد الوبائي، تشتمل قاعدة البيانات أيضا على أدوية جديدة مسجلة في قائمة الأدوية الأساسية لمنظمة الصحة العالمية (EML)، أو المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية بشأن العلاج. وأشار الوفد أيضا إلى أنه بالنسبة للأمراض الثلاثة جميعها، أيتم أيضا إدراج أدوية جديدة واعدة أو أدوية في مرحلة متأخرة من التطوير في قاعدة البيانات. وأفاد الوفد الأعضاء بأن قاعدة البيانات يتم تحديثها دوريا لتشمل الأدوية الجديدة لفيروس نقص المناعة البشرية أو التهاب الكبد الوبائي أو السُل، لأنها طُورت أو أُدرجت في منظمة الصحة العالمية أو المبادئ التوجيهية ذات الصلة. وأطلع الوفد الأعضاء أيضا على أن قاعدة بيانات البراءات والتراخيص للأدوية تعمل حاليا على توسيع نطاق جميع الأدوية المشمولة بالبراءات المدرجة في قائمة منظمة الصحة العالمية النموذجية للأدوية الأساسية. وأشار الوفد إلى أن قاعدة بيانات البراءات والتراخيص للأدوية تقدم معلومات بطريقة ودية للغاية، وتضيف قيمة لعمل الدول الأعضاء، لأن قاعدة البيانات مفهومة ليس فقط لفاحصي البراءات أو الخبراء ولكن لممثلي الصحة العامة ووكالات المشتريات ومجموعات البراءات ومنظمات الصحة العامة الدولية والوطنية، فضلا عن الأشخاص

العاديين. ورأى الوفد أن من المهم التذكير بالتوصية 9 من أجندة الويبو للتنمية التي تنص على أن "يُلتمس من الويبو أن تنشئ، بالتنسيق مع الدول الأعضاء، قاعدة بيانات لتلائم الاحتياجات الإنمائية الخاصة بالملكية الفكرية مع الموارد المتاحة، وبالتالي توسيع نطاق برامجها للمساعدة التقنية التي تهدف إلى سد الفجوة الرقمية". ورأى الوفد أنه بالنظر إلى ندرة الموارد وضرورة تجنب الازدواجية في العمل، فإنه من غير المنطقي أن يُطلب من الويبو إنشاء شيء موجود بالفعل ويعمل بشكل جيد إلى حد ما. ورأى الوفد أنه سيكون من المفيد جدا لجميع الدول الأعضاء إذا تمكنت مؤسسة براءات الأدوية أن تقدم عرضا مفصلا في الدورة الحالية عن قاعدة بياناتها بغية تبادل الأفكار حول التعاون معها من أجل قاعدة البيانات هذه في المستقبل. وشكر الوفد أيضا الرئيس ونواب الرئيس وجميع الوفود التي أيدته في تقديم مقترحاته. وعبّر الوفد عن شكره الخاص لوفد شيلي وقال إنه كان دائما شريكا داعما للغاية.

124. وقال وفد إيرلندا إن العرض الذي اقترحه وفد البرازيل بشأن مؤسسة براءات الأدوية يُعد فكرة مثيرة للاهتمام. وذكر الوفد أن تقاسم المعلومات المتعلقة بالبراءات التي بحوزة المكاتب الوطنية مع أي وكالة مركزية، سواء كانت الويبو أو أي وكالة أخرى، يُعتبر عملا تقنيا صعبا للغاية. وأطلع الوفد المندوبين على محاولات المكتب الأوروبي للبراءات لتوفير معلومات محدَّثة عن براءاته التي تصبح فيما بعد براءات وطنية. وذكر الوفد أن المكتب الأوروبي للبراءات قد بدأ العمل في عام 1978 وأن لديه حاليا 38 دولة عضوا. وأفاد الوفد بأن 18 دولة عضوا فقط تقدم حاليا معلومات محدَّثة عن البراءات في السجل الاتحادي للمكتب الأوروبي للبراءات. وأشار الوفد إلى أن المشروع مستمر منذ عدة سنوات وأن هناك مشاكل تقنية ضخمة. وذكر الوفد أن معظم مكاتب البراءات وضعت أنظمتها الخاصة لتكنولوجيا المعلومات ولها طرق مختلفة لإنتاج بياناتها. وصرح الوفد بأن إيصال البيانات إلى المكتب الأوروبي للبراءات في شكل يمكن إتاحته بسهولة يمثل مهمة فنية بالغة الصعوبة. وذكر الوفد أن موظفي تكنولوجيا المعلومات في المكتب الأوروبي للبراءات ذكروا أنه يتعين عليهم التعامل مع أكثر من 70 صيغة مختلفة لمعالجة البيانات التي كانت تأتي من مكاتب مختلفة. وذكر الوفد أنه في حين أن موظفي تكنولوجيا المعلومات في المكتب الأوروبي للبراءات يحاولون توحيد عملية جمع البيانات، فإن ذلك يتطلب تحسينات وتطورات في المكتب الوطني، وهي تكاليف باهظة. وحذر الوفد من أنه في حين أن توصية إنشاء قاعدة بيانات عالمية ينظر إليها في عدد من التقارير، وهي فكرة جميلة، فإنها لن تكون جاهزة في العام المقبل أو في غضون خمس سنوات لأنها مهمة ضخمة.

125. وشكر وفد شيلي وفد البرازيل ووفد إيرلندا على الاقتراحات التي قدماها. وذكر الوفد أن مكتب الملكية الصناعية لديه وقَّع مذكرة تفاهم قبل عام مع مؤسسة براءات الأدوية، ولديه القدرة على تبادل خبراته مع الدول الأعضاء. وأشار الوفد إلى أن تجربته في تحديث المعلومات مع مؤسسة براءات الأدوية مختلفة تماما عن تجربة المكتب الأوروبي للبراءات مع مكاتبه الوطنية. وذكر الوفد أن تحديث المعلومات مع مؤسسة براءات الأدوية كان بسيطا للغاية. وفضل الوفد الانتظار ورؤية ما إذا كانت مؤسسة براءات الأدوية قادرة على تقديم عرض بنفسها. وذكر الوفد أنه بمجرد أن تقدم مؤسسة براءات الأدوية العرض، فإنه سيرغب في تبادل تجاربه الخاصة. ورأى الوفد أنه من الأفضل الاستماع إلى تجربة مؤسسة براءات الأدوية بدلا من الدخول في تفاصيل الطريقة التي يعمل بها مكتب الملكية الصناعية في شيلي مع مؤسسة براءات الأدوية. وأعرب وفد شيلي عن استعداده لإعطاء معلومات عن تجربته الخاصة خلال الدورة الحالية، إذا رأت الدول الأعضاء أنها مناسبة.

126. وشكر وفد سويسرا الأمانة على إعداد جميع أعمال الاجتماع وشكر الرئيس على التزامه تجاه اللجنة وعلى مساعدة الوفود على إيجاد برنامج عمل جيد. وشكر الوفد أيضا وفد البرازيل على اقتراحه بشأن عرض قاعدة بيانات مؤسسة براءات الأدوية. وشكر الوفد وفد شيلي ووفد إيرلندا على تعليقاتهما على إمكانيات إنشاء قاعدة بيانات من هذا القبيل. وذكر الوفد أن سويسرا تقوم حاليا بتمويل دراسة الجدوى التي تجريها مؤسسة براءات الأدوية بشأن إمكانية توسيع نطاق المؤسسة خارج نطاق تركيزه الحالي على الأمراض وهي فيروس نقص المناعة البشرية والسل والتهاب الكبد الوبائي. وأيد الوفد الاقتراح الذي تقدم به وفد البرازيل فيما يتعلق بعرض قاعدة بيانات مؤسسة براءات الأدوية. ورأى الوفد أن العرض سيزود الدول الأعضاء بمزيد من الرؤى في إنشاء قاعدة البيانات والتقدم المحرز في العمل. ورأى الوفد أن العرض سيعالج المخاوف بشأن وضع البراءات الذي تم التعبير عنه في لجنة البراءات، وذكره العديد من المندوبين.

127. وهنأ وفد زامبيا الأمانة على العرض وشكر الوفود التي تحدثت قبله. وأيد البيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية. ورأى الوفد أن الصحة العامة أمر بالغ الأهمية لأن الصحة لا تعترف بالحدود الجغرافية. وفيما يتعلق بمسألة البراءات المتعلقة بالأدوية والبيانات المتعلقة بتلك البراءات، أيد الوفد الآراء التي أعربت عنها وفود إيران (جمهورية - الإسلامية) والبرازيل والمملكة المتحدة وكندا. ورأى الوفد أن اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية بشأن البراءات والصحة العامة يمكن أن يساعد اللجنة في تحقيق هدف نبيل يتمثل في حصول الجميع على الأدوية، على النحو المتوخى في المناقشات والنتائج التي توصل إليها تقرير فريق الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالحصول على الأدوية. وأكد الوفد من جديد تأييده لاقتراح المجموعة الأفريقية وأعرب عن مواصلة استعداده للاستماع إلى آراء الدول الأعضاء الأخرى بشأن هذا الموضوع.

128. وشكر وفد الأرجنتين وفد البرازيل على اقتراحه بشأن قاعدة بيانات مؤسسة براءات الأدوية. وأيد الوفد الاقتراح، لأنه سيسهم في النقاش في اللجنة. وأوضح الوفد أن الفقرة 37 من الوثيقة SCP/26/5 أشارت إلى الصعوبات التي تواجهها الدول الأعضاء في الحصول على معلومات عن الوضع القانوني للمنتجات الصيدلانية. وشكر الوفد وفد إيرلندا ووفد شيلي على تبادل خبراتهما الأولية في هذا المجال.

129. وأعرب ممثل منظمة التجارة العالمية عن تقديره لإتاحة الفرصة له للتعاون مع أمانة الويبو بطريقة عملية بشأن البند الحالي من جدول الأعمال. وفيما يتعلق بالعمل الذي نوقش في اللجنة، ذكر الممثل أن العمل الذي يستهدف إطلاع الأعضاء على طبيعة الإطار القانوني الدولي، وكذلك إنشاء منتدى لتبادل الخبرات وجمع البيانات التجريبية لدعم عملية رسم السياسات المستنيرة . وأفاد الممثل بأن إطار التعاون هذا هو الإطار الثلاثي الذي نوقش. وأضاف الممثل أن هناك نطاقا أوسع بكثير من التعاون عبر النظام المتعدد الأطراف، وكان الدافع الرئيسي هو الاستجابة للطلبات المتزايدة التركيز والمتنوعة للحصول على المعلومات. وذكر الممثل أنه في سياق العمل الجاري في هذا البند من جدول الأعمال، سيكون سعيدا بمتابعة أي مقترحات للتعاون والعمل المستقبلي تُناقش في اللجنة والامتثال لها.

130. وذكر ممثل المؤسسة الدولية للإيكولوجيا المعرفية أنه منذ أن قدمت المجموعة الأفريقية ومجموعة أجندة التنمية مقترحاتهما بشأن برنامج عمل للبراءات والصحة في مايو 2011، حدثت أمور كثيرة. وأشار الممثل إلى أن وفد البرتغال ذكر في جمعية الصحة العالمية لعام 2017 أن "جميع مناطق العالم تواجه، على مستويات مختلفة، صعوبة في الوصول إلى المنتجات الطبية. وفي الآونة الأخيرة، أدت الزيادة الهائلة في أسعار الأدوية الجديدة والمبتكرة إلى جعلها غير متوفرة بأسعار معقولة لقطاعات كبيرة من السكان في البلدان الغنية أيضا، في حين أنها تهدد استدامة نُظم الرعاية الصحية. وفي بلدان كثيرة جدا، فإن أسعار الأدوية الجديدة لعلاج التهاب الكبد الوبائي والسرطان، على سبيل المثال، صادمة على نحو خاص. وتُعد استدامة النظم الصحية هي مصدر قلق وهدف مستمرين. ومع ذلك، تهددها الأسعار الباهظة لبعض الأدوية المبتكرة التي تجعل من غير الممكن لقطاعات كبيرة من السكان الحصول عليها". وأوضح الممثل إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية من بين العديد من البلدان التي تكافح من أجل التصدي لارتفاع أسعار الأدوية. وأشار الممثل إلى بيان أدلى به على موقع المدونات الصغيرة تويتر الدكتور سكوت غوتليب، رئيس إدارة الأغذية والعقاقير الأمريكية، في 27 يونيو 2017: " ينبغي ألا تحول الأسعار دون حصول المريض على الأدوية التي يحتاجها، ويجب أن نقوم بدورنا للمساعدة على أن يحصل المرضى على العلاجات التي يحتاجون إليها". ثم شرع الممثل في سرد الأشياء التي يلزم القيام بها لمعالجة هذه المسألة. وأشار الممثل إلى أنه كما أشار إلى ذلك الأمين العام السابق بان كي مون في الوقت الذي عين فيه فريقا رفيع المستوى معنيا بالحصول على الأدوية، فإن التحدي المتمثل في جعل الأدوية أقل تكلفة وأسهل في الحصول عليها وأكثر تحقيقا للمساواة والإنصاف هو عدم اتساق السياسات بين حقوق الملكية الفكرية والابتكار، والحصول على الأدوية بأسعار معقولة. ووفقا لما ذكره الممثل، فإن التحدي يتضمن، على سبيل المثال لا الحصر، السياسات المتعلقة بالبراءات. وقال الممثل إن السياسة العالمية الرئيسية في الوقت الحاضر لحفز الاستثمارات في مجال البحث والتطوير في مجال الطب الأحيائي هي منح احتكار مؤقت للاختراع الطبي مما يمكّن صاحب البراءة من فرض أسعار مرتفعة تقوض القدرة على تحمل تكاليف الأدوية والوصول إليها. وذكر الممثل أنه ليس من المستغرب ملاحظة ارتفاع الأسعار وعدم المساواة في الحصول على الأدوية عندما تشكل الأسعار المرتفعة الأداة الرئيسية لتمويل

الابتكار. وأشار الممثل إلى أن عددا متزايدا من الحكومات وخبراء السياسات وأصحاب المصلحة يدركون الحاجة إلى تغيير النظام الحالي، بحيث يتم فصل تمويل البحث والتطوير، بما في ذلك الحوافز المقدمة للمستثمرين من القطاع الخاص، تدريجيا عن أسعار المنتجات. وذكر الممثل أنه من أجل تحقيق هذا الفصل، يتعين على الحكومات والمنظمات الدولية وضع القواعد والمعايير لتعزيز وتوسيع آليات تمويل البحث والتطوير التي لا تعتمد على ارتفاع أسعار الأدوية، وأن تضمن أيضا أن تكون قوانين البراءات وحقوق الملكية الفكرية الأخرى متسقة مع هذه الإصلاحات. وأشار الممثل أيضا إلى أنه في عام 2017، في الولايات المتحدة الأمريكية، دعا 16 عضوا في مجلس الشيوخ الأمريكي و 14 عضوا في مجلس النواب الأمريكي الأكاديميات الوطنية للعلوم والهندسة والطب لإجراء دراسة لفحص استخدام أموال جائزة تحفيز الابتكار ودفع آليات التمويل كوسيلة لتحفيز الاستثمارات في مجال البحث والتطوير في مجال الطب الحيوي، مما يؤدى إلى فصل التكاليف عن أسعار المنتجات. وأشار الممثل أيضا إلى أن جمعية الصحة العالمية وافقت في مايو 2017 على قرار بشأن السرطان أعطى منظمة الصحة العالمية ولاية كافية لإجراء دراسة جدوى لفك الارتباط فيما يتعلق بتطوير أدوية جديدة للسرطان. وأفاد الممثل أيضا بأن الويبو نشرت في عام 2014 دراسة عن بدائل لنظام البراءات لدعم جهود البحث والتطوير في
الوثيقة CDIP/14/INF/12. واقترح الممثل تقديم الدراسة إلى الدورة الاستثنائية السابعة والعشرين في إطار بند جدول الأعمال بشأن البراءات والصحة. وذكر الممثل أنه يعمل مع عدة مجموعات وحكومات أخرى على استضافة اجتماعات تقنية بشأن الشروط المرجعية لدراسات الجدوى المتعلقة بفك الارتباط، ولا سيما فيما يتعلق بالعقاقير الجديدة للمضادات الحيوية والسرطان وفيروس نقص المناعة البشرية والأمراض النادرة. ورحب الممثل بالمشاركة في أعماله. واقترح أن يكون لدى الويبو صك ينشئ حقوقا متبادلة في الاختراعات الممولة من الحكومات، وبذلك تكون الدول الأعضاء التي هي عضو في أي اتفاق من هذا القبيل قد وافقت على الشروط والطرائق التي يمكن بموجبها أن تتقاسم الحصول على الاختراعات الممولة من الحكومة. وأحاط الممثل علما بالاقتراح الكندي بإجراء استعراض للبحوث القائمة بشأن البراءات والحصول على المنتجات الطبية والتكنولوجيات الصحية. ورأى الممثل أن الدراسة ينبغي أن توفر معلومات عن جميع الحالات التي سُمح فيها بالاستخدام غير الطوعي كقيد على سبل الانتصاف، بما في ذلك، على سبيل المثال، القيود الأخيرة على سبل الانتصاف المتعلقة بانتهاك البراءات في الاختبارات التشخيصية الطبية والأجهزة الطبية في الولايات المتحدة الأمريكية، واستخدام قانون المنافسة في إيطاليا، والترخيص الإلزامي للبراءات الطبية في ألمانيا، واستخدام وتأثير الترخيص الإلزامي للبراءات المتعلقة بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والسرطان وأمراض القلب في البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، اقترح الممثل توسيع نطاق الاقتراح الكندي لمعالجة المسائل المتعلقة بالشفافية من حيث صلتها بمناظر البراءات في الاختراعات الطبية الحيوية، بما في ذلك العقاقير واللقاحات البيولوجية، وبالدعاوى القضائية بشأن صحة البراءات ونطاقها، وبممارسة الدولة المتنامية للحد من منح وإصدار أوامر قضائية عند وقوع التعدي، وبالجوانب الاقتصادية لتطوير العقاقير وتسويقها، بما في ذلك تكاليف البحث والتطوير وأسعار وإيرادات المنتجات، فضلا عن استخدام العقاقير الجديدة والثغرات في الحصول عليها. وفي الختام، حث الممثل لجنة البراءات على تحديد موعد لعرض يقدمه الخبراء عن الأساس القانوني، فضلا عن تجربة الدول الأعضاء في السماح بالاستخدام غير الطوعي للبراءات في الاختراعات الطبية كقيد على سبل الانتصاف المتاحة في الجزء الثالث من اتفاق تريبس، بما في ذلك على وجه التحديد حالات إدارة الإتاوات على التعدي على الأجهزة الطبية والاختبارات التشخيصية، وتصدير تلك المنتجات خارج إطار المادة 31 (ثانيا) من اتفاق تريبس.

131. وأعرب ممثل منظمة أطباء بلا حدود عن تقديره للجهود التي تبذلها اللجنة في مواصلة مناقشة مسألة البراءات والصحة والعمل على معالجتها. وشكر الممثل الأمانة على عرضها للوثيقة SCP/26/5 بشأن القيود المفروضة على الاستفادة الكاملة من المرونات في البراءات من جانب البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. ورحب الممثل بالحقوق التي تتمتع بها الدول الأعضاء في استخدام المرونات في اتفاق تريبس للتصدي للتحديات التي تواجه إمكانية الحصول على الأدوية وتكاليفها، مثل تلك المنصوص عليها في إعلان الدوحة. وأعرب الممثل أيضا عن رغبته في مشاركة عدد قليل من الملاحظات المحددة والتحسينات الممكنة التي يمكن إدخالها في دراسة مقبلة وأيضا على عمل اللجنة بشأن البند الحالي من جدول الأعمال. وأشار الممثل إلى أن استنتاج الوثيقة بالقول إنه لا توجد بيانات تجريبية كافية لتخطيط القيود المفروضة على استخدام المرونات هو

تقييد لكل من المنهجية المستخدمة في الدراسة والطريقة التي وردت بها بعض الأدبيات في الدراسة. وأشار الممثل إلى أن الوثيقة، على سبيل المثال، أشارت إلى تقرير فريق الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالحصول على الأدوية، وأغفلت الملاحظات والتوصيات الهامة التي قدمها التقرير بشأن القيود المفروضة على استخدام المرونات، فضلا عن التحسينات التي يمكن أن تقدمها الويبو لعملها الخاص من خلال التعاون مع المنظمات المتعددة الأطراف الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، أشار الممثل إلى أن الفقرة 29 والحاشية 38 من الوثيقة SCP/26/5 تشيران إلى الصفحة 24 من تقرير فريق الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالحصول على الأدوية الذي أشار إلى ضرورة تحسين القدرات الوطنية في سياق استخدام المرونات. وأشار الممثل إلى أن الصفحة نفسها 24، إلى جانب الأقسام الأخرى ذات الصلة من الفصل 2 من التقرير، أعطت أمثلة دقيقة للعقبات التي تعترض البلدان النامية في استخدام المرونات، وقدمت أيضا التوصيات المناظرة. وأوصى الممثل بأن تقوم الأمانة، عند متابعتها للوثيقة الحالية SCP/26/5 في المستقبل، بمراجعة أفضل للأدبيات المتاحة حيث تم تقديم حالات وتحليلات وتوصيات في سياق القيود التي تفرضها البلدان النامية على استخدام المرونات. وبالإضافة إلى ذلك، أشار الممثل إلى أن الدراسة التي طلبت الويبو من جامعة أوتاوا إجراءها بشأن حالة البراءات في قائمة منظمة الصحة العالمية النموذجية للأدوية الأساسية (EML)، المذكورة في الفقرة 42 من الوثيقة SCP/26/5، دراسة قابلة للنقض منهجيا وتجريبيا. وأشار الممثل إلى أن الدراسة استندت إلى نسخة قديمة من قائمة منظمة الصحة العالمية النموذجية للأدوية الأساسية في حين أن منظمة الصحة العالمية كانت مترددة في إدراج الأدوية المشمولة بالبراءات والأكثر تكلفة في قائمتها في المقام الأول. وعلاوة على ذلك، أشار الممثل إلى أن اختيار قائمة منظمة الصحة العالمية النموذجية للأدوية الأساسية قد تطور في السنوات الأخيرة، وأن الأدوية الجديدة المدرجة في القائمة لعلاج الأمراض، مثل السرطان والتهاب الكبد الوبائي، أكثر احتمالا للحصول على براءة وباهظة التكلفة في العديد من الدول الأعضاء. وأشار الممثل أيضا إلى أن الدراسة التي طلبتها الويبو لم تكلِف بها الدول الأعضاء، كما أنها لا تتضمن تحقق الدول الأعضاء والمدخلات التي قدمتها بشأن جمع البيانات وتحليلها. وأشار الممثل إلى أن منظمة الصحة العالمية أعلنت في مؤتمر صحفي رسمي عقدته مؤخرا بشأن قائمة منظمة الصحة العالمية النموذجية للأدوية الأساسية المعدلة في يونيه 2017 أن 15% من الأدوية وعددها 433 المدرجة في القائمة ما زالت تحت حماية البراءات في بعض أنحاء العالم. وشجع الممثل الأمانة على أن تأخذ في الاعتبار السمة المتطورة للعبء العالمي للأمراض في دراستها المقبلة بشأن هذه المسألة. ورأى الممثل أن من المناسب أن تواصل الأمانة واللجنة العمل على البند الحالي من جدول الأعمال وأوصى باتخاذ الخطوات التالية. أولا، أوصى الممثل بأن تدعو اللجنة الرؤساء المشاركين لفريق الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالحصول على الأدوية إلى تقديم تقرير الفريق، وأن تجري مناقشات شفافة بشأن ما توصلوا إليه من نتائج وتوصيات من حيث صلتها بعمل الويبو. وأشار الممثل إلى أن المسائل والتوصيات الواردة في تقرير فريق الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالحصول على الأدوية قد نوقشت في عدد من المنابر الرئيسية المتعددة الأطراف بما في ذلك مجلس تريبس لمنظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبقيت الويبو كآخر وكالة متعددة تظل مترددة في مناقشة النتائج والتوصيات الواردة في التقرير بطريقة شفافة. وثانيا، أيد الممثل، فيما يتعلق بالتوصيات الواردة في الوثيقة SCP/26/5 المتعلقة بالعمل المستقبلي بشأن البند الحالي من جدول الأعمال، البيان الذي أدلى به وفد البرازيل بشأن التصرف بناءً على بيانات جيدة وذات مصداقية بدلا من انتظار البيانات الكاملة. وعلاوة على ذلك، أشار الوفد إلى أن استعراض الأدبيات ينبغي أن يكشف للأمانة البيانات الموثوقة القائمة بشأن تحديات استخدام المرونات في البراءات للحصول على الأدوية في البلدان النامية. وأشار الممثل إلى أن مثل هذه الأدبيات والبيانات قد لا تكون موجودة فقط ضمن الأدبيات التقليدية لقانون البراءات أو بيانات لجنة البراءات، وإنما أيضا في الأدبيات التي وثقتها منظمات المجتمع المدني على أرض الواقع، وكذلك الأدبيات المتعلقة بالاقتصاد السياسي لمفاوضات معايير البراءات في سياق مفاوضات معاهدة التجارة والاستثمار. وأعرب الممثل عن أمله في أن توجه الأمانة الانتباه إلى تلك المصادر في دراستها المقبلة للمسألة الراهنة. وفي الختام، أعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد الصين ومفاده أن الأعمال المقبلة بشأن البند الحالي من جدول الأعمال ينبغي أن تتضمن توصيات محددة يمكن للدول الأعضاء أن تنفذها ويمكن أن تُدمج أيضا في المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو.

132. وشكر ممثل الاتحاد الدولي لرابطات صانعي المستحضرات الصيدلانية الرئيس على إتاحة الفرصة لتقديم مدخلات بشأن المناقشات بشأن البراءات والصحة داخل لجنة البراءات. وأبلغ الممثل المندوبين بأن الاتحاد الدولي لرابطات صانعي المستحضرات الصيدلانية يمثل أبرز شركات الأدوية القائمة على البحوث، فضلا عن الرابطات الوطنية والإقليمية العاملة في المجال في جميع القارات الخمس. وأعرب الممثل عن اعتقاده بأنه لا يمكن تحقيق إمكانية الحصول المستدام على الأدوية الجيدة إلا من خلال إيجاد الحوافز اللازمة للابتكارات الطبية وكفالة مستويات مناسبة من الهياكل الأساسية للرعاية الصحية والتمويل. وذكر الممثل أنه إذا لم تكن هذه العوامل قائمة، أو فشلت في العمل بفعالية، فإن هدف الحصول على الأدوية يقوَّض بشكل كبير. وحذر الممثل من أن تآكل حقوق الملكية الفكرية من خلال آليات مثل الترخيص الإلزامي يمكن أن يعرض توافر الأدوية للخطر، بما في ذلك الأدوية الجنيسة. كما حذر الممثل من أن الشركات الابتكارية قد تكون أقل احتمالا للإدخال السريع للمنتجات في أسواق معينة إذا كانت تخشى من عدم مراعاة حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها. وذكر الممثل أنه من الواضح أنه بدون إطلاق السوق المحلية وتطويرها من قبل المنشئ، يكون لدى الشركات العامة حوافز أقل بكثير للمرور بعملية مكلفة للحصول على موافقة السوق والاستثمار في التواصل مع المتخصصين في الرعاية الصحية. وحذر الممثل من أن إضعاف النظام الوطني للملكية الفكرية قد يمنع أو يؤخر حصول المرضى على المنتجات المبتكرة، كما أنه يعوق إدخال إصدارات عامة جيدة النوعية في المدى الطويل. وأعرب عن أسفه لأن جزءا من المناقشة في اللجنة قد ركز على تقرير فريق الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالحصول على الأدوية. وذكر الممثل أن تحسين إمكانية الحصول على الأدوية في جميع أنحاء العالم يشكل أحد أكبر التحديات في عصرنا، ومع ذلك، فإن ولاية الفريق وكما أشار إليها العديد من الدول الأعضاء منذ نشرها، محدودة للغاية وتستند إلى فرضية زائفة. ورأى الممثل أن التقرير لا يعالج الحواجز الحقيقية التي تعترض الحصول على الأدوية الذي يُعد بالغ الأهمية في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وبالتالي فهي فرصة ضائعة. ورأى الممثل أن التوصيات الواردة في تقرير فريق الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالحصول على الأدوية تستند بالتالي إلى تأكيد وليس إلى دليل. ورأى الممثل أيضا أن التوصيات لا تعترف بالتعقيدات المتعلقة بالبحث والتطوير في مجال المستحضرات الصيدلانية وأهمية حقوق الملكية الفكرية القوية في تطوير الأدوية ونشرها للمرضى. وأشار الممثل إلى أن أعضاء الفريق الذي ناقش تقرير فريق الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالحصول على الأدوية قد أعربوا عن اختلاف شديد في تعليقاتهم وأن الأمين العام للأمم المتحدة لم يؤيد التقرير. وقال الممثل إنه لا التقرير ولا توصياته يمكن أن يكون أساسا سليما لمواصلة النظر في الإجراءات التي تتخذها الويبو أو منظومة الأمم المتحدة. وأشار الممثل إلى أن تحسين الصحة العالمية هو التزام مشترك من جانب صناعة المستحضرات الصيدلانية القائمة على البحوث والدول الأعضاء في الويبو. وأبلغ الممثل أن الشركات المنتسبة الاتحاد الدولي لرابطات صانعي المستحضرات الصيدلانية قد اضطلعت بمبادرات متعددة الأوجه لتسهيل تطوير الأدوية وتحسين إمكانية الحصول عليها. وذكر الممثل أن تلك التدابير العملية تشمل توفير التدريب في التجارب السريرية وعمليات التصنيع وتدريب المهنيين في مجال الرعاية الصحية وتقديم المنح التعليمية ودعم التنظيم وتطوير الهياكل الأساسية للرعاية الصحية. وذكر الممثل أيضا أنه فيما يتعلق بالحصول الفوري على الأدوية، فقد تم وضع العديد من المبادرات ونشرها، مثل التسعير التفضيلي والتبرعات والترخيص الطوعي وبناء القدرات. وحث الممثل على زيارة دليل الشراكة الصحية للاتحاد الدولي لرابطات صانعي المستحضرات الصيدلانية للاطلاع على قائمة واسعة من هذه المبادرات. وأعرب عن أمله في أن تتمكن الدول الأعضاء من التوصل إلى حل توفيقي مناسب بشأن البند الحالي من جدول الأعمال في الدورة الحالية للجنة البراءات.

133. وأيدت ممثلة مؤسسة براءات الأدوية الرأي القائل بأنه من اللازم أن تكون هناك شفافية في المعلومات في وضع البراءات. وأشار الممثل إلى أنه من الصعب في كثير من الأحيان الحصول على معلومات موثوقة بشأن البراءات، ولكن من المفيد، ليس فقط بالنسبة إلى مؤسسة براءات الأدوية التي تحاول تحسين فرص الحصول على الأدوية، بل أيضا للحكومات ووكالات المشتريات وغيرها من منظمات الصحة العامة المعنية بالملكية الفكرية والحصول على أدوية. وأشار الوفد إلى أن مؤسسة براءات الأدوية أطلقت، في الجمعية العامة للويبو في أكتوبر 2016، "قاعدة بيانات البراءات والتراخيص للأدوية" وهي قاعدة بياناتها بشأن البراءات ورخص الأدوية التي تحتوي على معلومات شاملة عن البراءات ووضع الترخيص لأدوية فيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد الوبائي والسل. وأبلغ الممثل أن قاعدة بيانات البراءات والتراخيص للأدوية توفر

الشفافية بشأن حالة فيروس نقص المناعة البشرية والسُل والأدوية الأخرى في البلدان النامية، كما تحتوي على معلومات عن البراءات والترخيص وحماية استئثارية البيانات في أكثر من 100 بلد نام. وأثنت الممثلة على دعم المكتب الأوروبي للبراءات وغيره من مكاتب البراءات الوطنية، مثل مكاتب شيلي والجمهورية الدومينيكية وإكوادور وجنوب أفريقيا وغيرها، التي أبرمت معها مؤسسة براءات الأدوية اتفاقات تعاون، وشكرت أيضا عددا كبيرا من منظمات المجتمع المدني، وخبراء البراءات والشركات لمساعدة مؤسسة براءات الأدوية في تجميع البيانات من أجل موردها العام، المتمثل في قاعدة بيانات البراءات والتراخيص للأدوية. وأشارت الممثلة إلى أن قاعدة بيانات البراءات والتراخيص للأدوية تضم حاليا أكثر من 60% من الأدوية الأساسية المسجلة في القائمة الحالية النموذجية للأدوية الأساسية لمنظمة الصحة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، أشار الممثل إلى أنه بفضل التعاون الذي أجرته الحكومة السويسرية مؤخرا، شرعت مؤسسة براءات الأدوية في دراسة جدوى بشأن إمكانية توسيع نطاق ولايتها لتشمل جميع الأدوية الأساسية المحمية في قائمة منظمة الصحة العالمية النموذجية للأدوية الأساسية. وأوضح الممثل أنه يجري جمع بيانات البراءات لهذه الدراسة، ومن المأمول أن تضاف إلى قاعدة بيانات البراءات والتراخيص للأدوية في وقت مبكر من أكتوبر 2017. وذكر الممثل أنه إذا كان هناك اهتمام، يمكن أن تعمل مؤسسة براءات الأدوية مع الدول الأعضاء لتحديد الأدوية في قائمة منظمة الصحة العالمية النموذجية للأدوية الأساسية وإدراج المعلومات في قاعدة بيانات البراءات والتراخيص للأدوية. ودعا الممثل مكاتب البراءات الأخرى للمساهمة في قاعدة بيانات البراءات والتراخيص للأدوية من أجل إتاحة الأدوية الجديدة الرئيسية في جميع البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بأسعار معقولة. وفي الختام، أشارت الممثلة إلى أن مؤسسة براءات الأدوية لا تزال رهن إشارة الدول الأعضاء لتقديم العرض التفصيلي الذي طلبه وفد البرازيل، ويحظي بتأييد وفود شيلي وسويسرا والأرجنتين. وأعلن الممثل أيضا أنه على استعداد لتقديم مزيد من الإيضاحات والعمل مع الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية والويبو ومنظمة الصحة العالمية وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل زيادة تعزيز قاعدة بيانات البراءات والتراخيص للأدوية لتلبية احتياجات أصحاب المصلحة.

134. وأبلغ ممثل الجمعية اليابانية للملكية الفكرية اللجنة بأن الجمعية تتألف من نحو 900 شركة يابانية رئيسية كأعضاء فيها. كما ذكر الممثل أنه أدلى ببيانه بالاشتراك مع رابطة مصنعي المستحضرات الصيدلانية اليابانية (JPMA) التي تضم 72 شركة أدوية. وأشار الممثل أيضا إلى أن الاتحاد الدولي لجمعيات المنتجين الصيدليين يؤيد بيانه. وأعرب الممثل عن اعتقاده بأن من المهم للجنة البراءات أن توافق على أن توفير أدوية جيدة لكثير من المرضى في العالم يُعتبر مهمة تقوم بها الحكومات والشركات في كل من البلدان المتقدمة والنامية. ورأى الممثل أن المناقشة بشأن أساليب ووسائل إنجاز تلك المهمة يجب أن تتم بعد تحليل طويل ودقيق لأسباب المشاكل القائمة. وأشار الممثل إلى أنه وفقا للتقرير المعنون "أدوية في مرحلة التطوير" الذي أعدته رابطة بحث وصناعة الدواء في أمريكا (PhRMA) في عام 2015، والذي تم التطرق إليه في الدورة الرابعة والعشرين للجنة البراءات، فإن دور الملكية الفكرية كحافز للابتكار والوصول الطويل الأجل معروف جيدا. وذكر الممثل أن البحث والتطوير الذي قامت به صناعة المستحضرات الصيدلانية ساهم في كل دواء مهم تقريبا خلال القرن الماضي، بما في ذلك المضادات الحيوية واللقاحات وعلاجات فيروس نقص المناعة البشرية وفيروس التهاب الكبد الوبائي، فضلا عن السرطان وأدوية القلب والأوعية الدموية. وأشار الممثل إلى أن هذه الصناعة قد طورت أكثر من 550 دواء في السنوات الخمس عشرة الماضية لتلبية الاحتياجات الصحية الناشئة في العالم، بما في ذلك في مجالات الأورام وأمراض القلب والأوعية الدموية والسكري. وأشار الممثل إلى أن هذ الصناعة لا تزال تلعب دورا فعالا في البحوث الاستكشافية، وكذلك في ترجمة البحوث إلى علاجات جاهزة للمريض، مع وجود أكثر من 7000 دواء في مرحة التطوير في جميع المجالات العلاجية. ووفقا لما ذكره الممثل، فإن إطلاق دواء جديد في بلد ما ينطوي على تكاليف كبيرة بالنسبة للشركة المنشئة. ولذلك، أضاف الممثل أنه من أجل توزيع الأدوية بنجاح على المرضى في بلد جديد، يتعين على الشركات أن تتحمل أولا تكلفة إجراء تجارب سريرية إضافية لتلبية المتطلبات المحلية والحصول على الموافقة التنظيمية المحلية وإعداد شبكات التوزيع والتسويق المحلية وتثقيف مقدمي الرعاية الصحية عن فوائد المنتج الجديد، وأيضا إجراء البحوث بعد التسويق والمراقبة. وأشار الممثل إلى أن حقوق الملكية الفكرية تتيح فرصة لاسترداد جميع هذه التكاليف من قبل الشركة التي تمول إطلاق دواء جديد قبل دخول منافس عام إلى السوق. وأشار الممثل أيضا إلى أن عددا من الدراسات أكد على أهمية الملكية الفكرية في تسريع الانتشار العالمي

للأدوية الجديدة وفقا لما ورد في التقرير المعنون "البراءات وضوابط الأسعار والحصول على العقاقير الجديدة: كيف تؤثر السياسات العامة على دخول الأسواق العالمية (2005)". وأشار الممثل إلى أن دراسة عام 2005، التي شملت عددا كبيرا من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، أظهرت أنه في الدول الأعضاء التي تتمتع بحماية أشد للبراءات كانت هناك زيادة في سرعة إطلاق العقاقير الجديدة. وأشار الممثل أيضا إلى أن التقرير المعنون "البراءات والانتشار العالمي للعقاقير الجديدة (2014)"، الذي يُعد دراسة شاملة لبيانات إطلاق العقاقير لأكثر من 600 عقار في ما يقرب من 80 بلدا في الفترة 1983-2002، أظهر التقرير أن الحماية الشديدة للبراءات يسرّع إطلاق المنتجات الجديدة في البلدان ذات الدخل الأعلى والأدنى على حد سواء. ولذلك، أعرب الممثل عن اقتناعه بأن نظام البراءات وسيلة لتسويق التكنولوجيات الجديدة. وأعرب الممثل عن اعتقاده بأن الحماية العادلة للبراءات في مجال التكنولوجيا الصيدلانية ستسمح لشركات الأدوية بإجراء بحوث وتطوير أدوية جديدة للمرضى في البلدان النامية. وأوضح الممثل أيضا أن شركات الأدوية اليابانية تعمل بجدية أيضا على مسألة الحصول على الأدوية في البلدان النامية. ثم شرعت الممثل في عرض أنشطتهم للحصول على الأدوية. وأوضح الممثل أن شركة الأدوية اليابانية، تاكيدا، انضمت رسميا إلى اتحاد قاعدة بيانات الويبو للبحث(WIPO Re:Search) في 25 سبتمبر 2015 للمساهمة في تطوير العقاقير واللقاحات والتشخيص لفيروس نقص المناعة البشرية والملاريا والسُل عن طريق توفير أصول الشركة مثل المركبات الخاصة وبيانات الدراسات والتكنولوجيات. وأشار الممثل إلى أن تكيدا هي ثاني شركة صيدلانية يابانية تنضم إلى اتحاد قاعدة بيانات الويبو للبحث بعد إيساي. وذكر الممثل أن تاكيدا زودت البروفيسور كونور كافري، من مركز الاكتشاف والابتكار في الأمراض الطفيلية في جامعة كاليفورنيا، بسان دييغو، بمجموعة مستهدفة من المركبات للفحص ضد البلهارسيا المانسوني في المختبر، على نحو ما ورد في صفحة الويبو الخاصة بقاعدة بيانات الويبو للبحث. وأضاف الممثل أيضا أن تاكيدا زودت البروفسور يوسف أف-غاي، من قسم الأمراض المعدية في جامعة كولومبيا البريطانية، بمجموعة من المركبات المستهدفة للفحص ضد مرض السُل الذي يقيم داخل البلاعم. وبعد ذلك ذكر الممثل أن تاكيدا أطلقت في أغسطس 2016 استراتيجيتها الجديدة للحصول على الأدوية. وذكر الممثل أن برامج مساعدة المرضى في تاكيدا مصممة لضمان أن يتمكن المرضى ذوو القدرة المحدودة على دفع التكلفة الكاملة للعلاج من الوصول إلى كامل مسار العلاج من خلال النُهج القائمة على التوافر بتكاليف معقولة في مناطق مثل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وذكر الممثل أن برامج مساعدة المرضى في تاكيدا ستصمم خصيصا لتلبية الاحتياجات المحلية من خلال نماذج تعاونية لتقاسم التكاليف بين المرضى وتاكيدا، وفي بعض الأحيان، الجمعيات الخيرية والجمعيات الطبية والأطراف الأخرى. وذكر الممثل أن شركة إيساي ملتزمة أيضا بتحسين القدرة على تحمل تكاليف منتجاتها. ولتحقيق التزامها، وضعت إيساي استراتيجيات لتسعير ميسور التكلفة للبلدان غير تلك التي تعرَّف بأنها ذات دخل مرتفع بالنسبة إلى منتجات مختارة، كما استحدثت تسعيرا متدرجا ينطوي على تحديد مستويات متعددة لأعباء الأسعار، بداية من قيام المريض بالدفع الكامل إلى المجانية، لتمكين المرضى الذين يحتاجون إلى أدويتهم من تلقي العلاج بغض النظر عن مستوى دخلهم. وأبلغ الممثل أيضا أن شركة أستيلاس فارما لا تسجل أو تنفذ البراءات في البلدان التي تواجه تحديات اقتصادية كبيرة بهدف تحسين فرص الحصول على الخدمات الصحية. وأبلغ الممثل أيضا أن دييتشي سانكيو تسجل البراءات وتنفذها على نحو مرن على أساس كل بلد مع إيلاء الاعتبار الواجب لتحسين إمكانية الحصول على الأدوية. وهكذا خلص الممثل إلى أن شركات الأدوية اليابانية تبذل جهودا لتوفير أدوية جديدة للمرضى في البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، أشار الممثل إلى أن ست شركات أدوية يابانية هي أستيلاس وتشوغاي وديتشي سانكيو وإيساي وشيونوجي وتاكيدا، شاركت في الصندوق العالمي للتكنولوجيا المبتكرة للرعاية الصحية (GHIT) الذي أنشأته شركات الأدوية اليابانية والحكومة اليابانية و ومؤسسة بيل وميليندا غيتس، من أجل تعزيز تنمية المستحضرات الصيدلانية عن طريق التعاون العالمي. وذكر الممثل أيضا أن أنشطة رابطة مصنعي المستحضرات الصيدلانية اليابانية الأخرى للحصول على الأدوية في البلدان النامية مذكورة في صفحة الإنترنت الخاصة بالرابطة. ورأى الممثل أن من الضروري، فيما يتعلق بالحصول على الأدوية في البلدان النامية، تشجيع البحث والتطوير في مجال الأدوية التي تركز على أنظمة البراءات. وأعرب عن اقتناعه بأن نظام البراءات يعزز الصحة العامة في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء.

135. وشكر وفد كندا الدول الأعضاء والأمانة على تأييد اقتراحه. وقال إن الحكومات تتبع نُهجا متنوعة في محاولة لتحقيق التوازن الصحيح وذلك من أجل تعزيز مجموعة ممتازة من الابتكارات الجديدة. وأشار الوفد إلى إن العلاقة بين حقوق البراءات والنتائج الصحية العامة كانت موضوعا طويلا للمناقشة في لجنة البراءات ومن الواضح أن هناك تنوعا في الآراء ونقاشا قويا بشأن تلك العلاقة. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن المناقشات سوف تستفيد من وجود وثيقة ذات فهم مشترك لحالة بحوث البراءات والحصول على المنتجات الطبية والتكنولوجيات الصحية. وذكر الوفد أن استعراضه المقترح يهدف إلى تلخيص البحوث الحالية عالية الجودة بطريقة واقعية. وتوقع الوفد أن يتناول الاستعراض البحوث التي تمثل جميع جوانب النقاش. وذكر الوفد أن الدول الأعضاء ستحدد أفضل طريقة لتفسير وتطبيق هذا البحث. ومع ذلك، رأى الوفد أن اقتراحه يمكن أن يكون بمثابة خطوة أولى مهمة في بناء الثقة وإيجاد طريقة مثمرة للمضي قدما بشأن الموضوع ويمكن أن تؤيده جميع الدول الأعضاء. وذكر الوفد أنه لمصلحة الوقت، فإنه لا يرغب في السير في خط اقتراحه، ولكنه يود أن يوجه الانتباه إلى بعض النقاط المحددة. أولا، رأى الوفد أن اقتراحه يمكن أن يمضي قدما بالتوازي مع أعمال أخرى بشأن البند الحالي من جدول الأعمال. وفي الوقت نفسه، ذكر الوفد أنه يمكن للدول الأعضاء أن تأخذ في الاعتبار نتائج اقتراحه عند اتخاذ قرارات بشأن مواضيع أي بحث آخر قد ترغب الدول الأعضاء في التكليف به. وثانيا، رأى الوفد أنه في حين أن الكثير من الحديث حول البراءات وتكنولوجيات الصحة العامة يركز على الأدوية، فإن تحقيق الصحة العامة الإيجابية يعتمد أيضا على إمكانية الوصول إلى مجموعة واسعة من التكنولوجيات الأخرى مثل اللقاحات والمعدات التشخيصية والأجهزة الطبية. وذكر الوفد أن الدول الأعضاء ستعرض نفسها للضرر بالتركيز على الأدوية حصرا إذا رغبت في معالجة المسألة بطريقة شاملة. وثالثا، ذكر الوفد أنه حاول، عند تحديد مواضيع محددة للبحوث التي يتناولها الاستعراض، تحقيق توازن، مع التسليم بأن هناك وجهات نظر عديدة بشأن العلاقة بين البراءات والصحة. ورأى الوفد أن اقتراحه يمثل انعكاسا محتملا لهذا التوازن، ولكنه أعرب عن استعداده للعمل مع الدول الأعضاء بشأن التغييرات المحتملة. وذكر الوفد أنه نظرا لأن هذا المجال لا يزال تسعى فيه البلدان إلى تحقيق توازن، فمن المهم الاعتراف بأنه إذا كانت الدول الأعضاء قادرة على الاتفاق على اقتراح ما، فإنه لن يبدو مثل أي اقتراح تصوغه دولة من الدول الأعضاء بصفتها الفردية. وقال الوفد إنه سيكون من دواعي سروره أن يجيب على أية أسئلة تطرحها الدول الأعضاء بشأن اقتراحه.

136. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء، وأعرب عن تقديره للجهود البناءة التي بذلها وفد كندا لتعزيز مناقشة هادفة. وأحاط الوفد علما بالاقتراح وذكر أن الاقتراح يحتاج إلى مزيد من المناقشة.

137. وتحدث وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية وشكر وفد كندا على اقتراحه. ورحب الوفد بالاقتراح والروح الكامنة وراءه. ورأى الوفد أن اقتراح كندا، كما ذكر وفد كندا، هو مجرد خطوة أولى تهدف إلى بناء الثقة بين مختلف أصحاب المصلحة والدول الأعضاء. ورأى الوفد أن الاقتراح الذي تقدم به وفد كندا يمكن أن يتم جنبا إلى جنب مع المقترحات الأخرى، بما في ذلك الاقتراح المقدم من مجموعة البلدان الأفريقية. غير أن الوفد رأى أن الاقتراح محدود فيما يتعلق بتوقعاتهم في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وأعرب عن اعتقاده بأن اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية، الذي يتمحور حول ثلاث نقاط مختلفة، والتي تريد المجموعة الأفريقية تناولها ككل، يشمل دراسات وعقد جلسات لتبادل المعلومات والمساعدة التقنية. ولذلك، فضّل الوفد الحفاظ على الاقتراح الأفريقي.

138. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وشكر وفد كندا على تقديم اقتراحه بإجراء استعراض للتحليل والبحوث السابقة بشأن موضوع حماية البراءات والحصول على المنتجات الطبية والرعاية الصحية المطروح على جدول أعمال البراءات والصحة. وأحاط الوفد علما بالاقتراح، والتمس بعض التوضيحات لتحسين النص. واتفق الوفد على أن وضع السياسات في لجنة البراءات ينبغي أن يعتمد على أدلة الجودة، واتفق مع وفد كندا على أن الاستعراض يمثل إمكانية جيدة للبناء على البحوث القائمة. وفي حين رحب الوفد بإدراج الدراسات التي أعدتها الويبو ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية، إلا أنه ذكر أن إدراج الدراسات التي تقوم بها منظمات أخرى سيحتاج إلى مزيد من الدراسة. ولذلك اقترح الوفد مواصلة دراسة نطاق الاستعراض. وعلاوة على ذلك، أعرب الوفد عن تحفظاته على إدراج الحواجز غير المتعلقة

بالبراءات وتوافر الأدوية الأساسية في الاقتراح، لأن ولاية لجنة البراءات مقصورة على قانون البراءات. ورأى الوفد أيضا أن نطاق مصطلحي "المنتجات الطبية" و"التكنولوجيات الصحية" المستخدمين في الاقتراح غير واضح. وقال الوفد إن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق يمكن أن تعتبر الاقتراح الكندي موضوعا للمناقشة في المستقبل.

139. وتحدث وفد إستونيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وشكر وفد كندا لمحاولة دفع عمل اللجنة قدما بشأن موضوع البراءات والصحة من خلال اقتراحه بإجراء استعراض للتحليلات والبحوث السابقة بشأن موضوع حماية البراءات والحصول على المنتجات الطبية والتكنولوجيات الصحية. ورأى الوفد جدوى في دراسة تلك القضايا وأبدى استعداده لمناقشة الاقتراح وتطويره. وقال الوفد إنه على الرغم من ذلك، واستنادا إلى اللغة المستخدمة في الاقتراح، فإن لديه بعض التحفظات التي لم تمكنه من تقديم التأييد الكامل للاقتراح كما هو. وبينما اتفق الوفد في الرأي مع وفد كندا على أن لجنة البراءات مكلفة بالتركيز على قانون البراءات، فإنها تساءل عن الكيفية التي يمكن بها للدراسة أن تمتثل لولاية لجنة البراءات، ومن ناحية أخرى، تعالج المسألة في السياق الأوسع نطاقا للحصول على الأدوية، الذي يقع بوضوح خارج نطاق اختصاص اللجنة. ومع ذلك، اتفق الوفد مع وفد كندا على أنه بالإضافة إلى نظام البراءات، فإن هناك مجموعة متنوعة من العوامل الأخرى، على جانب العرض والطلب تؤثر على توافر المنتجات والتقنيات الصحية والقدرة على تحمل تكاليفها، فضلا عن الأبعاد الأخرى للحصول عليها. وذكر الوفد أن الفقرة 2 من الاقتراح تتضمن قائمة غير شاملة بالأمثلة ذات الصلة بهذه العوامل. وذكر الوفد أنه إذا كان الغرض من إدراج الحواجز غير المتعلقة بالبراءات في الاستعراض هو تحديد أثر البراءات على التوافر وإمكانية الحصول على المدى القصير بشكل غير مباشر، فإن البديل الممكن هو النظر في حالة إمكانية الحصول على الأدوية في بيئات خالية من حماية البراءات. وأشار الوفد إلى أن البحوث أظهرت، كما أشير إليه في الفقرة 42 من الوثيقة SCP/26/5، أن الغالبية العظمى من الأدوية التي على قائمة منظمة الصحة العالمية النموذجية للأدوية الأساسية لا تخضع لحماية البراءات في معظم البلدان المنخفضة الدخل. وذكر الوفد أن الدراسات التي تبحث عن العوامل المؤثرة في إمكانية الحصول على هذه الأدوية في تلك البلدان ربما تساعد في تحسين فهم دور نظام البراءات في ضمان توافر الأدوية وإمكانية الحصول عليها. واتفق الوفد مع وفد كندا على أن عمل لجنة البراءات يجب أن يعتمد على أدلة الجودة. ولذلك، رأى الوفد أن من المهم أن يستند الاستعراض المقترح إلى البحوث الحالية ذات الجودة العالية وأن تجري الدراسات من قِبل أطراف محايدة وموضوعية. ورحب الوفد بالاعتماد على الدراسات التي أعدتها منظمات الأمم المتحدة مثل الويبو ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية. ورأى الوفد أنه فيما يتعلق بالبحوث الأكاديمية، فإن هناك حاجة لضمان مستوى عال من الدقة والاستقلالية وملاءمة الموضوع. والتمس الوفد توضيحا للمصطلحات الرئيسية المستخدمة في الاقتراح. وذكر الوفد على سبيل المثال أن نطاق المصطلحين "المنتجات الطبية" و"التكنولوجيات الصحية" غير واضح حاليا. وبصفة عامة، رحب الوفد بأن القصد من التقرير النهائي للاستعراض ليس تقديم توصية أصيلة، بل تقديم ملخص واقعي للتحليل والاستنتاجات الرئيسية لتوصيات مجموعة البحوث الحالية. ورأى الوفد أن دور الاستعراض المحتمل هو بمثابة مجموعة من المعلومات والوثائق التي تدعم المناقشات في المستقبل، ولم يعتبره إطارا لخيارات السياسات المختلفة للويبو.

140. وأكد وفد البرازيل مجددا تقديره للروح البناءة التي أبداها وفد كندا، وقال إنه يرى جدوى في الاقتراح المقدم من وفد كندا. وذكر الوفد أنه كان على اتصال بوفد كندا، وأبلغهم بأنه سيكون على سيتفاعل ويقدم اقتراحات في المستقبل القريب. ورأى الوفد أن الاقتراح محاولة لبناء الجسور، وهو أمر يستحق الثناء في حد ذاته. وأوضح الوفد أن تأييده للاقتراح لا يؤثر بأي حال من الأحوال على تأييده المتواصل لاقتراح المجموعة الأفريقية ولأي مبادرة أخرى ترمي إلى التقريب بين الدول الأعضاء.

141. وشكر وفد أستراليا الرئيس على قيادته في اللجنة، وأعرب عن تطلعه للعمل مع الرئيس في النهوض بعمل اللجنة خلال أسبوع لجنة البراءات. وشكر الوفد الأمانة على عملها في التحضير للجنة. ورحب الوفد بالمناقشات المتعلقة بالحصول على الأدوية. ورأى الوفد أن المناقشة تتطلب نهجا شاملا، يدرك جميع العوامل التي تؤثر على الحصول على الأدوية. ورأى الوفد أيضا أنه من المهم مراعاة العمل الحالي بشأن بند جدول الأعمال الحالي في الويبو والمحافل الأخرى ذات الصلة. ورحب

الوفد باقتراح وفد كندا لاستعراض البحوث الحالية بشأن البراءات والحصول على المنتجات الطبية والتكنولوجيات الصحية. وتطلع الوفد إلى إجراء مناقشات بناءة بشأن الاقتراح مع وفود كندا والدول الأعضاء الأخرى. وأشار الوفد أيضا إلى الاقتراح الذي تقدم به وفد البرازيل بشأن العرض الذي قدمته مؤسسة براءات الأدوية ، وذكر أنه موافق على هذا العرض.

142. وأعرب وفد سنغافورة عن تقديره لقيادة الرئيس المستمرة في اللجنة. وشكر وفد كندا على جهوده في إعداد الوثيقة SCP/26/6، وأعرب عن تأييده للاقتراح. وأشار الوفد إلى أن مسألة العلاقة بين البراءات والصحة ليست جديدة وأنه يرى أن استعراض الأدبيات المقترح عملية مفيدة لمساعدة الدول الأعضاء على فهم رصيد المعرفة من حيث البحوث القائمة قبل تقديم تعهدات ببدء المزيد من الدراسات. وذكر الوفد أن الاستعراض ينبغي أن يتضمن أيضا موجزا للمواضيع والنتائج والتوصيات الرئيسية المشتركة بين مختلف الدراسات من أجل مساعدة الدول الأعضاء على التوصل إلى النتيجة الصحيحة بشأن العمل الذي ما زال يلزم القيام به . ورأى الوفد أنه من أجل التوصل إلى برنامج عمل متوازن، بالإضافة إلى الموضوعات الواردة في المقترح الحالي، فإن هناك مجالا وجدوى للنظر في إدراج بعض العناصر الواردة في اقتراح المجموعة الأفريقية، على النحو المبين في الوثيقة SCP/24/4.

143. وشكر وفد شيلي جميع الوفود التي قدمت مقترحات تتعلق بالعمل المقبل للجنة بشأن البند الحالي من جدول الأعمال. وأشار الوفد إلى أن اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية عرض ثلاثة مجالات هي الدراسات وتبادل المعلومات والمساعدة التقنية. ورأى الوفد أن أي برنامج عمل شامل في هذا المجال ينبغي أن ينظر بالتأكيد إلى هذه الركائز الثلاث كإطار لعمله. وشكر الوفد أيضا وفد كندا على اقتراحه الوارد في الوثيقة SCP/26/6. وذكر الوفد أن الاقتراح يركز على الركيزة الأولى لاقتراح المجموعة الأفريقية بشأن البند الحالي من جدول الأعمال، أي الدراسات. ورأى الوفد أن تجميع المعلومات من المنتديات الأخرى وإسهام الخبراء سيكونان بالتأكيد مادة مرجعية هامة للمناقشات المقبلة للجنة. واستدرك قائلا إنه فيما يتعلق بتبادل المعلومات الذي يشكل الركيزة الثانية للمقترح الأفريقي فإنه يشعر بالامتنان الشديد للمعلومات المشتركة بشأن مؤسسة براءات الأدوية. ورأى الوفد أن المعلومات عن قاعدة البيانات ذات قيمة كبيرة، لأنه بخلاف ذلك يصعب جدا على المستخدمين أن يكونوا على علم بالبراءات التي تغطي دواء معين. وأشار الوفد إلى أن المعهد الشيلي للملكية الفكرية يدرك أهمية مبادرة مؤسسة براءات الأدوية ووقع اتفاق تعاون لتقديم المعلومات ذات الصلة. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن مكاتب البراءات يمكن أن تتحمل المزيد من المسؤولية فيما يتعلق بالمعلومات العامة التي تعالجها، ولا سيما فيما يتعلق بإرسال المعلومات إلى قاعدة بيانات البراءات والتراخيص للأدوية. وصرح الوفد بأنه سيدعم عمل مؤسسة براءات الأدوية، ورأى أيضا بأن مكاتب البراءات في الدول الأعضاء يجب أن تعمل معا من أجل إنشاء قاعدة بيانات أفضل وأكثر قيمة. ومن ثم رحب بالاقتراح الذي تقدم به وفد البرازيل بشأن العرض الذي قدمته مؤسسة براءات الأدوية والذي سيعرض في الدورات المقبلة، إن لم يكن في الدورة الحالية، وسوف ييسر التعاون. ورأى الوفد أن العرض سيكون وسيلة لرسم طريق للركيزة الثانية. وذكر الوفد أن تجربة مكتب البراءات أظهرت أنه من الممكن المساهمة في قاعدة بيانات البراءات والتراخيص للأدوية دون زيادة عبء العمل اليومي للمكتب.

144. وأعرب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) عن تقديره لوفد كندا على إعداد وعرض اقتراحه. وقال إنه يفضل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن عمل اللجنة في المستقبل بشأن البند الحالي من جدول الأعمال. وأعرب الوفد عن قلقه لأن الاقتراح الذي قدمه وفد كندا هو مجرد استعراض حَرفي عام للدراسات والأنشطة الأخرى التي سبق أن أجرتها اللجنة، وقد يؤخر الاقتراح العمل من أجل المستقبل. والتمس الوفد معلومات من وفد كندا عن القيمة التي يضيفها الاقتراح إلى المناقشات التي تدور في اللجنة بشأن البند الحالي من جدول الأعمال. وذكر الوفد أن اقتراح وفد كندا هو أحد الاقتراحات العديدة المطروحة على الطاولة وأنه لا يزال يفضل أن يرى بعض عناصر الاقتراح الأفريقي موضع التنفيذ في عمل اللجنة في المستقبل. والتمس الوفد توضيحا بشأن المدة أو الفترة الزمنية 2005-2016 المذكورة في الاقتراح. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب الوفد عن رغبته في معرفة ما إذا كان الإطار الزمني المذكور في الاقتراح، حتى نهاية عام 2016، سيتضمن تقرير فريق الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالحصول على الأدوية في الاستعراض المقترح.

145. وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية مكتب كندا للملكية الفكرية على اقتراحه بإجراء استعراض للبحوث. ورأى الوفد أن إجراء دراسة استقصائية للبحوث التي أجريت بشأن الموضوع سيكون مفيدا للغاية ما دام يتم إجراء عملية التحقق السليم من الوقائع لضمان دقتها. وأعرب الوفد عن رغبته في الحصول على مزيد من التفاصيل بشأن هذا الجانب من الاقتراح. ورأى الوفد أنه سيكون من المفيد النظر في الآثار بين مختلف الحواجز غير المتعلقة بالبراءات وتوافر الأدوية الأساسية وإمكانية الحصول عليها مثلما اقترح وفد كندا. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن لجنة البراءات لن تكون قادرة على التأثير بشكل مباشر على بعض هذه الحواجز، إذا كانت تقع خارج نطاق ولاية لجنة البراءات. ومع ذلك، رأى الوفد أن الدراية بتلك الحواجز أمر بالغ الأهمية في فهم مدى تأثير نظام البراءات على الحصول على الأدوية. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأنه سيكون من المهم أيضا النظر في جميع العوامل التي تسهل أو تعرقل دور أنظمة الملكية الفكرية في تعزيز المعرفة والآثار غير المباشرة ونقل التكنولوجيا في قطاع المنتجات الطبية والتكنولوجيا الصحية. ورأى الوفد أنه ينبغي أيضا النظر في عوامل مثل القدرة الاستيعابية التقنية والقدرات التصنيعية، فضلا عن عوامل أخرى.

146. وأقر وفد جمهورية كوريا بأن بند "البراءات والصحة" في جدول الأعمال هو أحد البنود الصعبة التي ينبغي مناقشتها، من بين أمور أخرى. وأعرب الوفد عن تأييده للاقتراح المقدم من وفد كندا. ومع ذلك، وبالنظر إلى عبء عمل الأمانة، اقترح الوفد أن تنظر لجنة البراءات في ما إذا كان ينبغي تقديم مثل هذه الدراسة إلى الدورة الثامنة والعشرين للجنة البراءات.

147. وشكر وفد الصين وفد كندا على اقتراحه وأعرب عن استعداده لمزيد من المناقشة بشأنه. وقال الوفد إنه على الرغم من أن نظام البراءات هو أحد العوامل الهامة التي تؤثر على إمكانية الحصول على الأدوية، إلا أن هناك عوامل أخرى، ويبدو أن دراسة الأمانة قد خلصت إلى مثل هذا الاستنتاج. واستطرد الوفد قائلا إن إجراء استعراض وتحليل شاملين لهذه المسألة سيكون ذا قيمة. غير أنه رأى أنه ينبغي أن ينصب التركيز في الاستعراض المقترح على كيفية تحسين إمكانية الحصول على الأدوية، وهو الهدف الرئيسي لهذا الموضوع.

148. وشكر وفد إندونيسيا وفد كندا على اقتراحه بإجراء استعراض للبحوث الحالية بشأن البراءات والحصول على المنتجات الطبية والتكنولوجيات الصحية. وأشار الوفد إلى أن مضمون هذا الاستعراض سيشمل مواضيع مثل آليات الترخيص الطوعي ومجمعات البراءات والحواجز غير المتعلقة بالبراءات، وأشار إلى أن توقيت تقديم الاقتراح ليس صحيحا. وأعرب الوفد عن قلقه من أن الاقتراح الكندي سيؤخر وضع برنامج عملي بشأن البراءات والصحة. وأشار الوفد إلى أن لجنة البراءات قد أحرزت تقدما في النظر في جوانب محددة من العلاقة بين البراءات والحصول على الأدوية، وقال إنه لا يرى جدوى في استعراض الأدبيات العامة على النحو الذي اقترحه وفد كندا. ورأى الوفد أيضا أن الاقتراح ينطوي على بعض القيود، من حيث النطاق والشكل. وأوضح الوفد أن الاستعراض المقترح سيكون محدودا في نطاقه لأنه لا يمكن أن يتضمن تحليلا تجريبيا غنيا ودراسات أجراها المجتمع الصحي العالمي بما في ذلك المبادرات الصحية العالمية والمنظمات غير الحكومية العاملة في موضوع "البراءات والصحة". ومن ناحية أخرى، ذكر الوفد أن اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية يقدم برنامج عمل ملموسا ومتوازنا لم تنجح المناقشات بشأنه منذ الدورة السادسة عشرة للجنة البراءات. وفي الختام، ذكر الوفد أنه لا يمكنه في تلك المرحلة تأييد اقتراح وفد كندا لأنه لا يرى فائدة منه للتقدم المتوقع للجنة.

149. وشكر وفد المملكة المتحدة وفد كندا على اقتراحه وقال إن الاقتراح ينطوي على إمكانية تجنب الازدواجية في الدراسات القائمة وأنه يمكن أن يساعد على تنظيم العمل المقبل بشأن هذا البند من جدول الأعمال. وعلق الوفد أهمية متزايدة على الاستفادة من خبرات وبحوث الويبو ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية، وشجع على أن تشير الدراسة فقط إلى البحوث عالية الجودة والقائمة على الأدلة. وأيد البيان الذي أدلى به وفد إستونيا نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه فيما يتعلق باستعراض مسألة إمكانية الحصول على الأدوية في البلدان التي تخلو من حماية البراءات.

150. وأقر وفد المكسيك بتعقيد المسألة وضرورة السعي إلى تحقيق توازن بين حماية البراءات ومسألة الحصول على الأدوية. وأيد الوفد اقتراحا بتنظيم جلسة تبادل حيث يمكن للدول الأعضاء تبادل خبراتها بشأن السياسات العامة ومواطن المرونة الواردة في اتفاق تريبس وكذلك الوضع القانوني للأدوية المحمية وغيرها من الموضوعات.

151. وأشار وفد سويسرا إلى أن جميع الدول الأعضاء وافقت على أهمية موضوع المصلحة العامة والحصول على الأدوية. وذكر الوفد أن النظام الحالي لحماية الملكية الفكرية يدمج حالة توازن تام بين المصلحة الخاصة والعامة، وأن براءات الاختراع تسمى "الحقوق السلبية". وقال الوفد إن النظام يتضمن أن يتم تمويل الاستثمار في البحث والتطوير وتسويق المنتجات الطبية المبتكرة من خلال نظام البراءات وذلك عن طريق الإيرادات المحصلة من إنفاذ حقوق البراءات والتي تنعكس على المدى القصير والمتوسط على أسعار المنتجات الطبية. وأشار الوفد إلى أنه على المدى الأطول كان لديه مجموعة من المنتجات الطبية الجديدة التي تصبح متاحة في العادة بعد انتهاء فترة حماية البراءات وبسعر أقل. وشدد الوفد على أن القواعد الموثوق فيها والمتينة التي تتعلق بحماية الملكية الفكرية توفر اليقين القانوني اللازم لتشجيع الاستثمار في الأدوية الجديدة والأفضل الخاصة بالاحتياجات الطبية غير الملباة، لكنها تسمح كذلك بترخيص الابتكار التكنولوجي لأي منتجات، بما في ذلك المنتجات الطبية. وأضاف الوفد أن نظام الملكية الفكرية يلعب دورا أساسيا على المدى المتوسط والطويل فيما يتعلق بتوفر المنتجات الطبية وإمكانية الوصول إليها، وبالتالي فهو يؤكد على الحق في الصحة. وقال الوفد إنه يدرك أن وجود إطار جيد للملكية الفكرية لا يمثل فقط شرطا للاستثمار الأجنبي المباشر. وأشار الوفد إلى أن نظام الملكية الفكرية ليس علاجا شافيا لحل جميع جوانب التحدي المتعلق بتحسين فرص الحصول على المنتجات الطبية وأنه قد تكون هناك إخفاقات في السياسات والأسواق تحتاج إلى معالجتها. وأعرب الوفد عن رغبته في تسليط الضوء على أن الحصول على المنتجات الطبية يشكل أحد الأهداف الرئيسية لسياسته الصحية الخارجية. وقال إن موضوعات تعزيز البحوث الصحية العالمية وحماية الملكية الفكرية وتعزيز حقوق الإنسان هي أولويات تم تحديدها كأهداف واضحة في تلك السياسة. وذكر الوفد أن سويسرا، استنادا إلى سياستها الصحية الخارجية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، عززت عددا من المبادرات الرامية إلى تحسين إمكانية الحصول على الأدوية. وعلى سبيل المثال، ذكر الوفد أن الحكومة السويسرية قدمت الدعم التقني والمالي لمنظمة الصحة العالمية لإنشاء مرصد عام حيث يتم رصد أنشطة البحث والتطوير في جميع أنحاء العالم وتحديد الثغرات. وقال الوفد إن الحكومة السويسرية تؤيد أن تعطي اللجنة الأولوية للاحتياجات البحثية. وأبلغ الوفد اللجنة أيضا بأن سويسرا قدمت أيضا دعما تقنيا وماليا لصندوق تبرعات لتمويل مبادرات البحث والتطوير ذات الأولوية. وأشار الوفد إلى أن تمويل المشروعات الإيضاحية الابتكارية المختارة لا يزال غير كاف. وذكر الوفد أن الصندوق السويسري للمطابقة والذي يهدف لتقديم مساهمات تكميلية من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل لم تستخدمه تلك البلدان بالكامل. وأشار الوفد إلى أنه لم يتمكن حتى الآن من صرف 000 700 دولار أمريكي من أصل مليوني دولار أمريكي. واستطرد الوفد قائلا إن سويسرا تستثمر أيضا في الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل البحث والتطوير في مجال المنتجات الطبية، وهو ما يسمى "بشراكات تنمية المنتجات"، ولا سيما في مجال الفقر والأمراض المدارية المهملة. ويتضمن ذلك، على سبيل المثال، مبادرة أدوية الأمراض المهملة أو الشراكة العالمية للبحث والتطوير في مجال المضادات الحيوية. وأبلغ الوفد اللجنة أيضا بأن سويسرا هي من بين الممولين الرئيسيين لشراكات تطوير المنتجات، مثل مبادرة أدوية الأمراض المهملة أو مؤسسة التشخيص الجديد والمبتكر. وأبرز الوفد أيضا أن حكومته تؤيد مؤسسة مجمع براءات اختراع الأدوية من خلال تمويل دراسة الجدوى، والتي ستنظر في التحديات والفرص التي يحتمل أن توسيع نموذج أعمال مؤسسة مجمع براءات اختراع الأدوية خارج مناطق انتشار مرض نقص المناعة المكتسبة الحالية، والسل والتهاب الكبد الوبائي النوع سي. وأشار الوفد باختصار إلى أنه بدلا من الدعوة إلى استخدام الاستثناءات والتقييدات كحلول، فإنه يؤمن إيمانا راسخا بتعزيز المبادرات والنهج الذي من شأنه تحفيز البحث والتطوير، وبنفس الطريقة، تحسين فرص الحصول على المنتجات الطبية للأشخاص في البلدان ذات الدخل المنخفض وفي البلدان المتوسطة الدخل، ويمثل ذلك مثال هام على الطريقة التي يخدم بها نظام الملكية الفكرية المصلحة العامة. ورأى الوفد أن البناء على الجهود المبذولة بصورة طوعية وشاملة، مثل مؤسسة مجمع براءات اختراع الأدوية ، أو منصة الصناديق العالمية للشراء الإلكتروني، أو ويبو ريسيرش، يمثل توجها للأمام ويتفق مع روح التعاون في جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة . وعلاوة

على ذلك، ذكر الوفد أن مسألة الحصول على الأدوية مسألة معقدة للغاية، وأن حقوق الملكية الفكرية تلعب دورا حاسما في تحفيز البحث والتطوير. وفي حين أشار إلى أن الحكومات تتمتع بحرية استخدام مواطن المرونة الواردة في اتفاق تريبس، شدد الوفد على أن الإضعاف المنهجي لحقوق الملكية الفكرية قد يؤدي إلى عدم تشجيع الابتكار الطبي البيولوجي في نهاية المطاف. وأيد الوفد اتباع نهج أكثر شمولا في المناقشات المتعلقة بموضوعي البراءات والصحة: نهج يوازن بين المصالح العامة والخاصة. وفي هذا الصدد، ذكر الوفد أن مقترح الولايات المتحدة الأمريكية (الوثيقة SCP/17/11) يتضمن عناصر يمكن أن تخدم هذا الغرض. وأشار الوفد إلى العمل الهام الذي يجري بالفعل في منظمات دولية أخرى مثل منظمة الصحة العالمية، وهي الوكالة الرائدة في الأمم المتحدة في مجال الحصول على الأدوية، وقال إنه ينبغي تجنب الازدواجية في هذا العمل. وفي هذا الصدد، رحب الوفد بالاقتراح الذي تقدم به وفد كندا لإجراء استعراض للبحوث القائمة بشأن الابتكار والحصول على المنتجات الطبية والتكنولوجيات الصحية. وأشار الوفد إلى أن الدراسة المقترحة ستسلط الضوء على الجهود والأعمال المضطلع بها في هذا المجال وستوفر فهما أوضح للحالة الراهنة للمعرفة. وبالنظر إلى الأبحاث الواسعة النطاق القائمة بالفعل ذات الجودة العالية، مثل أبحاث منظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية والويبو، والباحثين الأكاديميين المشهورين، رأى الوفد أن استعراض هذه الوثائق الغنية خطوة منطقية وبناءة إلى الأمام قبل الدخول في مزيد من العمل بشأن موضوع براءات الاختراع والصحة. وفيما يتعلق بالعناصر غير المتعلقة بالبراءات والواردة في الاقتراح الكندي، رأى الوفد أن هذه العناصر تحدد قضايا البراءات والصحة في سياقها الأوسع ولن تشرك الويبو في العمل على تلك العناصر.

152. وأعرب وفد كندا عن شكره للوفود على اهتمامها ومشاركتها في اقتراحه. وفيما يتعلق ببعض النقاط التي أثارتها الوفود، قدم الوفد التوضيحات التالية. ففيما يتعلق بالحواجز غير المتعلقة بالبراءات، رأى الوفد أن معظم الوفود وافقت على أن البراءات هي ببساطة واحدة من عوامل كثيرة في مسألة الحصول على المنتجات الطبية والأساليب التكنولوجية الصحية. ومن ناحية أخرى، أشار الوفد إلى أن ولاية اللجنة محدودة في نطاق قانون البراءات، ولذلك كان من الصعب محاولة الانخراط في هذا الموضوع في ضوء تلك الحقائق. واستطرد الوفد قائلا إنه من أجل التمكن من فهم أثر البراءات على توافرها وإمكانية الوصول إليها، لا يمكن للمرء أن ينظر إليها في فراغ، وأن جميع العوامل الأخرى التي تؤثر على إمكانية الوصول وتوافرها تحتاج إلى دراسة من أجل تحديد التأثير الدقيق لبراءات الاختراع بالنسبة للعوامل الأخرى. وأشار الوفد إلى أنه لا يتوقع أن تقوم اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات باتخاذ إجراءات بشأن العناصر غير المتعلقة ببراءات الاختراع نتيجة للاستعراض المقترح. وستعتبر ببساطة جزءا من الاستعراض من أجل تحسين توضيح أثر البراءات بالنسبة إلى عوامل أخرى. وفي هذا الصدد، لاحظ الوفد أن الكثير من المؤلفات المتعلقة بهذا الموضوع لا تنظر إلى البراءات بمعزل عن غيرها، بل تنظر إليها إلى جانب العناصر الأخرى غير المتعلقة بالبراءات. ولذلك، رأى الوفد أنه حتى لو حذف هذا العنصر من اقتراحه، فمن المرجح أن يتم التقاط العديد من الدراسات نفسها. ومع ذلك، وبالنسبة لهذه النقطة، ظل الوفد متقبلا لمناقشة هذه المسألة، إذا كانت آراء الدول الأعضاء الأخرى هي أنه من غير المناسب أن يكون هذا العنصر ضمن الاقتراح. وفيما يتعلق بالبحوث الأكاديمية، والبحوث التي استعرضها النظراء، والحاجة إلى ضمان أن البحوث عالية الجودة تم التقاطها، أعرب الوفد عن ثقته الكاملة في قدرة الأمانة على الاضطلاع بهذه العملية وتحديد البحوث عالية الجودة. وذكر الوفد أيضا أن منظمة الصحة العالمية، فيما يتعلق بنطاق المنتجات الطبية والتكنولوجيات الصحية، تعرف "التكنولوجيا الصحية" بأنها تطبيق المعارف والمهارات المنظمة في شكل أجهزة وأدوية ولقاحات وإجراءات ونظم وضعت لحل مشكلة صحية وتحسين نوعية الحياة. وذكر الوفد أن الأجهزة والأدوية واللقاحات والنظم التشخيصية، في سياق نظام البراءات، ستكون أكثر العناصر صلة بهذا التعريف. وفيما يتعلق بالاقتراح الداعي إلى إدراج بعض عناصر الاقتراح المقدم من المجموعة الأفريقية، أوضح الوفد أن اقتراحه لا يقصد به أن يحل محل اقتراح المجموعة الأفريقية، ولذلك لم يكن لدى الوفد غرض إدراج عناصر محددة من اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية في اقتراحه. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى اختلاف طبيعة الإجراءات المقترحة: فقد كان اقتراح المجموعة الأفريقية يهدف إلى إجراء أبحاث أصلية، في حين كان اقتراحه يهدف إلى إجراء استعراض للبحوث القائمة. ومع ذلك، أشار الوفد إلى وجود بعض التداخل فيما يتعلق بالموضوعات التي يغطيها الاقتراحان، مثل الترخيص الإلزامي ونقل التكنولوجيا. وذكر الوفد أنه لم يكن على دراية بأي ممارسة سابقة تم القيام بها على غرار اقتراحه في الماضي القريب. وفيما يتعلق بالفترة الزمنية من 2005 إلى

2016، أوضح الوفد أنه اقتصر البحث على تلك الفترة الزمنية المحددة من أجل الحد من حجم البحوث إلى نطاق يمكن التحكم فيه. وأوضح الوفد أنه اختار سنة 2005 كموعد بدء حيث اضطرت البلدان النامية منذ ذلك العام إلى توفير حماية براءات الاختراع لمنتجات المستحضرات الصيدلانية وفقا لاتفاق تريبس. وذكر الوفد أنه كان يتقبل النظر في فترات زمنية بديلة، مع الأخذ في الاعتبار أن النطاق العام للمشروع لا يزال قابلا للإدارة. وعلاوة على ذلك، أشار الوفد إلى أن تقرير برنامج الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية سيكون ضمن هذا الإطار الزمني ونطاق هذه العملية. وذكر الوفد أنه سيفكر في الاقتراح المتعلق باستعراض مسألة إمكانية الحصول على الأدوية في البلدان التي لا تملك براءات اختراع. وفيما يتعلق بمسألة ما إذا كان سيتم تضمين بحث المنظمات غير الحكومية في استعراض المؤلفات، أشار الوفد إلى أن سبب تقييد نطاق الاستعراض بالطريقة التي ينعكس بها الاقتراح حاليا ينقسم إلى شقين: أولا، أراد الوفد ضمان أن مجموعة البحوث التي تم التقاطها وتلخيصها ستكون قابلة للإدارة بالنسبة للأمانة ، وثانيا، ينبغي أن يجمع هذا الاستعراض مجموعة من البحوث الدقيقة ذات الجودة العالية. وفي هذا الصدد، ذكر الوفد أن البحوث التي أجريت، أو قامت المنظمات الدولية ذات الصلة بالتكليف بإجرائها، أو الأبحاث الأكاديمية التي قام بمراجعتها الأقران من المرجح أن تكون ذات جودة عالية. ورأى الوفد أن هذه الفئات سوف تعطي توجيهات واضحة بشأن ما ينبغي إدراجه في الاستعراض. وأوضح الوفد أيضا أن النظر في تلك الجوانب، من أجل تحقيق التوازن، إذا كان ينبغي أن يشمل بحث المنظمات غير الحكومية، فأنه ينبغي أن يشمل أبحاث من جانب القطاع الخاص وأن يصبح نطاقا واسعا من العمل. وأيد الوفد اقتراح وفد البرازيل بدعوة مؤسسة مجمع براءات اختراع الأدوية إلى تقديم عرض عن قاعدة بياناته.

البند 8 من جدول الأعمال: سرية الاتصالات بين مستشاري البراءات وموكليهم

153. قامت الأمانة بإبلاغ اللجنة أن صفحة اللجنة الدائمة على الإنترنت المتعلقة بسرية الاتصالات بين العملاء ومستشاري براءات الاختراع قد تم تحديثها بناء على المعلومات التي تم الحصول عليها من الدول الأعضاء.

154. وأشار وفد إندونيسيا إلى تبني جمعيات وكلاء البراءات العديد من القرارات التي تشجع الدول والمناطق على توفير حماية الامتياز المهني القانوني للاتصالات بين العملاء وأخصائيي الملكية الفكرية. وأشار الوفد أيضا إلى أن هذه الهيئات قد اقترحت أيضا إصدار صك دولي في شكل قانون نموذجي. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى أن اتفاقية باريس تترك صراحة مسألة الإجراءات الإدارية والقضائية لتنظيمها بموجب القانون الوطني، وأنه لا توجد معاهدة دولية أخرى تنظم مسألة امتياز العميل-المحامي. ولذلك، ذكر الوفد أنه يفضل وقف أي مناقشات أخرى بشأن تلك المسألة.

155. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء وقال إن مجموعته تعلق أهمية كبيرة على موضوع سرية الاتصالات بين العملاء ومستشاري البراءات. وذكر أن مستخدمي أنظمة البراءات من مختلف المناطق بما في ذلك كندا وسويسرا والبرازيل والهند واصلوا التأكيد على ضرورة معالجة الموضوع على المستوى الدولي. وأشار الوفد إلى أن البراءات أصبحت أكثر عولمة وأن أصحاب البراءات قد يحتاجون إلى الحصول على مشورة قانونية بشأن البراءات في مختلف الدول حول العالم، وشدد على أن هناك حاجة لمعالجة نقص الحماية الكافية لمشورة الملكية الفكرية القانونية على الصعيد الدولي. واستطرد الوفد قائلا إن المجموعة باء ترى أنه ينبغي معالجة المسألة، ولا سيما جانب الالتزام باحترام امتيازات مستشاري البراءات، في اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. ورأى الوفد بصفة خاصة أنه ينبغي للجنة أن تتخذ خطوات جوهرية لمعالجة المسألة بالطريقة التي تترك حيزا كافيا من المرونة للدول الأعضاء في ضوء الاختلافات في النظم القانونية حول الموضوع. واستطرد الوفد قائلا إنه ينبغي في هذا السياق اتباع نهج قانوني غير ملزم. وذكر الوفد أن المسألة ذات أهمية حاسمة من وجهة نظر الممارسين، وتوقعت المجموعة باء أن تتمكن اللجنة من الاستجابة للأصوات في السوق، والمساهمة في بيئة الأعمال التجارية من أجل الابتكار. وعلاوة على ذلك، أعرب الوفد عن اعتقاده بأنه في قضايا المحاكم المتعلقة بالنظم القانونية الوطنية المختلفة، فإن سرية الاتصالات توفر مواد مفيدة للدول الأعضاء، وتسهم في المناقشات الهامة. واعترافا بتقديم آراء مختلفة بشأن هذه المسألة خلال الدورات السابقة، دعا الوفد جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول التي تعارض القيام بمزيد من العمل، إلى معالجة المشكلة والصعوبات بطريقة

أكثر موضوعية، والتشجيع على مناقشة ما يمكن أن يتحقق. وذكر الوفد، على سبيل المثال، أنه يمكن إعداد دراسة تستند إلى الاستبيان، فضلا عن مواصلة تجميع القضايا المعروضة على المحاكم.

156. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وقال إن مجموعته تعلق أهمية كبيرة على مواصلة العمل في إطار هذا البند من جدول الأعمال. ورأى الوفد أن المسألة ذات صلة بعمل اللجنة حيث أن لها بعدا عابر للحدود. وأكد الوفد أنه يمكن اتباع نهج القانون غير الملزم وتطبيقه بفعالية في هذا المجال.

157. وأكد وفد السنغال، متحدثا باسم مجموعة البلدان الأفريقية، على موقفه من مسألة سرية الاتصالات بين العملاء ومستشاري البراءات. وعلى وجه التحديد، ظل الوفد مقتنعا بأن المسألة تقع خارج نطاق ولاية اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. ورأى أن الأمر يتعلق بقانون خاص وتنظيم الخدمات المهنية، ولا سيما فيما يتعلق بقواعد الممارسة والأخلاقيات. واستطرد الوفد قائلا إن مسألة سرية الاتصال بين العملاء ومستشاريهم في مجال البراءات تحكمها قوانين الإثبات في العديد من الولايات القضائية. ولذلك، فإن الوفد لا يعتبر أن المسألة جانبا جوهريا من قانون البراءات. وشدد الوفد على أن الأمر متروك لكل دولة من الدول الأعضاء لتقرير كيفية التعامل مع هذه المسألة وتنظيمها بموجب قانونها الوطني. وذكر الوفد أنه بدلا من محاولة حماية تلك الاتصالات من خلال السرية، سيكون من الأفضل استخدام تدابير متعلقة بالشفافية، وتشجيع الكشف عن براءات الاختراع ذات الجودة العالية وإصدارها بعد استيفائها لمعايير محددة للبراءة. وأخيرا، ذكر الوفد أن مجموعته لا ترغب في مناقشة المسألة على المستوى الدولي.

158. وأكد وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) على اعتقاده بأن المسألة ليست مسألة موضوعية في قانون البراءات وأنها تخرج عن نطاقه وبالتالي ينبغي معالجتها بموجب القوانين الوطنية بوصفها مسألة تتعلق بالقانون الخاص وبتنظيم الخدمات المهنية. وقال الوفد إنه لا يرى أي قيمة مضافة من إجراء مزيد من المناقشات حول تلك المسألة.

159. وذكر وفد سويسرا أن زيادة التجارة الدولية أدت إلى تدويل حقوق الملكية الفكرية، وأن المبتكرين يواجهون بصورة متزايدة ملاحقات قضائية ونزاعات في مجال الملكية الفكرية عبر الولايات القضائية المتعددة. وذكر الوفد أنه غالبا ما يتم التماس المشورة القانونية بشأن البراءات في مختلف الدول في جميع أنحاء العالم. وأشار الوفد إلى أن العديد من الولايات القضائية لا توفر الحماية للسرية والمشورة المهنية. وكانت الاتصالات الحرة والصريحة بين العملاء والمحامين ضرورية لإعداد طلبات براءات جيدة وواضحة، وزيادة اليقين وصحة البراءات الممنوحة. وأشار الوفد إلى أن وكلاء براءات الاختراع من غير المحامين والحاصلين على تدريب خاص في مجال قانون الملكية الفكرية والمؤهلات الفنية يقدمون المشورة القانونية في كثير من الأحيان. وقال إن العديد من الولايات القضائية لا تشمل هؤلاء المهنيين في الحماية القانونية للعملاء من الكشف عن مشورة الملكية الفكرية. واستطرد الوفد قائلا إن العديد من الولايات القضائية لا توفر حماية للاتصالات بين العملاء ووكلاء البراءات الأجانب من غير المحامين. ومن ثم، لا يمكن للمبتكرين الذين يسعون إلى حماية البراءات في الخارج أن يكونوا واثقين من أن اتصالاتهم، حتى مع مستشارهم المحلي في مجال الملكية الفكرية، ستكون محمية من الكشف في إجراءات المحاكم الأجنبية. وذكر الوفد أيضا أن سرية الاتصالات بين مستشاري البراءات وموكليهم لها جوانب وطنية وعبر وطنية، وأن هناك حاجة لمعالجة نقص الحماية الوطنية الكافية والحماية في الخارج. وأشار الوفد إلى أن الممارسين من عدة بلدان من بينها كندا وسويسرا والبرازيل والهند أكدوا خلال الدورة الحادية والعشرين للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات على أهمية وإلحاح إيجاد حل لحماية السرية عبر الحدود. وفيما يتعلق بالشواغل المثارة بشأن الشفافية، ذكر الوفد أن الكشف عن الاختراع في طلب البراءة يجب أن يكون متميزا عن الكشف عن الاتصالات بين مستشار البراءات وموكله في إطار إجراء الاكتشاف. وذكر الوفد أن القوانين الوطنية تتطلب من مقدم الطلب أن يصف اختراعه بطريقة واضحة وكاملة حتى يتمكن أي شخص ماهر في هذا الفن من تنفيذه. وواصل الوفد القول بأن مقدم الطلب ملزم بالإفصاح عن جميع المعلومات اللازمة للوفاء بمتطلبات الكشف التمكينية. وأوضح الوفد أيضا أن هذا الشرط لا تضر به السرية المهنية، وأنه لا يزال يطبق حتى لو أمكن الحفاظ على سرية ما تم مناقشته بين مستشاري البراءات والعميل أثناء إعداد طلب البراءة. وأشار الوفد إلى الوثيقة SCP/22/4،

وأشار إلى أن قوانين البراءات تختلف في تفاصيل متطلبات التمكين. وقال الوفد إن تلك المتطلبات لا علاقة لها بمسألة سرية الاتصالات بين مستشاري البراءات وموكليهم. ورأى أن مسألة سرية الاتصالات تتعلق بمستشاري البراءات في جميع الدول الأعضاء. ولذلك، شجع الوفد جميع الدول الأعضاء على الدخول في مناقشات حول الكيفية التي يمكن بها لمهنيي البراءات الحصول على حماية السرية المهنية على الصعيد الوطني وفي الخارج. وذكَّر الوفد اللجنة بأن سويسرا اقترحت في اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات معالجة هذه المسألة من خلال آلية غير ملزمة لقانون غير ملزم. وذكر الوفد أن هذا الصك سيعترف بسرية الحماية في سياق المشورة المهنية في مسائل البراءات ويضع الحد الأدنى لمعايير حماية السرية في الحالات العابرة للحدود. وبالإضافة إلى ذلك، ولكونه مرنا على نطاق واسع، فإنه سيسمح للدول الأعضاء بتكييف تشريعاتها الوطنية وفقا لخلفياتها واحتياجاتها القانونية.

160. وأيد وفد اليابان البيانات التي أدلي بها باسم المجموعة باء، وكذلك البيانين اللذين أدلى بهما وفد جورجيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق ووفد سويسرا. وأعرب الوفد عن رغبته في التأكيد من جديد على أن الحماية المناسبة للاتصالات بين مستشاري البراءات وعملائهم أمر بالغ الأهمية لضمان وجود اتصالات صادقة وصريحة بين الطرفين. ولذلك، رأى الوفد أنه ينبغي لكل بلد أن يمدد امتياز الوكيل والعميل ليشمل مستشاري البراءات. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب الوفد عن رغبته في التأكيد على أن المسألة يجب أن تناقش من حيث الجوانب العابرة للحدود. ورأى الوفد أنه من الضروري، من أجل حل هذه المسألة، وضع إطار عملي للغاية يكون مقبولا لدى أكبر عدد من البلدان. ولذلك، طلب الوفد من اللجنة مواصلة المناقشات حول هذه المسألة لوضع مثل هذا الإطار.

161. وتحدث وفد إستونيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه فأعرب عن تقديره للأمانة لإعدادها تجميعا لقضايا المحاكم فيما يتعلق بامتيازات العميل ومستشار البراءات استنادا إلى المعلومات المقدمة من أعضاء ومراقبين للجنة الدائمة المعنية بقانون براءات الاختراع، والواردة في الوثيقة SCP/25/4. وفيما يتعلق بهذه المسألة، اقترح الوفد اتخاذ إجراءات ملموسة نحو إيجاد آلية ملموسة لمعالجة الاعتراف بامتياز مستشاري البراءات الأجانب. وأعرب الوفد عن رغبته في التأكيد مجددا على أنه ينبغي النظر في نهج القانون غير الملزم وأن العمل على وضع صك غير ملزم قانونا سيكون مفيدا لجميع الدول الأعضاء بهدف منح الدول الأعضاء نفس الحماية للاتصالات بين العميل ومستشار البراءات الخارجي مثلما ينطبق ذلك بموجب القانون الوطني على الاتصالات بين العميل ومستشار البراءات الوطني. وأشار الوفد إلى أنه ينبغي ألا يخل ذلك بالتشريع الوطني القائم وينبغي أن يضمن أقصى حد من المرونة. واختتم الوفد كلمته قائلا إن التقارب بين النظم المتنوعة القائمة في مجال سرية الاتصالات بين العملاء ومستشاري البراءات بين الدول الأعضاء في الويبو سيكون مفيدا لمستخدمي نظام البراءات بغض النظر عن مستوى تطور الدول المنفردة الأعضاء في الويبو.

162. وطلب ممثل الجمعية الدولية لحماية الملكية الفكرية من اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات مواصلة النقاش حول هذا الموضوع. وذكر ممثل الجمعية أن العلاقة بين العميل والمستشار يجب أن تكون علاقة ثقة حتى يتسنى للمستشار الحصول على جميع المعلومات المتاحة من العميل من أجل تقديم أفضل النصائح الممكنة بشأن إعداد طلب الحصول على براءة اختراع على سبيل المثال. ورأى أن سرية الاتصالات تسهم في جودة البراءة، ولا يمكن أن يحدث ذلك إلا إذا تم احترام السرية. وذكر ممثل الجمعية أن السرية لن تخفي عن الفاحص أي معلومات من شأنها أن تخفي احتمال وجود عدم الامتثال لأية أمور مثل متطلبات الخطوات الابتكارية. وأشار الممثل إلى أن بعض البلدان، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، تلزم مقدم الطلب بإتاحة جميع المعلومات التي يمكن أن تؤثر على إمكانية حصول اختراعه على براءة، ويؤدي عدم الالتزام بذلك إلى إلغاء حماية البراءات. ورأى الوفد أن حماية الاتصالات بين مستشاري البراءات وعملائهم ستوفر الأمن لجميع المعنيين، سواء كانوا ممثلين للبلدان النامية أو أقل البلدان نموا أو البلدان المتقدمة.

163. وأعرب ممثل الجمعية اليابانية لوكلاء البراءات عن رغبته في التشديد على أهمية مواصلة المناقشات بشأن هذا الموضوع في اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. وأعرب ممثل الجمعية بصفة خاصة عن أمله في أن يتم تناول المسألة من وجهة نظر

المستخدمين أو العملاء بدلا من الممثلين أو مستشاري البراءات، لأن الامتياز ينتمي إلى العملاء وليس إلى وكلاء البراءات. وفي هذا الصدد، أعرب الممثل عن رغبته في الإشارة إلى أن الرابطة تضم وكلاء براءات يابانيين ، بمن فيهم وكلاء داخليون يمثلون حوالي 30% من العدد الإجمالي لوكلاء البراءات اليابانيين. وذكر الممثل أن الوكلاء الداخليين قد يعتبرون "عملاء" بالنسبة للوكلاء الخارجيين. ومن ناحية أخرى، ذكر ممثل الجمعية أن الوكلاء الداخليين قد يكونون أيضا "مستشارين للبراءات" بالنسبة لموظفي الشركات أو المديرين أو المخترعين أو غيرهم في الشركة نفسها. وواصل ممثل الجمعية قائلا إنه، وفقا لاستقصاء الاستبيان الذي أجراه المكتب مؤخرا، فأن عددا قليلا جدا من الوكلاء الداخليين يهتمون بسرية الاتصالات، ليس فقط بين الوكلاء الداخليين كعميل و مستشاريه الخارجيين، لكن أيضا كوكيل داخلي كمستشار للبراءات والشخص المعني في الشركة ذات الصلة. ولاحظ ممثل الجمعية أنه نظرا لزيادة الأنشطة الاقتصادية المعولمة، فإنها تشارك في المزيد من القضايا القانونية العابرة للحدود. وأشار إلى أنه في ظل هذه الظروف، أصبح عدد متزايد من المستخدمين، بمن فيهم وكلاء البراءات، على بينة من المخاطر أو أوجه عدم اليقين القانونية التي تنطوي عليها الاتصالات في أنشطتهم العالمية. ورأى ممثل الجمعية أنه ينبغي تطبيق نفس المعاملة على جميع البلدان التي تتوسع فيها الأنشطة الاقتصادية على الصعيد العالمي، بصرف النظر عما إذا كانت البلدان متقدمة أو نامية. ولذلك، شدد ممثل الجمعية على الأهمية المتزايدة لمناقشة هذا الموضوع في اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، بوصفها الهيئة الرسمية الوحيدة التي تعالج قانون البراءات الموضوعي على الصعيد الدولي. وكرر ممثل اللجنة رأيه القائل بأن اتباع نهج غير ملزم لقانون غير ملزم سيكون حلا جيدا بالنظر إلى الجانب العابر للحدود لمسألة الامتياز بين العميل والوكيل .

164. وأعرب ممثل المحكمة الجنائية الدولية عن رأيه، الذي أعرب عنه سابقا، ومفاده أن المسألة مسألة هامة في كافة البلدان تحتاج إلى مزيد من المناقشة وحلها في اللجنة.

165. وأيد ممثل المكتب الأوروبي للبراءات البيان الذي أدلى به ممثل الجمعية الدولية لحماية الملكية الفكرية، وشدد على أن حماية السرية ينبغي أن تحسن نوعية المشورة المقدمة إلى العميل.

166. وقال ممثل الجمعية الأسيوية لوكلاء البراءات إنه على الرغم من مناقشة هذا البند من جدول الأعمال منذ فترة طويلة، فلا تزال هناك تفاهمات مختلفة لهذه المسألة فيما بين الدول الأعضاء. وأعرب الممثل عن اعتقاده الراسخ بأن هناك حاجة إلى إتاحة مزيد من الوقت لفهم أهمية المسألة بالنسبة لنظام البراءات وأصحاب براءات الاختراع والجمهور قبل اتخاذ المزيد من الخطوات في المناقشات. ولذلك أيد ممثل الجمعية اقتراحا لدراسة الحالة الراهنة وقضايا المحاكم وأي عقبات تعترض تنفيذ أي قوانين أو لوائح بشأن حماية الاتصالات بين العملاء ومستشاري البراءات بين الدول الأعضاء في الويبو في القضايا المحلية وعبر الحدود من أجل وضع الحد الأدنى من المعايير الدولية أو غيرها من سبل الانتصاف الممكنة لحماية هذه الاتصالات من الكشف القسري.

البند 9 من جدول الأعمال: نقل التكنولوجيا

167. تحدث وفد باراغواي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي فقال إن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي نظرت بصورة إيجابية إلى جلسة التقاسم بشأن العلاقة بين أنظمة البراءات ونقل التكنولوجيا التي عقدت خلال الدورة السابقة للجنة. وأشار الوفد إلى أن مسألة كفاية الكشف تعتبر أساسية لنشر المعرفة في البلدان النامية. وذكر الوفد أن هذه المسألة قد أثيرت في المناقشات المتعلقة بجودة البراءات. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأنه ينبغي الإبقاء على البند الحالي من جدول الأعمال، وأن اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات ينبغي أن تدرس الحالات والأمثلة التي يسمح فيها الإفصاح وييسر نقل التكنولوجيا والابتكار، إلى جانب الطريقة التي تتم بها إتاحة هذه المعلومات للجمهور.

168. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأعرب عن رغبته في إعادة التأكيد على الأهمية التي يعلقها على بند جدول الأعمال الحالي، وأقر بدور الويبو في تعزيز نقل التكنولوجيا. ورأى الوفد أن نقل التكنولوجيا يمثل

عامل تمكين في تعزيز التنمية. وذكر الوفد أن الدورة التاسعة عشرة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية قد ناقشت في هذا الصدد اقتراحين بشأن الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا مما يدل على دور الويبو في هذا المجال. وقد وافقت اللجنة على مواصلة المناقشات بشأن هذه المسألة في المستقبل. واستطرد الوفد قائلا إن اقتراح جنوب أفريقيا قد تم اعتماده وأن الأمانة ستعد تجميعا للبرامج الوطنية والإقليمية والدولية لمنح التراخيص التكنولوجية للدورة التالية للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وفي هذا الصدد، خَلُص الوفد إلى أنه ينبغي لأي نشاط جديد في إطار هذا البند من جدول الأعمال أن يأخذ في الاعتبار العمل الذي تضطلع به اللجنة وتجنب أي ازدواجية.

169. وتحدث وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية وأكد مجددا على الأهمية التي يعلقها على مسألة نقل التكنولوجيا. وذكر الوفد أن نقل التكنولوجيا يعزز بالفعل الإبداع والابتكار ويوفر إمكانية الوصول إلى المعارف. وأشار الوفد إلى أن جدول أعمال الويبو بشأن التنمية وتحديدا التوصيات من 24 إلى 32 قد تناول صراحة نقل التكنولوجيا. وأعرب الوفد عن رغبته في أن يقتبس من التوصية 25 التي تنص على "استكشاف السياسات والمبادرات المتعلقة بالملكية الفكرية اللازمة لتعزيز نقل التكنولوجيا ونشرها بما يعود بالنفع على البلدان النامية واتخاذ التدابير المناسبة لتمكين البلدان النامية من فهم الكامل والاستفادة من أحكام مختلفة تتعلق بمواطن المرونة المنصوص عليها في الاتفاقات الدولية، حسب الاقتضاء". وأعرب الوفد عن تأييده لبرنامج العمل الذي سيتضمن مسألة كفاية الإفصاح والبحوث المتعلقة بالزراعة حيثما يتعلق الأمر بالبراءات. وقال إنه لا يزال مقتنعا بأن اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات ينبغي أن تضع في اعتبارها جدول أعمال الويبو بشأن التنمية، فضلا عن العمل المضطلع به في لجان أخرى.

170. وأشار وفد إستونيا، متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، إلى أن نقل التكنولوجيا يمثل عامل هام في تعزيز التنمية. واستدرك قائلا إنه نظرا لأن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية قد قدمت عرضا ممتازا لعمل الويبو بشأن هذه المسألة، فيتمثل موقفه في أنه ينبغي على اللجنة الدائمة أن تتفادى تكرار جهود اللجنة في هذا الصدد. وأشار الوفد إلى أن الدورة التاسعة عشرة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية اعتمدت اقتراحا من جنوب أفريقيا بعنوان "مشروع بشأن إدارة الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: تعزيز الاستخدام الفعال للملكية الفكرية في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية" ، والوارد في الوثيقة CDIP/19/11. ولاحظ كذلك أنه وفقا لقرار اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، ستقوم الأمانة فيما يتعلق بالدورة القادمة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بإعداد وتجميع مجموعة من المنصات الوطنية والإقليمية والدولية لتبادل التكنولوجيا ومنح التراخيص التكنولوجية، فضلا عن التحديات المتصلة بها، وقال إنه يتطلع إلى الاطلاع على تلك الوثيقة وحدوث مشاركة بناءة على أساسها. وعلاوة على ذلك، أعرب الوفد عن تأييده لتحديث صفحة الويبو على شبكة الإنترنت بشأن نقل التكنولوجيا فيما يتعلق بالمعلومات الخاصة بالمنابر الوطنية والإقليمية والدولية لتبادل التكنولوجيا ومنح التراخيص التكنولوجية.

171. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء وأكد مجددا على الأهمية التي يعلقها على نقل التكنولوجيا وعمل الويبو على تعزيز وتسهيل نقل التكنولوجيا فضلا عن أنشطة بناء القدرات والتدريب في هذا المجال. وأعرب الوفد عن اعتقاده الراسخ بأن الملكية الفكرية ساعدت على تعزيز نقل التكنولوجيا بشروط طوعية ومتفق عليها بصورة متبادلة ونشر التكنولوجيات الجديدة على نطاق واسع لصالح المجتمع. وأعرب الوفد عن رغبته في تسليط الضوء على مشاركة الويبو بنشاط في مجموعة واسعة من الأنشطة المتصلة بنقل التكنولوجيا التي استفادت منها البلدان النامية والبلدان الأقل نموا والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وأشار الوفد إلى أن عمل الويبو بشأن تيسير نقل التكنولوجيا قد تمت مناقشته على نطاق واسع في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وذكر الوفد على وجه التحديد أن الدورة التاسعة عشرة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية ناقشت اقتراحين بشأن نقل التكنولوجيا تم عرضهما في إطار مشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا. وذكر الوفد أن الاقتراح المشترك المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا والذي ركز على الخطوات الملموسة التي يتعين على الويبو اتخاذها لضمان استدامة نتائج المشروع بشأن الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا قد تمت الموافقة عليه، في معظمها، في الدورة الثامنة عشرة للجنة. وعلاوة على ذلك، ذكر الوفد أن اقتراح جنوب أفريقيا قد اعتمد أيضا بعد تعديله، وأن اللجنة وافقت

على مواصلة المناقشة في الدورة المقبلة بشأن هذه المسألة. وأشار الوفد أيضا إلى أن اللجنة قررت أن تقوم الأمانة في الدورة التالية للجنة بإعداد وتوفير تجميعا للبرامج الوطنية والإقليمية والدولية لتبادل التكنولوجيا ومنح التراخيص التكنولوجية، فضلا عن التحديات ذات الصلة التي تواجهها البلدان النامية والبلدان الأقل نموا بصفة خاصة. وبالإضافة إلى ذلك، أشار الوفد إلى أن الويبو واصلت عملها بشأن مبادرات ويبو غرين وويبو ري: سيرتش و ويبو ماتش. وبناء على ذلك، رأى الوفد أنه ينبغي مناقشة المسائل والأنشطة الملموسة المتعلقة بدور الويبو في نقل التكنولوجيا في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بدلا من اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لأن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية مجهزة تجهيزا أفضل للتعامل مع المشروعات الملموسة ومن أجل تفادي الازدواجية من العمل. وأشار الوفد إلى أن المسائل الملموسة المتعلقة بدور الويبو في نقل التكنولوجيا تقع ضمن اختصاص اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية ، وأكد مجددا أنه لا يرغب في خلق أي ازدواجية أو القيام بالحكم بصورة مسبقة على نتائج اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بشأن الموضوع. وأضاف الوفد أنه لا ينبغي للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات أن تنظر في الأعمال المقبلة المتعلقة بنقل التكنولوجيا بشكل عام. ورأى أن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية ينبغي أن تظل المنبر الوحيد لمناقشة تلك المسألة.

172. وتحدث وفد اليابان بصفته الوطنية وقال إن نظام البراءات القائم قد تم تنفيذه مع مراعاة التوازن بين حافز المخترعين واستخدام الأطراف الثالثة لتلك الاختراعات. وذكر الوفد أن هذا الرصيد قد تحقق من خلال شرط الكشف. ولم يؤيد الوفد أي عمل قد يقوض هذا التوازن.

173. وقال وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) إن نقل التكنولوجيا موضوع هام في جدول أعمال اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وبناء على ذلك، ذكر الوفد أنه ينبغي للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية أن تلعب دورا هاما في فهم التحديات التي تواجه نقل التكنولوجيا في تعزيز التدفق الحر للتكنولوجيا وتشجيع الابتكار في مجال العلم والتكنولوجيا من خلال إجراء مناقشات وتبادل المعلومات. ورأى الوفد أنه من أجل تحقيق التوازن بين الحقوق والالتزامات، ينبغي أن تكون حماية حقوق البراءات وإنفاذها، فيما يتعلق بالمحتوى التكنولوجي لمواصفات البراءات، مفيدة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. واستطرد الوفد قائلا إن اشتراط كفاية الإفصاح ينطوي على إمكانية القيام بدور أساسي في نظم الابتكار وهو عنصر حاسم في نقل التكنولوجيا وسير عمل نظام البراءات على نحو سليم. وذكر الوفد أنه مع مراعاة الاختلافات بين موضوع نقل التكنولوجيا في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية واللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، فإنه لا يزال يعتقد أنه ينبغي الإبقاء على العمل المتعلق بنقل التكنولوجيا في جدول أعمال اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات.

174. وصرح وفد إندونيسيا بأن تعزيز نقل التكنولوجيا أمر هام لبلوغ هدف السياسة الوطنية للملكية الفكرية في إندونيسيا. وعلق الوفد أهمية كبيرة على هذا البند من جدول الأعمال. ورأى أن المناقشات التي تجري في إطار هذا البند من جدول الأعمال لها دور هام وإيجابي في فهم الفرص والتحديات التي تواجه نقل التكنولوجيا لتعزيز التدفق الحر الفعال للتكنولوجيا فضلا عن الابتكار في جميع البلدان. وفيما يتعلق بكفاءة اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات فيما يتعلق بمسائل نقل التكنولوجيا، كما كان الحال في الدورات السابقة، ذكر الوفد أنه في حين ناقشت اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، ينبغي مناقشة مسألة البراءات ونقل التكنولوجيا ضمن اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. وأعرب الوفد عن رغبته في تسليط الضوء على أهمية المناقشات بشأن اشتراط كفاية الإفصاح، الذي كان له دور رئيسي في نظام الابتكار الوطني، وأدى دورا حاسما في حسن سير نظام البراءات. وأعرب الوفد عن تطلعه للاستماع إلى المعلومات المستكملة من الأمانة بشأن موقع نقل التكنولوجيا على شبكة الإنترنت، فضلا عن جلسة لمشاركة المعلومات من أجل الحصول على رؤى بشأن العلاقة بين نظم البراءات ونقل التكنولوجيا.

175. وأيد وفد البرازيل البيان الذي أدلى به وفد باراغواي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وذكر الوفد أن موضوع نقل التكنولوجيا يتيح فرصا كثيرة لاستكشافها. وصرح قائلا إن حقوق الملكية الفكرية، ولا سيما نظام البراءات، تستند إلى حل توفيقي، وهو احتكار مؤقت للاستغلال الاقتصادي لبراءة في مقابل الكشف عن التكنولوجيا الكامنة

وراءها من أجل النهوض بالمعرفة لصالح المجتمع ككل. واستطرد الوفد قائلا إن فكرة النهوض بالمعرفة والتكنولوجيا قد اعترف بها كهدف أساسي لنظام الملكية الفكرية. وأشار الوفد إلى أن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة قد أقر في ديباجته بأهداف السياسة العامة الكامنة وراء النظم الوطنية لحماية الملكية الفكرية بما في ذلك الأهداف الإنمائية والتكنولوجية ". وذكر الوفد أنه على الرغم من أن العديد من العناصر المختلفة تؤثر على نقل التكنولوجيا، فإن نظام البراءات يؤدي دورا رئيسيا فيه. وأشار الوفد إلى المادة 7 من الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة الذي أقرت بأن "حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها ينبغي أن يسهم في تعزيز الابتكار التكنولوجي ونقل التكنولوجيا ونشرها". وأضاف أنه " بالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمادة 66-2 من الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة أن تلهم الدول الأعضاء لاتخاذ إجراءات بشأن هذه المسألة، التي تنص على أنه "تقدم البلدان الأعضاء المتقدمة للبلدان النامية، حوافز للهيئات والمؤسسات في أقاليمها بغرض تعزيز وتشجيع نقل التكنولوجيا إلى أقل البلدان نموا من أجل تمكينها من إنشاء قاعدة تكنولوجية سليمة وقابلة للاستمرار ". وأشار الوفد كذلك إلى التوصيات 25 و28 و29 و30 و31 من جدول أعمال الويبو بشأن التنمية، وأكد على أن نقل ونشر من التكنولوجيا ينبغي أن يكون على نحو يؤدي إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي. وذكر الوفد أن تجربة البرازيل في مجال التعاون التقني كانت مفيدة في هذا الصدد. واستطرد الوفد قائلا إن الفنيين البرازيليين تعلموا الكثير في كل الحالات تقريبا من البلدان المستقبلة ويعودون بمعارف قيمة إلى الوطن. وذكر الوفد أن نقل التكنولوجيا هو طريق ذو اتجاهين. وعلاوة على ذلك، ذكر الوفد أنه من أجل البقاء ضمن ولاية اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، فإنه يود أن يقترح أن تجري الويبو استعراضا للتحليلات والبحوث القائمة، فضلا عن تبادل الآراء والخبرات بشأن الموضوعات التالية: (1) الابتكار التعاوني والمنفتح، الذي سيشمل مساهمة مجموعات البراءات والبراءات الدولية المشتركة في الابتكار، (2) كفاية الإفصاح، التي تقع في صميم نظام البراءات، وينبغي لأعضاء اللجنة الدائمة المعنية بقانون براءات الاختراع أن ينخرطوا في مناقشات لضمان أن تكشف طلبات البراءات دائما المعلومات بتفصيل كاف للسماح للشخص الماهر في الفن أن يقوم بتنفيذ الاختراع، (3) دور الملكية الفكرية في الزراعة والنظام الغذائي. وذكر الوفد أن الابتكار يمكن أن يكون مفتاحا للحفاظ على نمو الإنتاجية المطلوب لتلبية الطلب المتزايد على الأغذية بطريقة مستدامة، ويمكن أن يساعد على تعزيز الشبكات التي تدمج النظم الغذائية. وفي الختام، ذكر الوفد أن تلك الأفكار الأولية مفتوحة أمام مساهمات جميع أعضاء اللجنة الدائمة المعنية بقانون براءات الاختراع.

176. وأعرب وفد الصين عن شكره للأمانة على اهتمامها المستمر وجهودها المتعلقة بمسألة نقل التكنولوجيا. وذكر الوفد أن التدفق الحر للتكنولوجيا يفضي إلى تشجيع الابتكار العلمي والتكنولوجي الوطني والتنمية الاقتصادية، ومن ثم فهو في صالح الجمهور وله أثر إيجابي كبير. وأعرب الوفد عن أمله في أن تتمكن اللجنة الدائمة المعنية بقانون براءات الاختراع من مواصلة تعزيز أبحاثها والتركيز على الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في نقل التكنولوجيا والبحث عن حلول لتعزيز نقل التكنولوجيا ووضع قواعد تنفيذية لتعزيز نقل التكنولوجيا. وشدد الوفد على أن هناك ميزة فريدة تتمثل في مناقشة المسألة وشجع اللجنة على مواصلة عملها في هذا الصدد.

177. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيان الذي أدلى به وفد اليابان بصفته الوطنية بشأن هذا الموضوع. وذكر الوفد أن الإفصاح التمكيني مقابل الحصول على الحقوق الحصرية يمثل جزء من صفقة نظام البراءات. وذكر الوفد أن الكشف يسمح للجمهور بالتعرف على أحدث التطورات التقنية والاستخدام الحر للتعاليم بعد انتهاء البراءة. وواصل الوفد أنه إذا لم يتم الكشف عن الاختراع بشكل كاف، فقد لا يتمكن الجمهور من استخلاص المنافع التي يقصدها نظام البراءات. وذكر الوفد أنه من وجهة نظر البراءات، إذا لم يتم الكشف عن الاختراع بالقدر الكافي بموجب قانون البراءات في معظم الولايات القضائية، بما في ذلك براءات الاختراع التي تقع ضمن ولايته، فقد يتم منح براءة اختراع. وأشار الوفد إلى الوثائق SCP/22/4 المعنونة "دراسة بشأن كفاية الإفصاح"، فقال إن الوثيقة تناولت المسائل الهامة التي تنشأ عند تقييم متطلبات التمكين ودعم المطالبات والوصف المكتوب، وتقدم تحليلا شاملا للقضايا. وعلاوة على ذلك، وافق الوفد على الرأي الوارد في الفقرة 31 من تلك الوثيقة والذي ينص على أنه "عندما يكون الطلب موجه إلى الشخص الماهر في المجال، ليس من الضروري ولا المرغوب فيه تقدم تفاصيل للخصائص المساعدة المعروفة ولكن يجب أن يكشف الوصف عن أي خاصية ضرورية لتنفيذ الاختراع

بتفاصيل كافية تجعل من الواضح للشخص الماهر كيفية وضع الاختراع موضع التنفيذ دون أي عبء أو تجريب لا مبرر له ودون الحاجة إلى مهارات ابتكارية ". ووافق الوفد أيضا على الفقرة 44 من الوثيقة التي تنص على أنه "بوجه عام، يشير مصطلح" شخص ماهر في الفن "إلى شخص ماهر عادي لديه معرفة جيدة وتخصص في المجال ذي الصلة ولكنه ليس بالضرورة خبيرا في هذا المجال. ويسمح ذلك بوصف مبسط لأنه يمكن افتراض أن القارئ هو قارئ عليم ولديه خلفية معرفية تجعل من غير الضروري القيام بوصف كل التفاصيل الأساسية للاختراع. " وخلص الوفد إلى أنه بالنظر إلى العمل الي يتعلق بموضوع كفاية الكشف، لم يؤيد الوفد أي عمل إضافي يتعين القيام به. وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بالعمل المتعلق بموضوع نقل التكنولوجيا بشكل عام، اتفق الوفد مع الوفود التي ذكرت أن هذا العمل ينبغي أن يتم في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية.

البند 10 من جدول الأعمال: اقتراح من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي حول مراجعة قانون الويبو النموذجي لعام 1979 للبلدان النامية بشأن الاختراعات

178. أقر وفد باراغواي بأنه لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن اقتراحه، وشدد على أن العنصر الأساسي للاقتراح هو المساعدة التشريعية والتدريب. وذكر الوفد أن مجموعته تستكشف في هذا السياق اقتراحات بديلة ترغب في طرحها في إطار المشاورات غير الرسمية.

179. وتحدث وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية وأيد اقتراح مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي بشأن تنقيح قانون الويبو النموذجي لعام 1979 للبلدان النامية بشأن الاختراعات والذي يأخذ في الاعتبار التغييرات التي حدثت في قانون البراءات منذ السبعينيات، إلى بدء نفاذ اتفاق تريبس في عام 1995. وأعرب الوفد عن رغبته في الاستماع إلى المقترحات البديلة التي نظرت فيها مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي.

180. وأشار وفد إستونيا، متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، إلى أن الموضوع لم يكن مدرجا في خطة عمل اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. وأكد الوفد أن الأمانة قد قدمت بالفعل مساعدة تقنية مصممة خصيصا ومدفوعة بالطلب وفقا لتوصيات جدول أعمال التنمية. وشدد الوفد على أن المساعدة التقنية التي تقدمها الأمانة تأخذ في الاعتبار الاحتياجات والأوضاع الخاصة بكل بلد على نحو أشمل بكثير مما يمكن تطبيقه من خلال تطبيق القانون النموذجي. ورأى الوفد أنه من خلال تنقيح القانون النموذجي سيجري تعزيز نهج "مقاس واحد يناسب الجميع". وأشار الوفد إلى أنه لم تقدم أية حجج مقنعة لمثل هذا التنقيح، وبالتالي لم تكن هناك حاجة لمواصلة مناقشة الاقتراح. وفي الختام، شدد الوفد على ضرورة ألا تحاول اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات تفسير أحكام اتفاق تريبس.

181. وأكد وفد اليابان، متحدثا باسم المجموعة باء، أن مناقشة الموضوع كانت غير منتجة وأثرت سلبا على توازن برنامج العمل، لأن الموضوع لم يكن جزءا من الموضوعات الخمسة التي تشكل جدول الأعمال. وأقر الوفد بأهمية المساعدة التشريعية التي تقدمها الأمانة إلى البلدان النامية بغرض إنشاء أو تحسين نظم البراءات في تلك البلدان. واستطرد الوفد قائلا إن مساعدة الويبو مهمة للغاية من أجل الحصول على نظام للبراءات يعمل كقوة دافعة للابتكار والتنمية الاقتصادية. ورأى أن النهج المصمم خصيصا للمساعدة التشريعية، بدلا من أن وجود نموذجا واحدا يناسب الجميع، سيكون أكثر شمولا وفعالية، استنادا إلى الظروف والاحتياجات والأولويات ومستوى التنمية في البلدان. وذكر الوفد أن هذا النهج سيتوافق أيضا مع التوصية 13 من جدول أعمال التنمية بشأن سمات المساعدة التشريعية للويبو. وأشار الوفد أيضا إلى أنه لا توجد أية إشارة إلى أن هذه المساعدة التشريعية التي تقدمها الويبو للدول الأعضاء المنفردة لم تكن كافية أو غير متوفرة. وقال الوفد إن هناك بالإضافة إلى ذلك معلومات كثيرة عن نظام البراءات الوطني يمكن أن تستخدمها البلدان مثل قاعدة بيانات الويبو بشأن مواطن المرونة في نظام الملكية الفكرية التي توفر معلومات عن أحكام الدول الأعضاء بشأن استنفاد الحقوق والبحوث والاستثناءات، والتراخيص الإلزامية، والاستخدام الحكومي، وبراءة الاختراع أو الاستبعاد منها. ورأى الوفد أنه في حالة

المضي قدما في المناقشات، سيؤدي التنقيح إلى المواءمة الموضوعية لقوانين البراءات، وهو ما يشك في أنه ليس مقصد مؤيدي تنقيح القانون النموذجي. وأشار الوفد إلى أن تنقيح القانون النموذجي سيكون عملية معيارية، وأعرب عن رغبته في التأكيد على أن اللجنة وافقت على أن عمل اللجنة الدائمة المعنية بقانون براءات الاختراع لن يكون ذا طبيعة معيارية. واستطرد الوفد قائلا إنه إذا وافقت اللجنة الدائمة المعنية بقانون براءات الاختراع على مواصلة العمل المعياري مع القانون النموذجي بوصفه نتيجة فإن معاهدة قانون البراءات الموضوعي يمكن أن تمثل أيضا نتيجة أخرى. وأشار الوفد إلى أن استئناف عملية المواءمة يتفق بوضوح مع ولاية اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، وأكد مجددا استعداده للعودة إلى الولاية المعيارية للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات والبدء في العمل المعياري. ومع ذلك، فهم الوفد أن المجموعات الأخرى لم تشاركه في هذا الاهتمام. وبالإضافة إلى ذلك، أشار الوفد إلى أن مراجعة القانون النموذجي من المرجح أن تنطوي على استخدام موارد كبيرة من الأمانة.

182. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وأيد البيان الذي أدلى به وفد إستونيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه فيما يتعلق باقتراح مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي بتنقيح قانون الويبو النموذجي لعام 1979 للبلدان النامية بشأن الاختراعات. وقال إن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق ترغب في التأكيد على أنها لا تحبذ مناقشة الوثيقة لأنها ستخلق اختلالا في مناقشات اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات لأنها لا تمثل جزءا من الموضوعات الرئيسية الخمسة التي وافقت عليها اللجنة. وبالإضافة إلى ذلك، رأى الوفد أن الأمانة قد قدمت بالفعل مساعدة تقنية مصممة خصيصا وتستهدف الطلب في إطار توصيات جدول أعمال التنمية.

183. ورأى وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) أنه بعد اعتماد توصيات جدول أعمال التنمية بشأن المساعدة التقنية والتشريعية للويبو، ومن أجل ضمان تمكن البلدان النامية من الاستفادة الكاملة من مواطن المرونة المتاحة بطريقة محدثة، فإن تنقيح قانون الويبو النموذجي لعام 1979 للبلدان النامية بشأن الاختراعات يمثل ممارسة مطلوبة من قبل الدول الأعضاء وللمنظمة. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن مثل هذا التنقيح ينبغي أن يكون موجها نحو التنمية وأن يوفر الخيارات المتعلقة بالتشريعات والسياسات الخاصة بالبلدان النامية كي تستخدم مواطن المرونة استخداما كاملا. وكرر الوفد تأييده لتنقيح القانون النموذجي وأعرب عن تطلعه إلى عقد المشاورات غير الرسمية التي ستناقش فيها الاقتراحات البديلة.

184. وصرح وفد الصين بأن تنقيح القانون النموذجي يمكن أن يوفر سياسات عملية ومساعدة قانونية للبلدان النامية التي ستكون ضمن ولاية اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. وقال الوفد إن هذا التنقيح سيكون أيضا محاولة مفيدة للنهوض بعمل اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. وأوصى الوفد اللجنة بأن تستمع إلى جميع احتياجات الدول الأعضاء، ولا سيما احتياجات البلدان النامية فيما يتعلق بالقانون النموذجي حتى يمكن أن يشكل ذلك أساسا للعمل والمراجعة في المستقبل. وأشار الوفد إلى أن أحكام القانون النموذجي في المستقبل لن تكون بالضرورة نهجا واحدا يناسب الجميع، وقد تكون الأحكام المختلفة اختيارية، مما يسمح للبلدان بتنفيذها وفقا لظروفها الوطنية.

185. وأيد وفد إندونيسيا اقتراح مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي بتنقيح قانون الويبو النموذجي بشأن الاختراعات لعام 1979، وأشار إلى أهمية مواصلة المناقشات بشأن هذه المسألة. وأشار الوفد على وجه التحديد إلى أن هذا التنقيح سيكون ممارسة مفيدة وينبغي أن يكون موجها نحو التنمية ومتماشيا كذلك مع توصيات جدول أعمال التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تنقيح القانون النموذجي سيوفر خيارات تتعلق بالتشريعات والسياسات الخاصة بالبلدان النامية كي تستفيد تماما من مواطن المرونة في اتفاق تريبس. وأعرب الوفد عن رغبته في التأكيد على أن هذا التنقيح ينبغي أن يأخذ في الاعتبار الاختلافات في مستوى التنمية وتجنب نهج المواءمة الفنية. وذكر الوفد في الختام أنه يرحب من حيث المبدأ باقتراح مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي بأن يتم توجيه طلب تنقيح القانون النموذجي مباشرة إلى الأمانة.

186. وأيد وفد البرازيل البيان الذي أدلى به وفد باراغواي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. ولم يوافق الوفد على تلك الآراء التي ذكرت أن مناقشة تنقيح القانون النموذجي من شأنها أن تخلق اختلالا في عمل اللجنة. ورأى أن هذه المناقشات، على العكس من ذلك، ستحقق مزيدا من التوازن بها.

187. وعقب إجراء بعض المناقشات والمشاورات مع المنسقين الإقليميين والدول الأعضاء، قررت اللجنة، باعتبارها المداولة النهائية لاقتراح مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي بشأن تنقيح قانون الويبو النموذجي للبلدان النامية بشأن الاختراعات لعام 1979 (الوثيقة SCP/22/5)، ستنظم الأمانة، في الدورة القادمة للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، دورة تثقيفية بشأن المساعدة التشريعية في مجال البراءات وما يتصل بذلك من بناء القدرات.

البند 11 من جدول الأعمال: العمل المقبل

188. قال وفد جورجيا، متحدثا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، إن جدول أعمال اللجنة هو، من ناحية، مزيج من القضايا المهمة والمعقدة في نظام البراءات الدولي، ولكنه من ناحية أخرى يعكس أولويات المجموعات الإقليمية المختلفة. وأقر الوفد بأن أمام الدول الأعضاء مهمة معقدة في المستقبل من أجل الحفاظ على التوازن الدقيق. وقال الوفد إن مجموعته تعلق أهمية كبيرة على مسألة جودة البراءات ورأى أن هذه المسألة تمثل لب نظام البراءات. وذكر الوفد أن براءات الاختراع عالية الجودة من شأنها أن تمكن الملكية الفكرية من أداء مهامها وأن عملية ممارسة تقاسم العمل هي إحدى أدوات مكاتب البراءات لتسهيل براءات الاختراع عالية الجودة ومساعدتها على تحسين كفاءة عملية الفحص. وأعرب الوفد عن اقتناعه بأن العمل في هذا الاتجاه سيفيد جميع الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بموضوع سرية الاتصالات بين العملاء ومستشاري البراءات، أعرب الوفد عن رغبته في مواصلة العمل ورؤية تقدم في الاعتراف بامتياز مستشار البراءات الأجنبي من خلال إصدار صك قانوني غير ملزم، ورحب بالدراسات المتعلقة بهذا الموضوع. ورحب الوفد أيضا بمواصلة المناقشات حول موضوع الاستثناءات والتقييدات بشأن حقوق البراءات مع مراعاة الحفاظ على التوازن بين مصالح أصحاب الحقوق وعامة الجمهور. وفيما يتعلق بالعمل المستقبلي بشأن البراءات والصحة، قال الوفد إنه لا يمكن أن يناقش سوى النهج المتوازن كما ينعكس في الاقتراح الذي تقدم به وفد الولايات المتحدة الأمريكية في الوثيقة SCP/17/11. وفيما يتعلق بنقل التكنولوجيا، أعرب الوفد عن تأييده لتفادي أي ازدواجية في مناقشة المسألة في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية واللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. وأعرب الوفد عن استعداده لمواصلة المداولات بشأن الموضوعات الرئيسية الخمسة الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال.

189. وتحدث وفد باراغواي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي فقال إن اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات لديها مجموعة من المقترحات والوثائق المختلفة التي ينبغي استخدامها على أساس إعداد برنامج عمل واسع النطاق أو على الأقل للتوصل إلى اتفاق بشأن أنشطة محددة سيتم الاضطلاع بها في إطار مختلف بنود جدول الأعمال. وذكر الوفد أيضا أنه استمع في الدورة الحالية إلى مقترحات جديدة يجري طرحها بشأن مختلف المسائل التي ينبغي بحثها بروح بناءة ومرونة ووجهة نظر واقعية. وذكر الوفد أنه فيما يتعلق بموضوع الاستثناءات والتقييدات بشأن حقوق البراءات، فإنه يؤيد اقتراح وفد البرازيل الوارد في الوثيقة SCP/14/7، إلى جانب إعداد دليل غير شامل بشأن الموضوع. وفيما يتعلق بموضوع البراءات والصحة، كوجهة نظر أولية، يمكن للوفد تقييم الاقتراح الذي تقدم به وفد البرازيل بشأن العرض المقدم من مؤسسة مجمع براءات الاختراع الدوائية. وفيما يتعلق بنقل التكنولوجيا، ظل الوفد متقبلا لاستكشاف اقتراحات محددة قدمت خلال تلك الدورة.

190. وذكر وفد إستونيا، متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، أن برنامج العمل الحالي يتضمن موضوعات مهمة ومعقدة في نظام البراءات الدولي، في حين يعكس في الوقت نفسه توازن أولويات مختلف المجموعات الإقليمية. وأشار الوفد إلى أنه من دفع عمل اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات قدما، فإن من الأهمية بمكان الاحتفاظ بهذا التوازن الدقيق. وأدرج الوفد أيضا أولويات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه فيما يتعلق بالعمل المستقبلي. وعلق الوفد أهمية خاصة على

المضي قدما في العمل بشأن مسألة جودة البراءات. وظل الوفد مقتنعا بأن استثمار الوقت بشأن هذه المسألة يعود بالنفع على جميع الدول الأعضاء لأنه يمكن أن يعزز التعاون الدولي ويحسن معرفة متطلبات أهلية الحصول على البراءة مما يضمن وجود نظام براءات أكثر كفاءة وفعالية وأعلى جودة. وأعرب الوفد عن تقديره لجلسة التقاسم المثيرة للاهتمام والمثمرة التي عقدت خلال الدورات السابقة للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات فضلا عن العديد من المقترحات الجيدة بشأن الجدول المتعلق بتقاسم العمل وتقييم الخطوة الابتكارية وتحسين نوعية البحث والفحص. وفيما يتعلق بالعمل المستقبلي بشأن هذا الموضوع، ذكر الوفد ما يلي: إن إجراء دراسة بشأن الخطوات الابتكارية وأساليب التقييم المستخدمة في الدول الأعضاء في الويبو، على النحو الذي اقترحه وفد إسبانيا في الوثيقة SCP/23/4، سيسمح بتحسين فهم المتطلبات. وفيما يتعلق ببرامج تقاسم العمل، شكر الوفد الأمانة على صيانة وتحديث صفحة مخصصة على موقع الويبو على شبكة الإنترنت من أجل أنشطة تقاسم العمل التي من شأنها تحسين الوعي بالمبادرات القائمة وتمكين مكاتب البراءات من التعاون على نحو أكثر كفاءة. وفي هذا الصدد، أضاف الوفد أن المؤتمرات السنوية التي تعقد على هامش دورات اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات ستسمح بتقاسم الخبرات بشأن برامج تقاسم العمل واستكشاف سبل تحسين فائدة تلك البرامج بالنسبة لمكاتب الملكية الفكرية ومستخدمي نظام الملكية الفكرية، كما ورد في الوثيقة .SCP/20/11 Rev. وأيد الوفد أيضا الدراسة التي ستضطلع بها الأمانة بشأن الكيفية التي تحد بها القوانين والممارسات المختلفة من إمكانية تقاسم العمل، ونوعية التدابير الطوعية التي يمكن اتخاذها لمعالجة أي مشكلات على الصعيد الدولي. ويمكن أن تحدد الدراسة المجالات التي يمكن فيها اتخاذ مبادرات لتحسين كفاءة نظام البراءات وجودته. ورحب الوفد أيضا بالمناقشات المتعلقة بالجوانب الرئيسية الأخرى لقانون البراءات الموضوعي فيما يتعلق بنوعية البراءات. وفيما يتعلق بموضوع سرية الاتصالات بين العملاء ومستشاري البراءات، ظل الوفد ملتزما بمواصلة العمل بشأن هذه المسألة، لأن التقارب بين الأحكام المختلفة سيكون مفيدا لمستخدمي نظام البراءات. وذكر الوفد أن الوقت قد حان للتعامل مع مسألة الاعتراف بامتياز مستشار البراءات الأجنبي من خلال إعداد صك قانوني غير ملزم، ورحب أيضا بإجراء مزيد من الدراسات بشأن هذا الموضوع. وعلاوة على ذلك، أعرب الوفد عن استعداده لمواصلة المناقشات بشأن الاستثناءات والتقييدات المتعلقة بحقوق البراءات. وفي هذا السياق، شدد الوفد على الأهمية القصوى لإيجاد توازن مناسب بين العمل بشأن الاستثناءات والتقييدات المتعلقة بحقوق البراءات والمعايير القانونية المستخدمة لتحديد ما إذا كان الاختراع قابلا للحصول على براءة، مثل أن يكون جديدا، والخطوة الابتكارية، وإمكانية التطبيق الصناعي. وشدد الوفد على أن هذين الموضوعين مترابطان ارتباطا وثيقا وأنه ينبغي المحافظة على وجود توازن مناسب بين مصالح أصحاب الحقوق وعامة الجمهور. وأشار الوفد إلى أن جلسات التقاسم بشأن دراسات الحالة أثبتت في الماضي أنها مصدرا مفيدا للمعرفة وفهم هذا الموضوع. وفي حين لاحظ الوفد اهتمام البلدان النامية والبلدان الأقل نموا بالحفاظ على موضوع البراءات والصحة ضمن أعمال اللجنة، شدد الوفد على أن مجرد وجود حقوق الملكية الفكرية على المنتج لا يشكل عائقا أمام ضمان عدم وجود ضمان لها، الوصول إلى هذا المنتج. ولذلك، رأى الوفد أن العمل المحتمل في المستقبل بشأن البراءات والصحة ينبغي أن يعكس نهجا متوازنا ويمكن أن يهتدي، على سبيل المثال، بالاقتراح المقدم من وفد الولايات المتحدة الأمريكية والوارد في الوثيقة SCP/17/11 والاقتراح المقدم من وفد كندا الوارد في الوثيقة SCP/26/6. واستطرد الوفد قائلا إنه ينبغي، بالمثل، أن تكون الأنشطة الممكنة الأخرى للجنة فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا متوازنة وموضوعية وأن ينظر فيها في ضوء العديد من الأمثلة لفوائد نظام البراءات بالنسبة لنقل التكنولوجيا. وظل الوفد ملتزما بالنظر في أي مقترحات لتعميق فهم أثر الكشف عن البراءات في نقل التكنولوجيا، وأكد اقتراحه بتحديث صفحة الويبو الحالية بشأن نقل التكنولوجيا. وعلاوة على ذلك، اقترح الوفد إجراء مناقشات على أساس الموضوعات الرئيسية الخمسة المدرجة في جدول الأعمال. وقال إنه لا يؤيد المناقشات بشأن قانون الويبو النموذجي لعام 1979 للبلدان النامية لأن هذه الممارسة ستجعل اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات تبتعد عن برنامج العمل المتوازن الذي يعكس الأولويات الإقليمية المختلفة. وعلاوة على ذلك، أعرب الوفد عن رغبته في التأكيد على أنه لا ينبغي للجنة أن تشرع في تفسير أحكام اتفاق تريبس. وفي الختام، ذكر الوفد أنه لا يزال ملتزما بمناقشة الجوانب الرئيسية لقانون البراءات الموضوعي، بهدف مواءمة قانون البراءات الدولي.

191. وقال وفد اليابان، متحدثا باسم المجموعة باء، إن أي عمل في المستقبل يتعلق باستثناءات وتقييدات حقوق البراءات ينبغي أن يتم بطريقة متوازنة، مع تسليط الضوء ليس فقط على مصلحة الجمهور ولكن على مصلحة أصحاب الحقوق أيضا. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر الوفد أن أي عمل مستقبلي محتمل ينبغي أن يستند إلى الوثائق الموسعة التي وضعتها الويبو، وأن تكون النتيجة واقعية ولا ينبغي الحكم عليها مسبقا. ورأى الوفد أن إعداد أي دليل أو كتيب أو نموذج أولي سيحكم مسبقا على النتيجة ويمثل نهجا واحدا يناسب الجميع، وبالتالي فهو غير مقبول. وأشار الوفد إلى أنه ينبغي الحكم على استخدام الاستثناءات والتقييدات على أساس كل حالة على حدة. وفيما يتعلق ببند جدول الأعمال المتعلق بنوعية البراءات، أعرب الوفد عن تطلعه إلى القيام بمزيد من العمل بشأن المسألة الموضوعية، وأعرب عن رغبته في أن يرى دراسة أخرى تقوم بإعدادها الأمانة عن تقييم الخطوة الابتكارية، استنادا إلى الاقتراح الذي قدمه وفد إسبانيا في الوثيقة SCP24 / 3. وفيما يتعلق بأنشطة تقاسم العمل والتعاون، ذكر الوفد أن مجموعته لا تزال تعتقد أنه نظرا لأهمية هذه الأنشطة لكثير من الدول الأعضاء، فإن مناقشتها وتبادل الآراء بشأنها سيمثلان أمرا قيما. وأبرز الوفد الاقتراح الوارد في الوثيقة SCP/20/11 Rev من أجل فاعلية سنوية لتقاسم العمل. وأشار الوفد إلى أن هذا الحدث سيكون محفلا مثمرا لتبادل الخبرات بشأن أفضل الممارسات وسيتيح للمشاركين أيضا تحديد سبل زيادة فائدة تقاسم العمل وبرامج التعاون. وعلاوة على ذلك، أشار الوفد إلى أن بعض الوفود أعربت عن قلقها بشأن كيفية تحديد نوعية البراءات. وفي هذا الصدد، رأي الوفد أن الردود على الاستبيان هي بمثابة خطوة إيجابية نحو إيجاد مثل هذا التعريف، ورحب بإجراء مزيد من المناقشات حول هذه النقطة من خلال إدراج الاستبيان في الوثيقة SCP/18/9، ربما في شكل حلقة دراسية في الدورة التالية للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. وقال الوفد إن إيجاد تعريف لمصطلح "جودة البراءات" مفيد ولكنه ليس ضروريا للعمل على مسألة الجودة. ورأى الوفد أنه من المهم عدم الحديث عن تعريف الجودة نفسها فحسب، بل النظر في أفضل السبل الممكنة لتعزيز الجودة من مختلف وجهات النظر. وأكد الوفد من جديد أن العمل المقبل في هذا المجال ينبغي أن يتضمن أيضا الاستبيان الوارد في الوثيقة SCP/18/9. وفيما يتعلق ببند جدول الأعمال المتعلق بالبراءات والصحة، رأت المجموعة باء أنه قبل إجراء دراسة جديدة في اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، ينبغي أن يكون هناك حصر للدراسات والتحليلات التي أجرتها منظمات الأمم المتحدة الأخرى والمحافل المتعددة الأطراف من أجل تجنب الازدواجية غير الضرورية مع العمل القائم بالفعل. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن أمانة الويبو ستستفيد من العلاقة التعاونية القائمة مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى أن الدراسة الثلاثية للويبو ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية والتي حملت عنوان "تعزيز الوصول إلى التكنولوجيات الطبية والابتكار" يمكن أن تستخدم كأساس لمناقشات مثمرة. وقال إن المجموعة باء ترغب في النظر في هذه المسألة بطريقة شاملة، بما في ذلك المقترحات الأخرى ذات الصلة مثل تلك الواردة في الوثيقة SCP/17/11. وفي حين لاحظ الوفد الفقرة 56 من الوثيقة SCP/26/5، قال إن مجموعته ترى أن النهج المقترح يقدم نظرة غير كاملة بالنسبة لنظام البراءات: فالمرونة هي إحدى الأدوات الممكنة المناسبة التي يمكن أن تمثل جزء من نظام فعال لحماية البراءات. وقال إن المجموعة باء ترى أن اتباع نهج متوازن هو وحده الذي سيدفع باللجنة قدما. وعلاوة على ذلك، أثنى الوفد على العناصر المحددة لاقتراح المجموعة الأفريقية الوارد في الوثيقة SCP/24/4. وذكر الوفد على وجه الخصوص أن الاقتراح يتضمن عناصر لا تدخل في نطاق ولاية اللجنة. وعلى وجه التحديد، ذكر الوفد أن الفقرة 12 من الاقتراح، والحوافز الإضافية اللازمة لتحسين البحوث المتعلقة بمقاومة المضادات الحيوية، تقع خارج نطاق نظام البراءات. وفيما يتعلق بالفقرة 14 من الاقتراح، أشار الوفد إلى أن تقرير برنامج الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية لم يكن عملية مدفوعة من قبل الدول الأعضاء، ولم يعكس آراء الدول الأعضاء ولم تقره الدول الأعضاء. وفي حين كانت المجموعة باء متقبلة لمناقشة إمكانية الحصول على الأدوية بطريقة شاملة ووفقا لولاية اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، شدد الوفد على أن التقرير ينبغي ألا يشكل أساسا لتلك المناقشة. ومن المهم بالنسبة للوفد أن تأخذ أي مناقشة بعين الاعتبار الطائفة الواسعة من الآراء والعوامل المؤثرة في الحصول على الأدوية. وفيما يتعلق بالفقرة 15 من الاقتراح، ذكر الوفد أن المقرر الخاص للأمم المتحدة له ولاية ومعايير مختلفة لن تكون مناسبة لمناقشة تجري في اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، وهي تمثل هيئة تقنية. ولذلك، فإن الفقرة 15 من الاقتراح غير مقبولة لدى الوفد. وانتقل الوفد إلى الفقرة 16 من الاقتراح، فقال إن المناقشات المتعلقة بالترخيص الإجباري ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الأهداف الأوسع لنظام البراءات. وسوف يؤدي عقد

حلقة عمل تركز على الترخيص الإلزامي إلى حدوث مناقشات غير متوازنة، خاصة وأن مسألة استثناءات وتقييدات حقوق البراءات مدرجة بالفعل في جدول أعمال اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. وفيما يتعلق بالفقرة 20، أشار الوفد إلى أن الويبو وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية تقدم بالفعل مساعدة تقنية قوية للدول الأعضاء. وذكر الوفد أيضا أن التقارير الأخيرة التي قدمتها مختلف المنظمات الدولية إلى مجلس تريبس عرضت قائمة واسعة بالمبادرات القائمة بالفعل. وأشار الوفد إلى أنه ليس على علم بوجود شكاوى متعلقة بعدم كفاية الويبو أو عدم توافرها في مجال المساعدة التقنية. وفيما يتعلق بمسألة سرية الاتصالات بين العملاء ومستشاريهم في مجال البراءات، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن قضايا المحاكم في مختلف النظم القانونية الوطنية في مجال سرية الاتصالات ستوفر مواد مفيدة للدول الأعضاء وتسهم في المناقشات. وأقر الوفد بأنه قد تم تقديم آراء مختلفة حول هذه المسألة في الدورات السابقة، ودعا الوفد جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول التي تعارض القيام بالمزيد من العمل، إلى معالجة المشاكل و/ أو الصعوبات التي لمستها في إدارة هذا العمل بطريقة أكثر موضوعية ودقة وتعزيز المناقشات بشأن ما يمكن إنجازه. وقد اقترح الوفد على سبيل المثال إجراء دراسة تستند إلى استبيان. وذكر الوفد أيضا أنه ينبغي مواصلة دراسة جمع قضايا المحاكم بما يسمح للدول الأعضاء بتقديم قضايا المحاكم ذات الصلة. وفيما يتعلق ببند جدول الأعمال المتعلق بنقل التكنولوجيا، ترى المجموعة باء أنه ينبغي للجنة ألا تنظر في الأعمال المقبلة المتعلقة بنقل التكنولوجيا بوجه عام، بل ينبغي للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية أن تظل المنبر الوحيد لمناقشة هذه المسألة. وفي الختام، وفيما يتعلق بتنقيح القانون النموذجي، أكد الوفد مجددا على أن الموضوع لا يشكل جزءا من الموضوعات الخمسة التي تشكل كيان جدول الأعمال المتوازن المتفق عليه وأن المناقشة المستمرة بشأن الموضوع ستكون غير مجدية وستؤثر سلبا على توازن برنامج العمل. وفيما يتعلق بالنهج الجديد بشأن المساعدة التقنية الذي أعلنته مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، أعرب الوفد عن تقديره لهذا النهج البناء، وأعلن عن استعداده للاستمرار في المشاركة في المناقشات.

192. وأكد وفد السنغال، متحدثا باسم مجموعة البلدان الأفريقية، أن أولوياته تتعلق بمسألة البراءات والصحة، وعلى وجه التحديد الأنشطة الواردة في اقتراحه (الوثيقة SCP/24/4). وذكر الوفد بأنه يفضل تنظيم عملية تبادل للمعلومات لمدة نصف يوم مع مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحقوق الصحية لتقديم تقريره عن حقوق الملكية الفكرية والحصول على الأدوية. وفيما يتعلق بنقل التكنولوجيا، ذكر الوفد أن هناك ثلاثة مقترحات على طاولة المناقشات. وكان الاقتراح الأول يتعلق بإجراء دراسة تفصيلية من قبل خبراء مستقلين بشأن العلاقة بين نظام البراءات ونقل التكنولوجيا. أما الاقتراح الثاني فيتعلق بالدراسة المتعلقة بكفاية الكشف وكيف يمكن لعدم كفاية الكشف أن تحد من نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. ويتعلق الاقتراح الثالث بمبادرات السياسات المتعلقة ببراءات الاختراع التي تعتبر ضرورية لتعزيز نقل التكنولوجيا ونشرها للبلدان النامية والبلدان الأقل نموا، بما في ذلك تنفيذ الحقوق والالتزامات لفهم استخدام مواطن المرونة المنصوص عليها في اتفاق تريبس. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب الوفد عن تأييده للاقتراح الذي تقدم به وفد البرازيل بشأن إجراء دراسة عن دور الملكية الفكرية في الزراعة والنظام الغذائي. وفيما يتعلق باستثناءات وتقييدات حقوق البراءات، أيدت المجموعة الأفريقية مواصلة العمل حول العنصر الثالث من الاقتراح المقدم من وفد البرازيل، أي إعداد دليل الاستثناءات والتقييدات. وفي الختام، ذكر الوفد أن مجموعته لا تحبذ مواصلة المناقشات بشأن مسألة سرية الاتصالات بين العملاء ومستشاريهم في مجال البراءات، وبشأن أي محاولة لمواءمة نظام البراءات بوجه عام.

193. وقال وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) إن براءات الاختراع والصحة هي أحد أولوياتها، لأنها تؤثر بصورة مباشرة على حق الإنسان الأساسي في الحصول على الأدوية. وأيد الوفد الاقتراح الذي تقدمت به المجموعة الأفريقية، وأعرب عن أمله في إدراج بعض عناصر هذا الاقتراح في العمل المقبل. وذكر الوفد أيضا أن انه من بين ما تفضله الوفود الأخرى القيام بتبادل المعلومات بمشاركة منظمة الصحة العالمية والرؤساء المشاركين في الفريق رفيع المستوى على نطاق الأمم المتحدة، وتبادل الخبرات الوطنية بشأن استخدام مواطن المرونة في مجال الصحة العامة. وفيما يتعلق بمسألة استثناءات وتقييدات حقوق البراءات، أعرب الوفد عن تأييده لرؤية المرحلة الثالثة من اقتراح وفد البرازيل لإدراجها في العمل المقبل. وفيما يتعلق بمسألة نقل التكنولوجيا، حث الوفد الأمانة على مواصلة تحليل العلاقة بين اشتراط كفاية الكشف ونقل التكنولوجيا، وإعداد دراسة عن العلاقة بين نظام البراءات ونقل التكنولوجيا لتحديد الصعوبات المحتملة التي تواجهها البلدان النامية في تعزيز نقل

التكنولوجيا. وفيما يتعلق باقتراح مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، أعرب الوفد عن أمله في رؤية بعض الأنشطة الجديدة ذات المنحى العملي. وفيما يتعلق بمسألة جودة البراءات، بما في ذلك أنظمة الاعتراض، أعرب الوفد عن رغبته في أن يرى أنشطة ذات أهمية مساوية وعملية المنحى فيما يتعلق بنظام الاعتراض في العمل المقبل.

194. وشدد وفد إسبانيا على أهمية اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات بوصفها المنتدى متعدد الأطراف الوحيد المعنى بالبراءات وطلب من الوفود أن تضع ذلك في اعتبارها عند مناقشة العمل في المستقبل. وعلاوة على ذلك، أعرب الوفد عن تقديره للعمل الذي تقوم به اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. وذكر الوفد على وجه الخصوص أن المشاركين في مختلف الدورات التدريبية التي نظمت في بعض بلدان أمريكا اللاتينية قدموا ردود فعل إيجابية على الدراسات التي أعدتها اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات لأنها سمحت لهم بالاطلاع على الممارسات التي تجري في المناطق الأخرى. وعبر الوفد عن أمله في أن تتمكن اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات من الاتفاق على العمل ذو الطبيعة الموضوعية للدورة التالية. وشدد الوفد على وجه الخصوص على أهمية إجراء مناقشات تقنية داخل اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، مثل إجراء مناقشات حول متطلبات الخطوة الابتكارية. وفي هذا الصدد، تقدم الوفد بالاقتراحات التالية: أولا، إجراء دراسة يقوم بها خبراء من مختلف المناطق، على غرار الدراسة التي أعدت في عام 2010 بشأن موضوع استثناءات وتقييدات الحقوق، التي نسقها البروفيسور بنتلي من جامعة كامبريدج. وثانيا، أعرب الوفد عن رغبته في تجميع معلومات عن ممارسات مختلف المكاتب بشأن تقييم متطلبات الخطوة الابتكارية. وثالثا، أعرب الوفد عن رغبته في تبادل الخبرات بين مختلف الدول الأعضاء بشأن متطلبات الخطوة الابتكارية، التي ستصدر على أساسها اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات وثيقة. وفي الختام، لفت الوفد انتباه الوفود إلى أن فاحصي البراءات من مختلف المكاتب يرغبون في الحصول على شيء مفيد لعملهم اليومي الذي سيعكس ممارسات المناطق المختلفة.

195. وذكر وفد المكسيك أن جدول أعمال اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات تضمن قضايا مختلفة تعكس اهتمام جميع أعضاء اللجنة. واتفق الوفد مع وفد إسبانيا على أنه من المفيد بالنسبة لفاحصي البراءات معرفة ممارسات المكاتب الأخرى في مختلف مجالات عملها. ولذلك اقترح الوفد تنظيم جلسات مشاركة حول مختلف الموضوعات الواردة على جدول الأعمال. وأعرب الوفد عن استعداده لتقاسم خبرته الخاصة في مجالات جودة البراءات والبراءات والصحة. وبالإضافة إلى ذلك، رحب الوفد باقتراح وفد البرازيل بدعوة مؤسسة مجمع براءات الاختراع الدوائية إلى تقديم عرض توضيحي عن قاعدة بياناته.

196. وعلق وفد الصين أهمية كبيرة على دور اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات بوصفها المحفل المتعدد الأطراف الوحيد في مجال البراءات. وذكر الوفد أن الموضوعات التي ناقشتها اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات تضمنت قضايا هامة في نظام البراءات تعكس مختلف اهتمامات واحتياجات الدول الأعضاء. وأوصى الوفد بأن تواصل اللجنة الحفاظ على التوازن وأن تواصل المضي قدما في مناقشة القضايا. وأعرب الوفد عن اهتمامه الخاص بموضوعات استثناءات وتقييدات حقوق البراءات والبراءات والصحة ونقل التكنولوجيا وغيرها من الموضوعات. ورأى الوفد أن تلك المسائل مهمة لضمان توازن نظام البراءات. وفيما يتعلق بالموضوعات الأخرى، أعرب الوفد أيضا عن استعداده للمشاركة بنشاط في المناقشات. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر الوفد أنه على الرغم من أنه يعتقد أن اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات ليست أفضل منتدى لمناقشة مسألة سرية الاتصالات بين العملاء ومستشاري البراءات، فإنه على استعداد لإبداء أقصى قدر من المرونة والاستماع بعناية إلى الشواغل التي أعرب عنها المدافعون عن الموضوع. وعبر الوفد عن أمله في أن تتمكن اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات من إحراز تقدم في بنود جدول الأعمال الحالية ومساعدة الدول الأعضاء على فهم ممارسات الدول الأعضاء الأخرى وتشجيع التحسين والصقل المستمرين لنظام البراءات.

197. وذكر وفد البرازيل أنه جاء إلى تلك الدورة بروح بناءة وبهدف المساعدة على دفع المناقشات التي تتعلق بالعديد من القضايا قدما. ولذلك، لم يتردد الوفد في إظهار الموافقة أو التقدير لمختلف الأفكار التي تتماشى مع آرائه. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأنه من الممكن إحراز تقدم بشأن العديد من الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال. وتطلع الوفد إلى المشاركة مع

الوفود الأخرى لضمان أن يعكس عمل اللجنة في المستقبل مجموعة واسعة من المصالح والآراء. وللمساعدة في هذا الجهد، أعرب الوفد عن رغبته في تلخيص بعض مقترحاته. وعلى وجه التحديد، أكد الوفد من جديد أنه اقترح فيما يتعلق بموضوع البراءات والصحة وضع العرض التوضيحي لمؤسسة مجمع براءات الاختراع الدوائية على قاعدة بياناته. وعلاوة على ذلك، أعرب الوفد مجددا عن تأييده الكامل لاقتراح المجموعة الأفريقية، وأعرب عن رغبته في توضيح أن هذا الدعم لم يؤثر على تقديره لاقتراح وفد كندا. وفيما يتعلق بمسألة استثناءات وتقييدات الحقوق، أعرب الوفد عن رغبته في رؤية اقتراحه المتعلق بإصدار دليل غير شامل ينعكس في أعمال اللجنة في المستقبل. وأخيرا، وفيما يتعلق بمسألة نقل التكنولوجيا، أعرب الوفد عن رغبته في العمل على ثلاثة موضوعات: الابتكار التعاوني والمفتوح، وكفاية الكشف، ودور الملكية الفكرية في الزراعة والنظام الغذائي.

198. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إنه بالإضافة إلى اقتراحه بشأن الدراسة المتعلقة بتقاسم العمل الوارد في الوثيقة SCP/23/4، فإنه مهتم أيضا بالمقترحات السابقة الأخرى التي قدمها بشأن موضوع جودة براءات الاختراع. وأشار الوفد على وجه التحديد إلى الاقتراحات الواردة في الوثائق SCP/17/10 وSCP/20/11 وSCP/19/4. وفيما يتعلق بموضوع البراءات والصحة، أكد الوفد مجددا اقتراحه الوارد في الوثيقة SCP/17/11، والذي كان موجها أساسا للنظر في أسباب أخرى تتعلق عدم إمكانية الوصول للأدوية في بعض البلدان، فضلا عن التأثير الإيجابي لنظام البراءات على توافر الأدوية في تلك البلدان.

199. وشدد وفد الاتحاد الروسي على الأهمية الكبيرة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن عمل اللجنة في المستقبل. وعلاوة على ذلك، أبرز الوفد بإيجاز المجالات الرئيسية التي ينبغي إدراجها في العمل المقبل. وفيما يتعلق باستثناءات وتقييدات حقوق البراءات، أيد الوفد اقتراح وفد البرازيل بشأن إعداد دليل غير شامل بشأن هذا الموضوع. وفيما يتعلق بمسألة جودة البراءات، بما في ذلك أنظمة الاعتراض، أيد الوفد مواصلة المناقشات فيما يتعلق بجميع جوانب جودة البراءات. ورأى الوفد أيضا أنه ينبغي التركيز بشكل خاص على مسألة أنظمة الاعتراض. وأعرب الوفد عن اهتمامه أيضا بدراسة مسألة اعتماد المنظمة الدولية للتوحيد القياسي، كما أعرب عنها أثناء مناقشة هذا البند من جدول الأعمال. وفيما يتعلق بمسألة البراءات والصحة، أعرب الوفد عن تأييده للاقتراح المقدم من وفد إسبانيا بشأن دراسة متطلبات الخطوة الابتكارية. وأعرب الوفد عن تأييده لتبادل الخبرات وقضايا المحاكم بشأن مسألة سرية الاتصالات بين العملاء ومستشاري البراءات. ورأى أن نهج القانون غير الملزم سيكون مناسبا. وأخيرا، وفيما يتعلق بمسألة نقل التكنولوجيا، أيد الوفد مواصلة المناقشات داخل اللجنة.

200. وفيما يتعلق بمسألة البراءات والصحة، ظل وفد كندا مهتما بمواصلة مناقشة اقتراحه الوارد في الوثيقة SCP/26/6.

201. وبعد إجراء الرئيسة لبعض المشاورات، قررت اللجنة ما يلي بشأن أعمالها المقبلة:

– ستظل قائمة المسائل غير الشاملة مفتوحة لمزيد من التفصيل والمناقشة في الدورة المقبلة للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات.

– مع عدم الإخلال بولاية اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، اتفقت اللجنة على أن يقتصر عملها في الدورة المقبلة على تقصي الحقائق ولا يؤدي إلى المواءمة في هذه المرحلة، وسيجري على النحو التالي:

<u>الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات</u>

– ستعد الأمانة مشروع وثيقة مرجعية بشأن الاستثناءات والتقييدات المتعلقة بحقوق البراءات بالاقتران مع حماية البراءات، والتي ستحتوي على العناصر التالية لكل استثناء وتقييد: (1) وصف الاستثناء والتقييد (2) أهدافه وغاياته (3) التنفيذ الوطني/ الإقليمي؛ (4) التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في تنفيذها (5) نتائج تنفيذه. وستستخدم الأمانة جميع المعلومات المتاحة من خلال أنشطة اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. وكخطوة أولى،

سيغطي مشروع الوثيقة المرجعية الاستثناء المتعلق بأعمال الحصول على الموافقة التنظيمية من السلطات، وسيقدم إلى الدورة 27 للجنة الدائمة المعنية بقانون براءات الاختراع. وستدعو الأمانة الدول الأعضاء إلى إرسال أي مدخلات إضافية لإعداد مشروع الوثيقة المرجعية.

جودة البراءات، بما في ذلك أنظمة الاعتراض

– ستقوم الأمانة بتحديث ملخص الردود على الاستبيان بشأن مصطلح "جودة البراءات" والتعاون بين مكاتب البراءات في البحث والفحص، مع مراعاة الردود الإضافية التي ستقدمها الدول الأعضاء ومكاتب البراءات الإقليمية.

– وبغية إعداد دراسة أخرى عن الخطوة الابتكارية التي ستقدم إلى الدورة 28 للجنة الدائمة المعنية بقانون براءات الاختراع، ستعقد جلسة لتبادل الآراء بشأن الأمثلة والحالات الأخرى المتعلقة بتقييم الخطوة الابتكارية، مع إيلاء اهتمام خاص للمواضيع المقترحة في الفقرة 8 من الوثيقة SCP/24/3(اقتراح من وفد إسبانيا).

– ستواصل الأمانة تحديث وعرض صفحة الويب الخاصة بآليات الاعتراض والإلغاء الإداري، استنادا إلى المدخلات الواردة من الدول الأعضاء ومكاتب البراءات الإقليمية
[http://www.wipo.int/scp/en/revocation_mechanisms].

– ستعقد جلسة لتبادل المعلومات لمدة نصف يوم بشأن التعاون بين مكاتب البراءات في البحث والفحص. وستتناول الجلسة، من بين أمور أخرى، آثار هذا التعاون على عملية منح البراءات وبناء القدرات.

البراءات والصحة

– تقوم الأمانة باستكمال الدراسة (SCP/26/5) بمدخلات من أعضاء ومراقبين للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات فيما يتعلق بالقيود التي تواجهها البلدان النامية وأقل البلدان نموا في الاستفادة الكاملة من مواطن المرونة في البراءات وآثارها بشأن الحصول على الأدوية الضرورية بأسعار معقولة لأغراض الصحة العامة في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا.

– تُعقد جلسة لتبادل المعلومات لمدة نصف يوم بشأن قواعد البيانات المتاحة للجمهور بشأن حالة المعلومات المتعلقة بالبراءات والبيانات المتعلقة بالأدوية واللقاحات. وتدعو الرئيسة ممثل منظمة الصحة العالمية إلى تقديم عرض توضيحي عن هذا الموضوع وتدعو ممثل عن مجموعة براءات الأدوية لتقديم عرض توضيحي عن قاعدة بيانات براءات الاختراع والتراخيص الخاصة بالأدوية (MedsPaL). وستتناول الدورة، من بين أمور أخرى، الاستخدام العملي لقواعد البيانات هذه والقضايا التي تتناولها الفقرتان 18 و19 من الوثيقة SCP/24/4 (اقتراح المجموعة الأفريقية بشأن برنامج عمل يتعلق بالبراءات والصحة).

– تقوم الأمانة بتحديث دراسة الجدوى بشأن الكشف عن الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية في طلبات البراءات وبراءات الاختراع (الوثيقة SCP/21/9)، لعرضها على الجلسة 28 للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات.

– تُعقد جلسة لتبادل الآراء بين الدول الأعضاء بشأن البراءات والمسائل الأخرى ذات الصلة بشأن الحصول على الأدوية. وتدعو الأمانة خبراء من منظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية إلى عرض المسائل المتعلقة بتوفر الأدوية العامة في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا.

سرية الاتصالات بين مستشاري البراءات وموكليهم

– تُعقد جلسة لتبادل الآراء بشأن تجارب الدول الأعضاء المتعلقة بتنفيذ سرية الاتصالات بين العملاء ومستشاريهم في مجال البراءات من خلال التشريعات الوطنية، بما في ذلك المسائل العابرة للحدود.

نقل التكنولوجيا

– تعقد جلسة لتبادل أحكام قانون البراءات التي تسهم في النقل الفعال للتكنولوجيا.

البند 12 من جدول الأعمال: ملخص الرئيس

202. عرضت الرئيسة ملخصا قامت بإعداده (الوثيقة SCP/26/7 Prov.).

203. وأحاطت اللجنة علما بملخص الرئيسة.

204. ولاحظت اللجنة الدائمة المعنية بقانون براءات الاختراع أيضا أن السجل الرسمي للدورة سيتم تضمينه في تقرير الدورة. وسيعكس التقرير جميع المداخلات التي قدمت خلال الاجتماع، وسيتم اعتماده وفقا للإجراء الذي اتفقت عليه اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات خلال دورتها الرابعة (انظر الوثيقة SCP/4/6، الفقرة 11) التي تنص على إتاحة تعليقات أعضاء اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات فيما يتعلق بمشروع التقرير على المنتدى الإلكتروني للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. وبعد ذلك ستتم دعوة اللجنة إلى اعتماد مشروع التقرير، بما في ذلك التعليقات الواردة، خلال دورتها التالية.

البند 13 من جدول الأعمال: اختتام الدورة

205. أعربت الأمانة عن تهنئتها للرئيس على إدارته الفعالة والماهرة للاجتماع وأشادت بالعمل الشاق الذي بذلته جميع الوفود. وأعربت الأمانة عن شكرها للرئيسة على عملها الممتاز وأعربت عن تمنياتها للوفود برحلة آمنة إلى الوطن. وأعربت عن استعدادها لرؤيتهم مرة أخرى في شهر ديسمبر في الدورة المقبلة للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات.

206. وتحدث وفد باراغواي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وأعرب عن شكره للرئيسة على العمل الذي تم تحت قيادتها مما مكن اللجنة من تحقيق نتيجة إيجابية. وقال الوفد إن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي قد أبدت تعليقات بناءة على مختلف الموضوعات التي تهمها، ولاحظت أنه قد تقرر اتخاذ إجراءات ملموسة بشأن ثلاثة مجالات من الاستثناءات والتقييدات وبراءات الاختراع والصحة. وفيما يتعلق بنقل التكنولوجيا، أعرب الوفد عن أمله في أن تتاح للجنة في الدورة المقبلة خيارات أكبر للعمل في هذا المجال الرئيسي للابتكار. وفيما يتعلق بمراجعة القانون النموذجي، رأت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي أن عقد جلسة إعلامية بشأن المساعدة التشريعية في مجال البراءات وما يتصل بذلك من بناء القدرات من شأنه أن يوفر مزيدا من الوضوح للدول الأعضاء عندما تقدم طلباتها للحصول على الدعم والتعاون إلى الأمانة العامة. ورأى الوفد أن ذلك من شأنه أن ييسر تقديم المساعدة التقنية التي تمكن الدول الأعضاء من تكييف قوانينها وأنظمتها المتعلقة بمسائل البراءات بطريقة تيسر انتشار المعرفة والابتكار. ورحب الوفد أيضا بتفاني الأمانة في العمل ومهنيتها.

207. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ وأعرب عن شكره للرئيسة ونوابها على مشوراتهم وتوجيهاتهم فضلا عن شكره للأمانة وجميع المترجمين الشفويين على عملهم الشاق وجهودهم التي بذلوها. وأثنى الوفد أيضا على جميع الوفود لما أبدته من مرونة وروح بناءة خلال الاجتماع. وأعرب الوفد عن سروره لأن جميع المجموعات الإقليمية والدول الأعضاء تمكنت من بناء توافق في الآراء ووافقت على العمل المقبل الذي كان متوازنا ومثل أساسا جيدا لتوجيه عمل اللجنة في الدورة المقبلة. وأقر الوفد بأن القضايا التي تواجه اللجنة تمثل تحديا، وقال إنه من المهم أن نذكر باستمرار بأن اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات قد أنشئت في عام 1998 لتكون بمثابة منتدى لمناقشة القضايا وتيسير التنسيق وتقديم التوجيه بشأن

التنمية الدولية بشأن البراءات من خلال معالجة القضايا المتشابكة بدلا من تناول مسألة واحدة بطريقة منعزلة. ورأى الوفد أن مهمة الويبو تمثلت في قيادة نظام الملكية الفكرية الذي أتاح الابتكار لمصلحة الجميع بما في ذلك الأهداف الإنمائية التي تشكل عوامل هامة في وجود نظام دولي متوازن وفعال. وأعرب الوفد عن تمنياته لأفضل تمنياته المستقبلية للوفود واللجنة.

208. وأعرب وفد إندونيسيا، بصفته الوطنية، عن تقديره الصادق للرئيس ونائبيه على قيادتهم القديرة وكذلك تقديره للأمانة والمترجمين الشفويين على عملهم الدؤوب. وأعرب الوفد أيضا عن امتنانه الصادق لجميع المنسقين الإقليميين والدول الأعضاء على مشاركتهم البناءة. ورحب الوفد بالعمل المستقبلي الذي وافقت عليه اللجنة. وأشار إلى أنه على الرغم من أنه لم يكن مثاليا كما اقترح، وبروح المرونة، يمكن للوفد تقبله. وفي حين أيد الوفد وأقر العمل المستقبلي، أعرب عن رغبته في أن يسجل اهتمامه بتقرير الفريق رفيع المستوى على نطاق الأمم المتحدة والمنشور في عام 2016. وقال إنه لا يزال يرى أن تقرير الفريق رفيع المستوى على نطاق الأمم المتحدة واللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات قد ركزا على المسائل نفسها المتعلقة ببراءات الاختراع و الصحة. ولذلك رأى الوفد أنه من الأهمية بمكان أن تشكل التوصيات الواردة في تقرير الفريق رفيع المستوى على نطاق الأمم المتحدة الأساس لإجراء مزيد من المناقشات بشأن البراءات والصحة في اللجنة، بما في ذلك التوصية بأن تتبع الحكومات القانون الوطني بطريقة توسع نطاق استخدام أو التراخيص الإلزامية أو الاستخدام الحكومي للبراءة لأغراض غير تجارية، بما في ذلك معايير تحديد مكافأة صاحب الحق.

209. وتحدث وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية وأعرب عن امتنانه للرئيسة على التزامها ومهنيتها. وشكر الوفد أيضا نائبي الرئيسة والأمانة الذين لم يدخروا أي جهد لضمان نجاح الدورة السادسة والعشرين للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. ورحب الوفد بشكل خاص بالمساهمات الإيجابية التي تقدمت بها مختلف الوفود والتي أظهرت روحا بناءة من توافق الآراء والالتزام طوال الأسبوع. وأعرب الوفد عن أمل المجموعة الأفريقية في أن تستمر هذه الروح في جميع لجان الويبو الأخرى. وشدد الوفد على أهمية البراءات والصحة، ولا سيما اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية الوارد في الوثيقة SCP/24/4. وعلى الرغم من أنه لم يتم تناول جميع مقترحاته في الأعمال المقبلة، فإن المجموعة الأفريقية تؤيد برنامج العمل المقبل من منطلق التوصل إلى تسوية. وذكر الوفد أنه ينتظر باهتمام تنفيذ العمل المستقبلي. وبالإضافة إلى ذلك، أكد الوفد من جديد على الأهمية التي يعلقها على العمل حول الاستثناءات والتقييدات ونقل التكنولوجيا. وأعرب الوفد عن سروره لأن اللجنة قد وضعت برنامج عمل متوازن وقيم للغاية. وفي الختام، هنأ الوفد الرئيسة ونوابها وكذلك الأمانة، وأعرب عن امتنانه لخدمة الترجمة الشفوية التي قدمت طوال الاجتماع.

210. وشكر وفد جورجيا، متحدثا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، الرئيسة على عملها الممتاز وإرشاداتها الماهرة التي أدت إلى تحقيق نتائج الدورة. وشكر الوفد أيضا الأمانة على الجهود المستثمرة في إعداد الدورة، وجميع المنسقين الإقليميين والدول الأعضاء على تفهمهم والروح البناءة التي أظهروها من أجل النهوض بممارسات الصعبة. وهنأ الوفد الجميع على النتائج الإيجابية وتطلع إلى مواصلة المداولات في الدورة المقبلة للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات مع العمل المستقبلي الذي تم الاتفاق بشأنه بحماس أكبر.

211. وشكر وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) الرئيسة والأمانة على حسن سير أعمال الدورة. وشدد الوفد على أهمية الاتفاق الذي تم التوصل إليه بعد عدة جلسات من المناقشات والمفاوضات بشأن العمل المستقبلي. وأعرب الوفد أيضا عن تقديره للمشاركة البناءة من جانب جميع الوفود في مداولات اللجنة. ورأى أن النجاح الذي تم تحقيقه يعود إلى الجهود المشتركة التي يبذلها الجميع. وأعرب عن أمله في أن يسود هذا المناخ الإيجابي في جميع الاجتماعات المقبلة.

212. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء وهنأ الرئيسة والأمانة على النتائج الإيجابية التي تم تحقيقها. ورحب الوفد بالنتائج الناجحة التي تتعلق بالعمل المستقبلي. وأعرب الوفد عن ارتياحه الشديد لأن اللجنة أجرت خلال دورتها السادسة والعشرين مناقشات تقنية مفيدة مكنت الوفود من فهم المسائل الموضوعية بشكل أفضل. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى عقد المناقشات التقنية خلال الدورات المقبلة. وفيما يتعلق بالبند 10 من جدول الأعمال، ذكر الوفد أن المجموعة باء قبلت الاقتراح البديل

لمجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، استنادا إلى فهمها بأن المناقشة بشأن هذا البند ستنتهي. وشكر الوفد جميع المنسقين الإقليميين والدول الأعضاء على جهودهم الدؤوبة، لا سيما خلال المشاورات غير الرسمية، وذكر أن المجموعة باء ستعمل بشكل بناء في الدورات المقبلة.

213. وتحدث وفد إستونيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وهنأ الرئيسة على دفع أعمال اللجنة قدما. وأشار إلى أن مساهمتها كانت هامة بشكل خاص في موضوع العمل المستقبلي للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. ورأى أن مشروع الرئيسة قد أدرج المقترحات المختلفة والمواقف المختلفة للدول الأعضاء في الويبو بطريقة متوازنة وجريئة. وأضاف الوفد أنه أوصى بأن تكون المشاورات غير الرسمية في الدورات المقبلة شاملة قدر الإمكان وأن تشرك جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين لتمثيل آراء الدول الأعضاء. وقال إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يعتبرون الدورة السادسة والعشرين للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات ناجحة لأن اللجنة أجرت مناقشات مثيرة للاهتمام بشأن الموضوعات الرئيسية الخمسة المدرجة في جدول أعمال اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات وتم طرح وشرح ومناقشة المقترحات الجديدة. ورحب الوفد بالمزيد من المناقشات استنادا إلى المقترحات الحالية المتعلقة بنوعية البراءات، وظل ملتزما بالنهوض بعمل اللجنة في إطار برنامج العمل المتفق عليه. وأعرب الوفد عن سروره لأن اللجنة توصلت إلى توافق في الآراء بشأن عملها المستقبلي. وأكد مجددا الأهمية الكبيرة التي يوليها للنهوض بالعمل بشأن نوعية البراءات. ورحب الوفد بقرار اللجنة المتعلق بعقد جلسة تبادل آراء في الدورة اللاحقة للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات بشأن الأمثلة والحالات المتعلقة بتقييم الخطوة الابتكارية وإيلاء اهتمام خاص بالمواضيع المقترحة في اقتراح إسبانيا الوارد في الوثيقة SCP/24/3. ورأى الوفد أن جلسة تبادل الآراء يمكن أن تكون مفيدة في إعداد دراسة عن الخطوة الابتكارية للدورة الثامنة والعشرين للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. ويتطلع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى الإسهام في هذا العمل. ورحب الوفد أيضا بإمكانية تقديم ردود إضافية من الدول الأعضاء ومكاتب البراءات الإقليمية على الاستبيان المتعلق بمصطلح "جودة البراءات" والتعاون بين مكاتب البراءات في البحث والفحص. ووجد الوفد أن الاستبيان وتجميع الإجابات التي أعدتها الأمانة العامة مفيدان في التوصل إلى فهم أفضل لتلك الموضوعات. ورأى الوفد أن المساهمات التي تقدمها الدول الأعضاء الأخرى إلى جانب 57 دولة استجابت بالفعل للاستبيان ستزيد من وزن وقيمة نتائج الاستبيان. وعلاوة على ذلك، رحب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بقرار تحديث وعرض صفحة الويب الخاصة بآلية الاعتراض والإلغاء الإداري من جانب الأمانة. ورأى الوفد أنه سيساعد الوفود على تعزيز التفاهم بشأن مختلف النماذج المتاحة. وفيما يتعلق بموضوع البراءات والصحة، رحب الوفد بنهج اللجنة القائم على الأدلة. ورأى أن استكمال الدراسات الحالية مع الحصول على مدخلات من الأعضاء والمراقبين في اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات وعقد جلسات لتبادل المعلومات يمثلان سبيلا جيدا للعمل على هذا الموضوع لأنه سيتيح فهم أفضل لدور البراءات في مجال الصحة بما في ذلك الفوائد الكثيرة للابتكار. وذكر الوفد أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ملتزمون بالمساهمة في تلك المناقشات. وفيما يتعلق باقتراح مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، رحب الوفد بالنهج البديل الذي تم الاتفاق عليه. ورأى الوفد أن معالجة المشكلات التي أثارتها مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي في شكل مساعدة تقنية فردية ومخصصة يمكن الأمانة من مراعاة الاحتياجات الخاصة بكل بلد، وبالتالي فهو يمثل نهج أكثر كفاءة من النهج الواحد الذي يستخدم في كافة الحالات. وأعرب الوفد عن أمله في أن تساعد جلسة المعلومات الدول الأعضاء على فهم مختلف أنواع المساعدة التي تقدمها الويبو وكيف يمكن استخدام هذه التدابير لتلبية احتياجاتها. وفيما يتعلق بالعمل الطويل الأجل للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، أعرب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه عن رغبته في إجراء مزيد من المناقشات بشأن القضايا ذات الصلة بمواءمة قانون البراءات الموضوعي.

214. وأيد وفد تونس البيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وشكر الوفد الرئيسة وجميع الدول الأعضاء على التزاماتهم البناءة لتمكين اللجنة من التوصل إلى حلول توافقية حول مختلف الموضوعات قيد النظر. وأعرب الوفد عن ارتياحه للتقدم الذي أحرزته اللجنة: إن إعداد الأمانة لوثيقة مرجعية بشأن الاستثناءات والتقييدات سيكون لها أهمية خاصة بالنسبة لجميع الدول الأعضاء، كما أن تبادل الخبرات بشأن جودة البراءات ينبغي أن يمكّن الوفود من تحقيق الثراء المتبادل في المعلومات وأن يسهم في تحسين إجراءات عمل مكاتب البراءات. وأشار الوفد أيضا إلى أن العمل المستقبلي

بشأن البراءات والصحة سيسهل فهم اللجنة للقضايا. ورأى الوفد أن العمل الذي تم الاتفاق عليه في المستقبل يمثل تجسيدا لأهداف اللجنة. وقبل أن يختتم كلمته، رحب الوفد بالجهود التي بذلتها الأمانة العامة والتي ساهمت في تيسير عمل اللجنة.

215. وأعرب وفد الصين عن شكره للرئيسة على عملها الدقيق الذي أدى إلى نجاح الاجتماع، وخاصة خلال المشاورات غير الرسمية بشأن العمل المستقبلي. وذكر الوفد أن الرئيسة قد قامت بعمل ممتاز مارست فيه الكثير من الحكمة، وعكست العديد من شواغل واحتياجات الدول الأعضاء في العمل المستقبلي. وبالإشارة إلى أنه لم تنعكس جميع شواغل جميع الدول الأعضاء في العمل المستقبلي، شكر الوفد الدول الأعضاء على مرونتها والعمل المتميز الذي قام به المنسقين الإقليميين. وأعرب الوفد عن ارتياحه لرؤية اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات تمضي قدما تحت رئاسة الرئيسة ونوابها. ورأى الوفد أنه نظرا لأن اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات تمثل المحفل الوحيد الذي يناقش قضايا البراءات، فإن دورها لا يمكن الاستغناء عنه. وأعرب الوفد عن رغبته في أن يشارك بنشاط في مداولات العمل المستقبلي. وقبل اختتام كلمته، أعرب الوفد أيضا عن تقديره للمترجمين الشفويين على عملهم الشاق.

216. وذكر وفد البرازيل أن نتائج الدورة السادسة والعشرين كانت نتيجة عمل شاق والتزام. وشكر الرئيسة على توجيهها الحكيم والعادل والثابت. وشكر الوفد الأمانة على إعدادها الممتاز للدورة ودعمها المتواصل للدول الأعضاء في جميع الأوقات خلال الدورة. وأعرب الوفد أيضا عن تقديره للدول الأعضاء الأخرى في جميع المجموعات الإقليمية التي شاركت في المناقشات بصورة بناءة وبروح الحوار والمرونة. وأشار الوفد إلى أنه تعلم شيئا جديدا من كل وفد. وسأل الرئيسة عما إذا كان هناك أي شيء يمكن أن تفعله الدول الأعضاء للرئيسة لمواصلة رئاسة اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات.

217. وأيد وفد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وهنأ الرئيسة على جهودها في توجيه عمل اللجنة نحو النجاح في اعتماد الأعمال المقبلة. وشكر الوفد الرئيسة على الطريقة المهنية والملتزمة التي ترأست بها مداولات اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. وشكر الوفد الأمانة على جهودها الدؤوبة في إعداد وثائق الاجتماع. وفي حين لم يتطرق برنامج العمل المعتمد إلى جميع أولوياته، إلا أنه رأى أنه قد سادت الاجتماعات بناءة تتعلق بالتوصل إلى تسويات. ورأى أن هذه خطوة في الاتجاه الصحيح وتؤكد على أن العمل الحاسم للجنة الدائمة المعنية بقانون براءات الاختراع سيحرز تقدما. ولاحظ الوفد أن تنفيذ تلك النتائج الهامة من شأنه أن يدعم نجاحه في تحقيق أولوياته الوطنية. وتطلع الوفد بصفة خاصة إلى وضع وثيقة مرجعية بشأن الاستثناءات والتقييدات والمناقشات والدراسات المتعلقة بالخطوات الابتكارية والعمل المتعلق بالبراءات والصحة، بما في ذلك جزء من اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية الذي يؤيده تأييدا تاما. وأكد الوفد مجددا أن جنوب أفريقيا تتصدى لهذه القضايا وأشار إلى أنه سيأخذ في الاعتبار نتائج مناقشات اللجنة الدائمة المعنية بقانون براءات الاختراع في صياغة سياسته الوطنية. وتطلع الوفد إلى العمل المقبل للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، وذكر أنه سيواصل المشاركة بنشاط في أنشطة اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. ورأى الوفد أن نجاح اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات يصب في مصلحة جميع الدول الأعضاء.

218. وأعرب وفد المكسيك عن شكره للرئيسة على حكمتها وهنأها على اعتماد عمل متوازن في المستقبل يتضمن موضوعات متنوعة للغاية. وشكر الوفد أيضا الأمانة على جميع الأعمال التي اضطلعت بها، ولا سيما فيما يتعلق بالوثائق التي أعدتها للاجتماع. وأشار الوفد إلى أن تلك الوثائق كانت مفيدة للغاية في التعرف على التنوع في النظم المختلفة. وعبر الوفد أيضا عن تقديره لجميع الدول الأعضاء على موقفها البناء للغاية الذي مكن اللجنة من اعتماد برنامج العمل المستقبلي وضمان استمرار الوفود في تبادل الخبرات وتعميق فهمها للممارسات والآراء الوطنية المختلفة. وأعرب الوفد عن التزامه بالمشاركة النشطة في جلسات مشاركة الآراء التي ستعقد في الدورة المقبلة للجنة.

219. وتحدث وفد اليابان بصفته الوطنية وأعرب عن ارتياحه لأن اللجنة يمكن أن تتوصل إلى اتفاق بشأن العمل المستقبلي الذي لم يكن ممكنا في الدورة السابقة. وعبر الوفد عن تقديره للرئيسة والأمانة والمندوبين من جميع الدول الأعضاء الذين أبدوا جهودا حثيثة وصبرا ومرونة. وأشار الوفد إلى أنه من خلال المناقشات التي دارت خلال الدورة رأى مستقبلا باهرا للجنة،

حيث كانت هناك عدة مداخلات شعر فيها بحماس نقي لجعل نظم البراءات أفضل، وتنحية السياسة جانبا. وأعرب عن أمله في أن يستمر هذا الجو الإيجابي في النمو بحيث تكون الاجتماعات المقبلة للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات أكثر إيجابية وإنتاجية.

220. وشكر وفد إسبانيا جميع المشاركين، ولا سيما الرئيسة والمندوبين الذين شاركوا في المشاورات غير الرسمية، على موقفهم المرن والبناء الذي مكن اللجنة من تحقيق نتائج عظيمة بشأن عدد من الأنشطة.

221. وقال وفد الهند إنه ينبغي أن يهنئ اللجنة على تحقيق ما لم تتمكن من تحقيقه في الدورة السابقة. غير أن الوفد قد صرح بأن الهند كانت ترغب في الإشارة إلى تقرير الفريق رفيع المستوى على نطاق الأمم المتحدة. ومن منطلق الروح الطيبة التي سادت القاعة، أعرب الوفد عن رغبته في المضي قدما في المناقشات، حيث رأى إمكانية مناقشة ذلك التقرير في إطار العمل المستقبلي بشأن البراءات والصحة. وأوضح الوفد أنه يوافق على برنامج العمل المقبل بهذه الروح. وقال الوفد إنه يوافق على العمل المستقبلي، وأعرب عن أمله في أن تتمكن الوفود في الدورة اللاحقة للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات من سد ثغراتها. ولاحظ الوفد أن هناك فجوة كبيرة بين مواقف الدول الأعضاء، ولا سيما بالنسبة لتقرير الفريق رفيع المستوى على نطاق الأمم المتحدة الذي تم تسييسه. ومن وجهة نظره، بالرغم من ذلك، أن اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات هي محفل يتم فيه مناقشة توصيات ذلك التقرير حيث أن هناك توصيات محددة للويبو. وأعرب الوفد عن أمله في أن يتمكن من إيجاد سبل لمناقشة تلك المسائل دون المساس بالحساسيات السياسية في البلدان الأخرى. وشكر الوفد الرئيسة وقال إن برنامج العمل المستقبلي المتفق عليه يمثل خطوة جديرة بالترحيب.

222. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن شكره للأمانة وجميع من شاركوا في عقد الاجتماع والمساعدة على نجاحه. وعبر الوفد عن شكره للرئيسة على القيام بعمل جيد للغاية فيما يتعلق بالتوصل إلى نتيجة متوازنة وعادلة ومقبولة للجميع في نهاية المطاف. وشكر الوفد جميع الوفود على روح التعاون، وأعرب عن تطلعه إلى المزيد من روح التعاون نفسها في الاجتماعات المقبلة للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات.

223. وأيد ممثل المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية تأييدا تاما البيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وشكر ممثل المنظمة الرئيسة، وأعرب عن امتنانه للويبو لدعوة المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية إلى اجتماعات اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، التي كانت ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية. وأعرب ممثل المنظمة عن تقديره لجودة الوثائق وثراء المناقشات. ورحب أيضا بروح التعايش المشترك وتمنى استمرار التعاون الدولي على المدى الطويل.

224. وأعربت الرئيسة عن امتنانها لمشاركة كل وفد ومداخلاته، وعلى إسهاماته الرائعة في عمل اللجنة. وأثنت الرئيسة أيضا على جميع الوفود لالتزامها ورغبتها في إجراء حوار بناء. وترى الرئيسة أن النضج داخل اللجنة يتجلى في تضمن برنامج العمل المقبل العديد من الأنشطة في مجال البراءات والتي لها أهمية قصوى بالنسبة لكل اقتصاد ولكل بلد. وأعربت الرئيسة عن ارتياحها لإنهاء ولايتها بنجاح. وأشارت الرئيسة إلى أنها قد حضرت اللجنة يحدوها الأمل وقالت إنها ترأست اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات بسرور وإيمان بالملكية الفكرية وبراءات الاختراع. وأعربت أيضا عن امتنانها للأمانة التي تمكنت من العمل معها كفريق كبير. ثم أعربت عن شكرها للمنسقين الإقليميين على دعمهم وللوفود التي شاركت في الدورات غير الرسمية. كما أعربت عن امتنانها للمترجمين الشفويين على عملهم الشاق. وأعربت عن أملها في إتمام العمل المقبل بنجاح، ونجاح اللجنة في مساعيها المستقبلية. واختتمت الرئيسة الجلسة.

225. واللجنة مدعوة إلى اعتماد مشروع التقرير هذا.

[يلي ذلك المرفق]

MEMBRES/MEMBERS

AFRIQUE DU SUD/SOUTH AFRICA

Trod Moyahabo LEHONG (Mr.), Registrar, Patents and Designs, Companies and Intellectual Property Commission (CIPC), Department of Trade and Industry, Pretoria

Margaretha HERFURTH (Ms.), Foreign Service Officer, Department of International Relations and Cooperation, Pretoria

Batho Rufus MOLAPO (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

ALBANIE/ALBANIA

Rudina BOLLANO (Ms.), Director of Examination, General Directorate of Patents and Trademarks, Ministry of Economic Development, Trade and Industry, Tirana

Gentiana BARDHI (Ms.), Head, Patent Sector, General Directorate of Industrial Property, Tirana

ALGÉRIE/ALGERIA

Djamel DJEDIAT (M.), directeur des brevets, Institut national algérien de la propriété industrielle (INAPI), Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion des investissements, Alger

ALLEMAGNE/GERMANY

Gerald ROTHE (Mr.), Deputy Director General, Patents and Utility Models, German Patent and Trade Mark Office (DPMA), Munich

Gustav SCHUBERT (Mr.), Legal Advisor, International Industrial Property Section, German Patent and Trade Mark Office (DPMA), Munich

Klaus SCHUSTER (Mr.), Staff Counsel, Division for Patent Law, Federal Ministry of Justice and Consumer Protection, Berlin

Markus SEITZ (Mr.), Senior Patent Examiner, German Patent and Trade Mark Office (DPMA), Munich

ANGOLA

Alberto Samy GUIMARÃES (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

ARABIE SAOUDITE/SAUDI ARABIA

Hisham ALBEDAH (Mr.), Quality Manager, Quality Department, Saudi Patent Office, King Abdullaziz City for Science and Technology (KACST), Riyadh

ARGENTINE/ARGENTINA

María Inés RODRÍGUEZ (Sra.), Ministra, Misión Permanente, Ginebra

Eduardo Ricardo ARIAS (Sr.), Comisario Patentes, Instituto Nacional de la Propiedad Industrial (INPI), Buenos Aires

AUSTRALIE/AUSTRALIA

George John VUCKOVIC (Mr.), General Manager, Patents Mechanical and Oppositions Group, IP Australia, Woden ACT

AUTRICHE/AUSTRIA

Maria KRENN (Ms.), Austrian Patent Office, Federal Ministry for Transport, Innovation and Technology, Vienna

BAHAMAS

Bernadette BUTLER (Ms.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

BRÉSIL/BRAZIL

Fernando CASSIBI DE SOUZA (Mr.), Intellectual Property Researcher, National Institute of Industrial Property (INPI), Ministry of Industry, Foreign Trade and Services, Rio de Janeiro

Daniel PINTO (Mr.), Counsellor, Head, Ministry of Foreign Relations, Brasilia

Samo GONÇALVES (Sr.), Tercero Secretario, Misión Permanente, Ginebra

Caue OLIVEIRA FANHA (Sr.), Secretario, Misión Permanente, Ginebra

CAMEROUN/CAMEROON

Boubakar LIKIBY (M.), secrétaire permanent, Comité national de développement des technologies, Ministère de la recherche scientifique et de l'innovation, Yaoundé

Bastos BAZLNA (M.), ingénieur d'études, Direction du développement technologique et de la propriété industrielle, Ministère des mines, de l'industrie et du développement technologique, Yaoundé

CANADA

Mark KOHRAS (Mr.), Policy Advisor, Marketplace Framework Policy Branch, Innovation, Science and Economic Development, Ottawa

Cary SEIPP (Mr.), Senior Trade Policy Officer, Intellectual Property Trade Policy Division, Global Affairs, Ottawa

Frédérique DELAPREE (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

CHILI/CHILE

Marcela PAIVA (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

Felipe FERREIRA CATALAN (Sr.), Asesor Legal, Dirección General, Ministerio de Relaciones Exteriores, Santiago de Chile

CHINE/CHINA

ZHANG Yonghua (Mr.), Director, Legal Department, State Intellectual Property Office (SIPO), Beijing

DONG Gang (Mr.), Deputy Director, International Cooperation Department, State Intellectual Property Office (SIPO), Beijing

CHYPRE/CYPRUS

Samuel DEMETRIS (Mr.), Counsellor, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Christina TSENTA (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

COLOMBIE/COLOMBIA

Beatriz LONDOÑO SOTO (Sra.), Embajadora, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Juan Carlos GONZÁLEZ (Sr.), Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

Juan Camilo SARETZKI-FORERO (Sr.), Ministro Consejero, Misión Permanente, Ginebra

Manuel Andrés CHACÓN (Sr.), Consejero Comercial, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

COSTA RICA

Karen Cristina QUESADA BERMÚDEZ (Sra.), Jefe, Propiedad Intelectual, Registro Nacional, Ministerio de Justicia y Paz, San José

CÔTE D'IVOIRE

Kumou MANKONGA (M.), Premier secrétaire, Mission permanente, Genève

DANEMARK/DENMARK

Flemming KØNIG MEJL (Mr.), Chief Technical Advisor, Danish Patent and Trademark Office, Ministry of Industry, Business and Financial Affairs, Taastrup

DJIBOUTI

Djama Mahamoud ALI (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

ÉGYPTE/EGYPT

Mohanad ABDELGAWAD (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

EL SALVADOR

Diana Violeta HASBÚN (Sra.), Ministra Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

ÉMIRATS ARABES UNIS/UNITED ARAB EMIRATES

Shaima AL-AKEL (Ms.), International Organizations Executive, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

ÉQUATEUR/ECUADOR

Walter Fabián DARQUEA CHUGCHO (Sr.), Experto Principal en Patentes, Instituto Ecuatoriano de la Propiedad Intelectual (IEPI), Quito

Pablo ESCOBAR (Sr.), Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

Ñusta MALDONADO (Sra.), Tercer Secretaria, Misión Permanente, Ginebra

ESPAGNE/SPAIN

Leopoldo BELDA SORIANO (Sr.), Jefe, Area de Patentes de Mecánica General y Construcción, Oficina Española de Patentes y Marcas (OEPM), Departamento de Patentes e Información Tecnológica, Ministerio de Economía, Industria y Competitividad, Madrid

Oriol ESCALAS NOLLA (Sr.), Consejero, Misión Permanente, Ginebra

ESTONIE/ESTONIA

Raul KARTUS (Mr.), Advisor, Estonian Patent Office, Ministry of Justice, Tallinn

Gea LEPIK (Ms.), Estonian Patent Office, Ministry of Justice, Tallinn

Evelin SIMER (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE/UNITED STATES OF AMERICA

Theodore ALLEGRA (Mr.), Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Robert WALLER (Mr.), Minister Counsellor, Multilateral Economic and Political Affairs, Permanent Mission, Geneva

Paolo TREVISAN (Mr.), Patent Attorney, Department of Commerce, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Alexandria, Virginia

Richard COLE (Mr.), Deputy Director, International Patent Legal Administration, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Alexandria, Virginia

Jesus HERNANDEZ (Mr.), Patent Attorney, Office of Policy and International Affairs, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Alexandria, Virginia

Yasmine FULENA (Ms.), Intellectual Property Advisor, Permanent Mission, Geneva

Kristine SCHLEGELMILCH (Ms.), IP Attaché, Permanent Mission, Geneva

Deborah LASHLEY-JOHNSON (Ms.), IP Attaché, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

FÉDÉRATION DE RUSSIE/RUSSIAN FEDERATION

Victoria GALKOVSKAYA (Ms.), Head, Patent Law Division, Deputy Director, Department of Provision of State Services, Federal Service for Intellectual Property (ROSPATENT), Moscow

Ekaterina IVLEVA (Ms.), Specialist, Multilateral Cooperation Division, International Cooperation Department, Federal Service for Industrial Property (ROSPATENT), Moscow

Maria KOSTYUSHENKOVA (Ms.), Specialist, Pharmaceutics Division, Federal Service for Intellectual Property (ROSPATENT), Moscow

Elena SOROKINA (Ms.), Head, Legal Division, Federal Service for Intellectual Property (ROSPATENT), Moscow

Maria RYAZANOVA (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

FINLANDE/FINLAND

Marjo AALTO-SETÄLÄ (Ms.), Chief Legal Counsel, Patents and Trademarks, Finnish Patent and Registration Office, Helsinki

Riitta LARJA (Ms.), Head of Unit, Patents and Trademarks, Finnish Patent and Registration Office, Helsinki

FRANCE

Francis GUÉNON (M.), conseiller, Mission permanente, Genève

Indira LEMONT-SPIRE (Mme), conseillère juridique, Département juridique, pôle international, Institut national de la propriété industrielle (INPI), Courbevoie

GÉORGIE/GEORGIA

Ana GOBECHIA (Ms.), Head, International Affairs Unit, National Intellectual Property Center (Sakpatenti), Mtskheta

GHANA

Stella Olerkwor ACKWERH (Ms.), Chief State Attorney, Registrar General’s Department, Ministry of Justice, Accra

Joseph OWUSU-ANSAH (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

GRÈCE/GREECE

Myrto LAMBROU MAURER (Ms.), Head, Department of International Affairs, Industrial Property Organization (OBI), Athens

GUATEMALA

Flor de María GARCIÁ DIAZ (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

HONGRIE/HUNGARY

Laszlo Adam VASS (Mr.), Legal Officer, Legal and International Department, Hungarian Intellectual Property Office (HIPO), Budapest

INDE/INDIA

Paul VIRANDER (Mr.), Ambassador, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

N.R. MEENA (Mr.), Deputy Controller, Office of the Controller General of Patents, Designs and Trade Marks, New Delhi

Sumit SETH (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

INDONÉSIE/INDONESIA

Clemens Triaji BEKTIKUSUMA (Mr.), Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

IRAN (RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE D')/IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF)

Reza DEHGHANI (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Ali GARSHASBI (Mr.), Legal Expert, Legal Department, Ministry of Foreign Affairs, Tehran

IRLANDE/IRELAND

Michael LYDON (Mr.), Head of Patent Examination, Department of Jobs, Enterprise and Innovation, Irish Patents Office, Kilkenny

ITALIE/ITALY

Ivana PUGLIESE (Ms.), Senior Patent Examiner, National and European Patents, International Applications, Directorate General for the Fight Against Counterfeiting, Italian Patent and Trademark Office, Ministry of Economic Development, Rome

JAPON/JAPAN

Kenji SAITO (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Matsuo NONAKA (Mr.), Director, International Policy Division, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

Yuki TAKEUCHI (Mr.), Assistant Director, International Policy Division, Policy Planning and Coordination Department, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

KENYA

Peter KAMAU (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Stanley MWENDIA (Mr.), Expert, Permanent Mission, Geneva

KOWEÏT/KUWAIT

Abdulaziz TAQI (Mr.), Commercial Attaché, Permanent Mission, Geneva

LETTONIE/LATVIA

Liene GRIKE (Ms.), Advisor, Economic and Intellectual Property Affairs, Permanent Mission, Geneva

Katrina KOSA-AMMARI (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

LITUANIE/LITHUANIA

Dovile TEBELSKYTE (Ms.), Head, Law and International Affairs Division, State Patent Bureau of the Republic of Lithuania, Vilnius

LUXEMBOURG

Christiane DALEIDEN DISTEFANO (Ms.), Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

MALAISIE/MALAYSIA

Priscilla Ann YAP (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

MALTE/MALTA

Hubert FARUGIA (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

MAROC/MOROCCO

Abdellah BOUTADGHART (M.), ministre (désarmement), Mission permanente, Genève

MAURICE/MAURITIUS

Shameea PARTHAY (Ms.), Principal Industrial Property Officer, Industrial Property Office (IPO), Regional Integration and International Trade, Ministry of Foreign Affairs, Port Louis

MAURITANIE/MAURITANIA

Cheikh SHEIBOU (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

MEXIQUE/MEXICO

Jorge LOMÓNACO (Sr.), Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Juan Raúl HEREDIA ACOSTA (Sr.), Embajador, Representante Permanente Alterno, Misión Permanente, Ginebra

Nahanny Marisol CANAL REYES (Sra.), Directora, Divisional de Patentes del Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (IMPI), Ciudad de México

José de Jesús HERNÁNDEZ ESTRADA (Sr.), Especialista en Propiedad Industrial, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (IMPI), Ciudad de México

María del Pilar ESCOBAR BAUTISTA (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

Magali ESQUINCA GUZMÁN (Sra.), Asistente, Misión Permanente, Ginebra

MONACO

Gilles REALINI (M.), premier secrétaire, Mission permanente, Genève

MYANMAR

Hnin Nwe AYE (Ms.), Deputy Director, Intellectual Property Department, Ministry of Education, Science and Technology, Nay Pyi Taw

NÉPAL/NEPAL

Shankar Prasad KOIRALA (Mr.), Secretary, Department of Industries, Ministry of Industry, Kathmandu

Antara SINGH (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

NIGÉRIA/NIGERIA

Ben OKOYEN (Mr.), Minister, Permanent Mission, Geneva

Chichi UMESI (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

William AMUGA, Registrar (Mr.), Trademarks, Patents and Designs Registry, Federal Ministry of Industry Trade and Investment, Abuja

NORVÈGE/NORWAY

Ingrid MAURITZEN (Ms.), Head, Legal Section, Patent Department, Norwegian Industrial Property Office (NIPO), Oslo

OUGANDA/UGANDA

George TEBAGANA (Mr.), Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

PAKISTAN

Farukh AMIL (Mr.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Aamar Aftab QURESHI (Mr.), Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Muhammad NASEER (Mr.), Executive Director (Patents), Intellectual Property Organization of Pakistan (IPO-Pakistan), Islamabad

Mariam SAEED (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

PANAMA

Leonardo URIBE COMBE (Sr.), Director General, Registro de la Propiedad Industrial, Dirección General del Registro de la Propiedad Industrial (DIGERPI), Ministerio de Comercio e Industrias, Panamá

PÉROU/PERU

Manuel Javier CASTRO CALDERÓN (Sr.), Director, Invenciones y Nuevas Tecnologías, Instituto Nacional de Defensa de la Competencia y de la Protección de la Propiedad Intelectual (INDECOPI), Lima

PHILIPPINES

Lolibeth MEDRANO (Ms.), Director, Intellectual Property Office of the Philippines (IPOPHIL), Taguig City

Jayroma BAYOTAS (Ms.), Attaché, Permanent Mission, Geneva

Arnel TALISAYON (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

POLOGNE/POLAND

Grażyna LACHOWICZ (Ms.), Advisor to the President, Cabinet of the President, Patent Office, Warsaw

Wojciech PIATKOWSKI (Mr.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

PORTUGAL

Ana Margarida BANDEIRA (Ms.), Director, Trademarks and Patents Directorate, National Institute of Industrial Property (INPI), Ministry of Justice, Lisbon

João PINA DE MORAIS (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE DE CORÉE/REPUBLIC OF KOREA

CHOI Kyosook (Ms.), Deputy Director, Patent System Administration Division, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Daejeon

JUNG Daesoon (Mr.), Intellectual Property Attaché, Permanent Mission, Geneva

PARK Byung-Min (Mr.), Judge, Suwon District Court, Seoul

RÉPUBLIQUE DE MOLDOVA/REPUBLIC OF MOLDOVA

Marin CEBOTARI (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Viorel IUSTIN (Mr.), Deputy Head, Patent Department, State Agency on Intellectual Property (AGEPI), Chisinau

RÉPUBLIQUE DOMINICAINE/DOMINICAN REPUBLIC

Ysset ROMAN (Ms.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE TCHÈQUE/CZECH REPUBLIC

Lucie ZAMYKALOVA (Ms.), Head, Unit for the International Cooperation, Expert in Patent Law-related Matters, International Department, Industrial Property Office, Prague

ROUMANIE/ROMANIA

Bucura IONESCU (Ms.), Senior Expert, Bucharest

Marius MARUDA (Mr.), Legal Advisor, Legal, International Cooperation and European Affairs Division, Legal, Appeals, International Cooperation and European Affairs Department, Romanian State Office for Inventions and Trademarks (OSIM), Bucharest

Anca-Simona IONESCU (Ms.), Examiner, Mechanics Substantive Examination Division, Romanian State Office for Inventions and Trademarks (OSIM), Bucharest

ROYAUME-UNI/UNITED KINGDOM

Sarah WHITEHEAD (Ms.), Senior Policy Advisor, Patents Policy, UK Intellectual Property Office (UK IPO), Newport

Michael SHERLOCK (Mr.), Senior Policy Officer, International Policy Directorate, International Institutions and Strategy, UK Intellectual Property Office (UK IPO), Newport

SAINT-SIÈGE/HOLY SEE

Ivan JURKOVIČ (Mr.), Apostolic Nuncio, Permanent Observer, Permanent Observer Mission, Geneva

Carlo Maria MARENGHI (Mr.), Attaché, Permanent Observer Mission, Geneva

SÉNÉGAL/SENEGAL

Lamine Ka MBAYE (M.), premier secrétaire, Mission permanente, Genève

SERBIE/SERBIA

Aleksandra MIHAILOVIC (Ms.), Head, Patent Legal Department, Intellectual Property Office, Belgrade

SEYCHELLES

Wendy PIERRE (Ms.), Registrar General, Registration Division, Intellectual Property Section, Department of Legal Affairs, Victoria

Denise AZEMIA (Ms.), Registration Officer, Intellectual Property Section, Registration Division, Department of Legal Affairs, Victoria

SINGAPOUR/SINGAPORE

Alfred YIP (Mr.), Director, Registries of Patents, Designs and Plant Varieties Protection, Intellectual Property Office of Singapore (IPOS), Singapore

Leon William Kwek XIU XIONG (Mr.), Assistant Director, Intellectual Property Policy Division, Ministry of Law, Singapore

SLOVAQUIE/SLOVAKIA

Lukrecia MARČOKOVÁ (Ms.), Director, Patent Department, Industrial Property Office, Banská Bystrica

Anton FRIC, Counsellor (Mr.), Permanent Mission, Geneva

SOUDAN/SUDAN

Azza MOHAMMED ABDALLA HASSAN (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

SUÈDE/SWEDEN

Marie ERIKSSON (Ms.), Head, Legal Affairs, Patent Department, Swedish Patent and Registration Office (SPRO), Ministry of Justice, Stockholm

Lisa SELLGREN (Ms.), Senior Patent Examiner, Swedish Patent and Registration Office (SPRO), Ministry of Justice, Stockholm

SUISSE/SWITZERLAND

Beatrice STIRNER (Mme), conseillère juridique, Division droit et affaires internationales, Institut fédéral de la propriété Intellectuelle (IPI), Berne

Reynald VEILLARD (M.), conseiller, Mission permanente, Genève

THAÏLANDE/THAILAND

Taksaorn SOMBOONSUB (Ms.), Senior Legal Officer, Department of Intellectual Property (DIP), Ministry of Commerce, Nonthaburi

Pajaree UNGTRAKUL (Ms.), Internship, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

TUNISIE/TUNISIA

Walid DOUDECH (M.), ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente, Genève

Nafaa BOUTITI (M.), directeur adjoint, Institut national de la normalisation et de la propriété Industrielle (INNORPI), Tunis

Nasreddine NAOUALI (Mr.), conseiller, Mission permanente, Genève

TURQUIE/TURKEY

Tugba CANATAN AKICI (Ms.), Legal Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Serkan ÖZKAN (Mr.), Patent Examiner, Turkish Patent and Trademark Office, Ankara

UKRAINE

Valeiry ZHALDAK (Mr.), Director, Department for Intellectual Property, Ministry of Economic Development and Trade, Kyiv

URUGUAY

Javier Humberto CIGANDA RUIZ (Sr.), Asesor, Dirección Nacional de la Propiedad Industrial (DNPI), Ministerio de Industria, Energía y Minería, Montevideo

VIET NAM

PHAN Ngan Son (Mr.), Deputy Director General, National Office of Intellectual Property (NOIP), Ministry of Science and Technology, Hanoi

ZAMBIE/ZAMBIA

Gabriel Mulenga MWAMBA (Mr.), Senior Examiner, Patents and Companies Registration Agency (PACRA), Ministry of Commerce, Trade and Industry, Lusaka

II. ORGANISATIONS INTERNATIONALES INTERGOUVERNEMENTALES/ INTERNATIONAL INTERGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

CENTRE SUD (CS)/SOUTH CENTRE (SC)

Nirmalya SYAM (Mr.), Programme Officer, Development Innovation and Access to Knowledge Programme, Geneva

Viviana MUÑOZ TÉLLEZ (Ms.), Coordinator, Development, Innovation and Intellectual Property Programme (DIIP), Geneva

Sanaz JAVADI (Ms.), Intern, Development, Innovation and Intellectual Property Programme (DIIP), Geneva

OFFICE DES BREVETS DU CONSEIL DE COOPÉRATION DES ÉTATS ARABES DU GOLFE (CCG)/PATENT OFFICE OF THE COOPERATION COUNCIL FOR THE ARAB STATES OF THE GULF (GCC PATENT OFFICE)

Yazeed ALYOUSEF (Mr.), International Relations Department, Riyadh

ORGANISATION AFRICAINE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (OAPI)/AFRICAN INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (OAPI)

Dosso MEMASSI (M.), directeur, Département de la protection de la propriété industrielle, Yaoundé

ORGANISATION DES NATIONS UNIES (ONU)/UNITED NATIONS (UN)

Christoph SPENNEMANN (Mr.), Legal Officer and Officer-in-Charge, Intellectual Property Unit, Investment and Enterprise Division, Geneva

ORGANISATION EURASIENNE DES BREVETS (OEAB)/EURASIAN PATENT ORGANIZATION (EAPO)

Aurelia CEBAN (Ms.), Head, Department of Appeals and Quality Control, Moscow

ORGANISATION EUROPÉENNE DES BREVETS (OEB)/EUROPEAN PATENT ORGANISATION (EPO)

Alessia VOLPE (Ms.), Coordinator, International Cooperation, Munich

ORGANISATION MONDIALE DU COMMERCE (OMC)/WORLD TRADE ORGANIZATION (WTO)

Jayashree WATAL (Ms.), Counsellor, Intellectual Property, Government Procurement and Competition Division, Geneva

Xiaoping WU (Ms.), Counsellor, Intellectual Property, Government Procurement and Competition Division, Geneva

ORGANISATION RÉGIONALE AFRICAINE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (ARIPO)/AFRICAN REGIONAL INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (ARIPO)

Said Hamad RAMADHAN (Mr.), Senior Patent Examiner, Harare

UNION AFRICAINE (UA)/AFRICAN UNION (AU)

Georges-Rémi NAMEKONG (M.), ministre conseiller, Délégation permanente, Genève

UNION EUROPÉENNE (UE)/EUROPEAN UNION (EU)

Anne VON ZUKOWSKI (Ms.), Policy Officer, Directorate General for Internal Market, Industry, Entrepreneurship and SMEs, Brussels

III. ORGANISATIONS NON GOUVERNEMENTALES/NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

Association asiatique d'experts juridiques en brevets (APAA)/Asian Patent Attorneys Association (APAA)
Catherine Eunkyeong LEE (Ms.), Patent Attorney, Patent Committee, Seoul
Tetsuhiro HORIE (Mr.), Patent Committee Member, Tokyo

Association européenne des étudiants en droit (ELSA International)/European Law Students' Association (ELSA International)
Lea AURIOL (Ms.), Secretary General, Brussels
Sandra AGHAR (Ms.), Member, Brussels
Ahmed HALID KAYHAN (Mr.), Member, Brussels
Maurus WOLLENSAK (Mr.), Member, Brussels

Association international du barreau (IBA)/International Bar Association (IBA)
Thomas LEGLER (Mr.), Liaison Officer, Geneva

Association internationale pour la protection de la propriété intellectuelle (AIPPI)/International Association for the Protection of Intellectual Property (AIPPI)
Alain GALLOCHAT (Mr.), Observer, Zurich

Association latino-américaine des industries pharmaceutiques (ALIFAR)/Latin American Association of Pharmaceutical Industries (ALIFAR)
Luis Mariano GENOVESI (Sr.), Asesor, Buenos Aires

Cámara Industrial de Laboratorios Farmacéuticos Argentinos (CILFA)
Alfredo CHIARADIA (Sr.), Director General, Buenos Aires

Chambre de commerce internationale (CCI)/International Chamber of Commerce (ICC)
Ivan HJERTMAN (Mr.), European Patent Attorney, Commission on Intellectual Property, Stockholm

Chartered Institute of Patent Attorneys (CIPA)
John BROWN (Mr.), Council Member, London

Civil Society Coalition (CSC)
Sean FLYNN (Mr.), Fellow, Washington, D.C.
Polly MARKANDYA (Ms.), Fellow, Geneva

CropLife International/CropLife International (CROPLIFE)
Tatjana SACHSE (Ms.), Legal Advisor, Geneva

Fédération internationale de l'industrie du médicament (FIIM)/International Federation of Pharmaceutical Manufacturers Associations (IFPMA)
Grega KUMER (Mr.), Head, Director General's Office, Geneva

Instituto Fridtjof Nansen (FNI)/Fridtjof Nansen Institute (FNI)
Morten Walloe TVEDT (Mr.), Senior Research Fellow, Lysaker
Ramon FONTES (Mr.), Researcher, Lysaker

Fédération internationale des conseils en propriété intellectuelle (FICPI)/International Federation of Intellectual Property Attorneys (FICPI)
Werner A. ROSHARDT (Mr.), Representative, Winterthur

Innovation Insights
Jennifer BRANT (Ms.), Director, Geneva
Ania JEDRUSIK (Ms.), Policy Advisor, Geneva

Institut des mandataires agréés près l'Office européen des brevets (EPI)/Institute of Professional Representatives Before the European Patent Office (EPI)
Francis LEYDER (Mr.), President, Munich
John BROWN (Mr.), Chair of the Harmonisation Committee, Munich

Japan Intellectual Property Association (JIPA)
Seiji MORI (Mr.), Managing Director, Tokyo
Toshifumi SAKO (Mr.), Chairman, Medical and Biotechnology Committee, Tokyo

Japan Patent Attorneys Association (JPAA)
Satoru DENO (Mr.), International Activities Center, Tokyo
Naoki OKUMURA (Mr.), International Activities Center, Tokyo

Knowledge Ecology International, Inc. (KEI)
Thiru BALASUBRAMANIAM (Mr.), Representative, Geneva
Andrew GOLDMAN (Mr.), Counsel, Washington, D.C.

Médecins Sans Frontières (MSF)
Yuanqiong HU (Ms.), Senior Legal and Policy Advisor, Geneva
Elena VILLANUEVA-OLIVO (Ms.), Medical Innovation and Access Policy Advisor, Geneva
Baher MOHAMED (Mr.), Policy and Advocacy Intern, Geneva
Maarten VAN DER HEIJDEN (Mr.), Legal and Policy Intern, Geneva
Tomek MCCLINTOCK (Mr.), Intern, Geneva

Medicines Patent Pool (MPP)
Esteban BURRONE (Mr.), Head of Policy, Geneva
Erika DUENAS (Ms.), Advocacy and Policy Manager, Geneva

Third World Network Berhad (TWN)
Mirza ALAS PORTILLO (Ms.), Researcher, Geneva
Gopakumar KAPPOORI (Mr.), Legal Advisor, Delhi
Sangeeta SHASHIKANT (Ms.), Legal Advisor, Geneva

IV. BUREAU/OFFICERS

Président/Chair:	Bucura IONESCU (Mme/Ms.) (Roumanie/Romania)
Vice-présidents/Vice-Chairs:	Diana Violeta HASBÚN (Mme/Ms.) (El Salvador) Nafaa BOUTITI (M./Mr.), (Tunisie/Tunisia)
Secrétaire/Secretary:	Marco ALEMÁN (M./Mr.)(OMPI/WIPO)

V. BUREAU INTERNATIONAL DE L'ORGANISATION MONDIALE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (OMPI)/INTERNATIONAL BUREAU OF THE WORLD INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (WIPO)

Francis GURRY (M./Mr.), directeur général/Director General

John SANDAGE (M./Mr.), vice-directeur général, Secteur des brevets et de la technologie/ Deputy Director General, Patents and Technology Sector

Marco ALEMÁN (M./Mr.), directeur, Division du droit des brevets, Secteur des brevets et de la technologie/Director, Patent Law Division, Patents and Technology Sector

Tomoko MIYAMOTO (Mme/Ms.), chef, Section du droit des brevets, Division du droit des brevets, Secteur des brevets et de la technologie/Head, Patent Law Section, Patent Law Division, Patents and Technology Sector

Aida DOLOTBAEVA (Mlle/Ms.), juriste, Section du droit des brevets, Division du droit des brevets, Secteur des brevets et de la technologie/Legal Officer, Patent Law Section, Patent Law Division, Patents and Technology Sector

Atif BHATTI (M./Mr.), juriste adjoint, Section du droit des brevets, Division du droit des brevets, Secteur des brevets et de la technologie/Associate Legal Officer, Patent Law Section, Patent Law Division, Patents and Technology Sector

Harjodh SINGH (M./Mr.), stagiaire, Section du droit des brevets, Division du droit des brevets, Secteur des brevets et de la technologie/Intern, Patent Law Section, Patent Law Division, Patents and Technology Sector

[نهاية المرفق والوثيقة]